

أسئلة المنهج

المشاركون

أ. د. عبد الوهاب الأفندي	أ. د. حامد قويسني	أ. د. أحمد أبو شوك
أ. د. التجاني عبد القادر	أ. د. صالح الزنكي	د. إسماعيل ناشف
د. محمد يونس	د. لؤي خليل	د. محمد الحجري
د. أحمد نتوف	د. عمرو عثمان	د. إيمان بلوفة
د. أسماء ملكاوي	د. نايف بن نهـار	أ. محمد قـاش



مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

اسم الكتاب: أسئلة المنهج

تأليف: مجموعة باحثين

الناشر: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

بلد النشر: دولة قطر

سنة النشر: 2021

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة

عن وجهة نظر مركز ابن خلدون



مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

أسئلة المنهج

المشاركون

أ. د. أحمد أبو شوك
د. إسماعيل ناشف
د. محمد المحجري
د. إيمان بلووفة
أ. محمد قفـاش

أ. د. حامد قويسـي
أ. د. صالح الزنـكي
د. لـؤي خـليل
د. عمرو عثمان
د. نايف بن نهار

أ. د. عبد الوهاب الأفندي
أ. د. التيجاني عبد القادر
د. محمد يونس
د. أحمد نتوف
د. أسماء ملكاوي

مايو 2021



❧ الفهرس ❧

١. مقدمة 6

٢. إجابات حول أسئلة المنهج

أ. د. التيجاني عبد القادر حامد 8

د. أسماء حسين ملكاوي 15

د. محمد محمد يونس علي 21

٣. وقائع الورشة 27



مقدمة

على الرغم من التوطين الكبير لمصطلح «المنهج» في الدراسات العلمية الحديثة فإنه لا يزال يعد من أكثر المصطلحات إشكالاً وإثارةً للجدل في الأدبيات الأكاديمية، إذ يندر أن تجد باحثين اثنين يتفقان على تعريف موحد للمنهج فضلاً عن محددات واضحة تحدد مكونات المنهج وأدواته، وهذا ما ينعكس بالضرورة سلباً على عامل الدقة في الأبحاث العلمية عموماً والدراسات العليا على وجه الخصوص.

وفي إطار سعي مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية لتأصيل الطرح المعرفي في المشهد العلمي قام بعمل جلسة نقاشية خاصة جمع فيها عدداً من الأساتذة المختصين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهم:

- | | |
|---------------------------|---|
| أ. د. عبد الوهاب الأفندي | أستاذ العلوم السياسية ورئيس معهد الدوحة للدراسات العليا بالوكالة. |
| أ. د. حامد قويسى | أستاذ العلوم السياسية والمستشار العلمي لرئيس جامعة قطر. |
| أ. د. أحمد أبو شوك | أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة قطر. |
| أ. د. التيجاني عبد القادر | أستاذ الفكر السياسي ورئيس قسم العلوم الاجتماعية بمركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية. |
| أ. د. صالح الزنكي | أستاذ الفقه وأصوله ورئيس قسم الفقه وأصوله بجامعة قطر. |
| د. محمد يونس | أستاذ مشارك في اللسانيات بمعهد الدوحة للدراسات العليا. |
| د. أحمد نتوف | أستاذ مشارك في النقد العربي القديم بجامعة قطر. |
| د. إسماعيل ناشف | أستاذ مشارك في برنامج علم الاجتماع بمعهد الدوحة للدراسات العليا. |
| د. لؤي خليل | أستاذ مشارك في الأدب الأندلسي بجامعة قطر. |
| د. عمرو عثمان | أستاذ مشارك في التاريخ بجامعة قطر. |
| د. نايف بن نهار | أستاذ مشارك في الفقه وأصوله ومدير مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية. |
| د. محمد المحجري | أستاذ مساعد في الأدب والنقد بجامعة قطر. |
| د. إيمان بلوفة | أستاذ مساعد في الاقتصاد. |
| د. أسماء ملكاوي | أستاذ باحث مساعد في علم الاجتماع بمركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية. |
| أ. محمد قفّاش | باحث في الدراسات العليا. |

يستعرض الإصدار في القسم الأول منه ثلاثة أوراق لكل من الأستاذ الدكتور التيجاني عبد القادر، أستاذ الفكر السياسي ورئيس قسم العلوم الاجتماعية في مركز ابن خلدون، والدكتورة أسماء حسين ملكاوي، أستاذة علم الاجتماع وفلسفة التواصل بمركز ابن خلدون، والدكتور محمد يونس علي، الأستاذ المشارك في اللسانيات بمعهد الدوحة للدراسات العليا. وتجيب هذه الأوراق على الأسئلة الآتية:

(1) ما الفرق بين المنهج والمنهجية؟

(2) ما مكونات المنهج ووظائفه؟

(3) ما مدى ارتباط المنهج بموضوع البحث؟

ثم بعد ذلك يتم الانتقال إلى القسم الثاني من الإصدار والذي يحوي وقائع ورشة المنهج التي دارت حول سؤال: ما المنهج وما مكوناته وأدواته؟ وهل يختلف المنهج باختلاف مجال العلم الذي يستدعيه؟

وقد سعيينا جاهدين أن ننقلها كما هي بما يلائم منطق الكتابة، آملين أن يكون في هذا الإصدار نفعٌ واسع للباحثين عموماً وطلبة الدراسات العليا على وجه الخصوص.



مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldun Center for Humanities and Social Sciences

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

إجابات حول أسئلة المنهج

أ. د. التيجاني عبد القادر حامد

رئيس قسم العلوم الاجتماعية بمركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة قطر

ترد الإشارة في كثير من الكتابات العلمية المعاصرة إلى مفردتي «المنهج» و«المنهجية» بمعان متداخلة، مما يسبب إرباكاً في الفهم وصعوبة في تحديد منط النزع بين الباحثين. فإذا كان المنهج هو طريقة في البحث العلمي، فما مكوناته ووظائفه؟ وهل هناك منهج واحد أم مناهج متعددة؟ وما الذي يفصل بينها؟ ثم ما «المنهجية»؟ أهى فلسفة العلم، أم هى منظور مذهبى؟ أم هى قواعد وشروط لإجراء البحث العلمى؟ وما الفرق بينها وبين المنهج؟ سنحاول فى هذه المقالة القصيرة أن نقدم إجابات لهذه الأسئلة.

لا يختلف اثنان فى أن النشاط الذهنى للإنسان لا ينحصر فى حقل واحد من حقول المعرفة، وإنما يتسع ليشمل كافة الأنشطة الحياتية التى يقوم بها. غير أن النشاط الذهنى الذى يقوم به مثلاً فى مجال الفنون والآداب، أو فى مجال التجارب الوجدانية الخاصة، يختلف عن النشاط الذهنى الذى يقوم به فى حياته اليومية المعتادة، أو فى مجال الطبيعيات أو الإلهيات.

ومع أن كل هذه تُعدُّ أنشطة ذهنية إلا أن الإنسان يتبع فى كل منها «طرائق خاصة» تتلاءم مع الحقل الذى يتم فيه النشاط، وقد لا تتلاءم مع غيره من الحقول. فالطريقة التى يتبعها الشاعر فى تأليف قصيدة تختلف بالضرورة عن الطريقة التى يتبعها الطبيب فى علاج مريض. مما يعنى أن «الطرائق» التى ينصب فيها الجهد الذهنى للإنسان تختلف وتتنوع باختلاف وتنوع «الحقول» التى يرتادها؛ كما يعنى أن السير فى أى من هذه الحقول له «شروط وأدوات» تتلاءم معه، وهى شروط قد تكون ناجمة عن تفكير عميق وتدريب خاص، أو قد تكون ناجمة عن خبرة إنسانية متراكمة يتلقاها العاملون فى هذا الحقل بالقبول.

وهكذا فقد صارت لدينا صنوف متميزة من المناهج، وتقابلها صنوف من الفنون والعلوم والمعارف، وكلها تصدر عن أنشطة ذهنية ونمط من أنماط التفكير، ولكنها لا تسير على نمط واحد، إذ تتنوع المناهج بتنوع مادة العلم وحقله. ولكن السؤال: كيف نفرق بين ما يمكن أن يسمى بالمنهج «العلمى» وغيره من المناهج؟ وهل هناك منهج علمى واحد أم هناك تعدد فى المناهج العلمية؟ وإذا قلنا بتعدد المناهج العلمية أيعود ذلك إلى تنوع مادة العلم وحقله، أم إلى اختيار الباحث؟

تعريف المنهج

تطلق عبارة «المنهج العلمي» ويقصد بها منهج التفكير في المجال العلمي العام، الذي يتميز عن أساليب التفكير في المجالات الأخرى بالتزامه بالعقلانية واعتماده على المصادر الحسية والتجريب. كما قد يقصد بها منهج البحث العلمي research method، وهذا الأخير أكثر خصوصية، فلا يقصد به التفكير العلمي العام وإنما يقصد به «تقنية البحث» (research technique)؛ أي العمليات والإجراءات والشروط التي يتبعها الباحث لجمع المعلومات وتحليلها وللتوصل إلى حل المشكلة التي يواجهها¹. ويعرفه بعضهم بأنه التزام إجرائي procedural commitment بمجموعة من الطرق يسير عليها الباحث، ويمكن أن تكون متاحة للاستخدام من قبل جميع الباحثين في الحقل. ويذهب كثير من العلماء إلى تصنيف البحوث وفقا للمنهج المتبع في البحث، فيقال على سبيل المثال: هذه بحوث كمية وهذه بحوث كيفية، والإشارة في كلتا الحالتين إلى نوعية العمليات و«الإجراءات» والشروط المتبعة في البحث، من صياغة لمشكلة البحث، وتصميم لهيكله، وجمع للمعلومات، ووضع الرموز وأدوات التحليل ونحوها من تقنيات.

تعريف المنهجية

يمكن أن تعرف «المنهجية methodology» بالغاية التي تسعى لها، فهي تتجه نحو دراسة المناهج ونقدها وتقويمها، نقول مثلاً: هناك «إشكالات منهجية» في هذا البحث، ونعني بذلك أن نصف (أو نعلق أو ننتقد) الطريقة (المنهج) التي اتبعت في إجراء البحث. فإذا تساءلنا مثلاً عن: مدى موثوقية المعلومات التي تجمع عن طريق لغة الإشارة، فهذا نوع من أسئلة «المنهجية»؛ لأنه يتوقف عند «منهج البحث»، ويشير حوله الشكوك، ويوجه إليه الانتقاد. أما إذا تساءلنا عن الطريقة التي تتبع في اكتشاف صمم الأطفال، والطريقة المناسبة لعلاجهم، فهذا سؤال في «المنهج». ويمكن وفقاً لهذه الأمثلة أن تُعرّف المنهجية بأنها نسق من القوانين المعيارية (normative set of rules)؛ أو هي «المنطق» الذي ينبغي أن يسير عليه الاكتشاف العلمي، كما جاء في عبارة كارل بوبر². وقد قام بعضهم بتلخيص معنى المنهجية في العبارة

(1) See for instance: Alan C. Isaak, Scope and Methods of Political Science (London: The Dorsey Press, 1975) p.x.

(2) K. Popper, The Logic of the Scientific Discovery (London: Basic Books, 1959).

ويرى كارل بوبر أنه لا يوجد إلا منهج واحد للنقاش العقلاني، ويؤكد أن العلوم التجريبية يمكن أن تعرف عن طريق القوانين المنهجية التي تتبعها، وأن هذه القوانين هي معايير تحدد الكيفية التي يجب أن نتعامل بها مع القضايا، إذا أريد لتلك القضايا أن تصبح قضايا علمية، ولمزيد من التفاصيل عن رأيه انظر:

Robert Nola, The Status of Popper's Theory of Scientific Method, The British Journal of Philosophy of Science, vol.38, No.4 (December, 1987), pp.441-442.

الآتية: إذا كان الباحث يهدف لتحقيق (س) فعليه أن يفعل (ص).³ وتهدف المنهجية عموماً لدراسة أنجع الكيفيات لإجراء البحث العلمي. وهي بالتالي حقل دراسي خاص من حقول فلسفة العلوم، يهتم بوضع المعايير «الكلية» التي ينبغي اتباعها لتحقيق الغايات المرجوة من عمليات البحث العلمي، والتي تتبع بدورها شروطها «الجزئية» الخاصة بها.

ما الفرق بين المنهجية والمنهج؟

تعرف المنهجية، كما ذكرنا آنفاً، بأنها موجّهات إرشادية تشير إلى الكيفية التي تفعل بها الأشياء. أما «المنهج» فهو آلية (technique) محددة للعثور على شيء ما.⁴ وعلى هذا الأساس فمن الطبيعي أن تؤثر «المنهجية» على «المنهج». على أن ما ينبغي ملاحظته أن «المنهجية» لا تأتي من فراغ، وإنما تستند إلى قواعد فلسفية محددة. فللمدرسة المنطقية الوضعية مثلاً قاعدتها الفلسفية التي ترى: أن الحقيقة لها وجود في (الخارج)، وأنه وجود ثابت، وقابل للقياس، وأن ما نحصل عليه من معرفة من خلال دراسة هذه الحقائق الثابتة الموضوعية هو الذي يسمى «علماً»، وليس غيره.⁵ فعلى الباحث في هذه الحالة أن يكون على وعي تام بهذه المرتكزات النظرية⁶، إذ إنها ستتجسد في «منهجية» البحث، وستؤثر بصورة مباشرة في (المنهج) الذي يسير عليه، كما أنها ستحدد (الهدف) العام للبحث (وهو في حالة الوضعية: التنبؤ بمسار الظاهرة قيد البحث، وتعميم النتائج، والسيطرة). يضاف إلى ذلك أن تحديد المنهج والهدف سيقودان بصورة تلقائية إلى صياغة الافتراضات وإلى تحديد (الأدوات) البحثية المناسبة لجمع المادة وتحليلها (وهي في حالة الوضعية: التجربة والاستبانة ونحوها).

أما إذا انطلق الباحث من رؤية فلسفية مغايرة للفلسفة الوضعية، كالفلسفة التأويلية-البنائية مثلاً، التي ترى أنه لا توجد حقيقة واحدة موضوعية يمكن مشاهدتها في الخارج الموضوعي، بقدر ما يوجد عدد من التأويلات والمنظورات للواقعة الواحدة، وأن الباحث لا «يجد» المعرفة، وإنما يصنعها

(3) Larry Laudan, , Methodology's Prospects, PSA Proceedings of Biennial Meeting of Philosophy of Science Association, 1986, vol. 2, Symposia and Invited Papers, p. 350.

(4) Bonita Aleaz, Popular Research Methodology Literature in Political Science: an Overview, Economic and political Weekly, vol.47, No.15 (April, 2012), p.78, footnote (1).

(5) Sharan B. Merriam, Qualitative Research (San Francisco: John Wiley & Sons, 2009) p. 8.

(6) مثل هذه المرتكزات عادة ما تظل مستترة ومضمرة لدى الباحث لا يصرح لها، وهي ما يشير إليه الأستاذ محمود محمد شاكر كثيراً بعبارة «ما قبل المنهج»، انظر: محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا (القاهرة: مكتبة الخانجي، 2006) ص22.

بنفسه؛⁷ إذا انطلق الباحث من هذه الرؤية الفلسفية فإنه سيتخذ بالضرورة «منهجية» مغايرة، وهي التي ستحدد، من ثم، منهج البحث وأهدافه وأدواته.

الجدل حول المنهجية

لقد كانت المدرسة الوضعية المنطقية من أكثر المدارس الفلسفية في العصر الحديث اهتماما بوضع الشروط المنهجية الصارمة للفصل بين العلم واللاعلم، ولتحديد القضايا العلمية، ووصف كيفية إجراء البحوث، والتحقق من صحة نتائجها (فيما عرف عندهم بقانون التحقق).⁸ غير أن هناك من الفلاسفة والعلماء من تساءل عن صدقية هذه المعايير الكلية، ولماذا يجب التسليم بها طالما أنها تفتقر هي ذاتها إلى اليقين؟ وكانت الإجابة التي طرحتها المدرسة الوضعية (ممثلة في دائرة فينا)⁹، وسار عليها أعضاؤها هي أن هذه المعايير يجب أن تقبل بصورة أولية *apriori* كقبول قوانين الرياضيات والمنطق، إذ إنها هي الضامن الأساس «لوحدة المنهج العلمي». ولقد حاول كل من كارل بوبر ولاكاتوس أن يخففا من هذه النظرية الوضعية المتشددة بالقول إن معايير المنهجية ليست يقينية كقوانين الرياضيات، ولكنها «أعراف *conventions*»، فلا يصح أن نصفها بالصواب أو الخطأ.¹⁰ ولكن مثل هذه الاستدراكات لم تعد كافية في نظر البعض، خاصة ممن تعمقوا في دراسة تاريخ نشأة العلوم الطبيعية وتطورها، مثل توماس كون الذي نشر عام 1962 كتابه المشهور عن «بنية الثورات العلمية» (*The Structure of Scientific* Revolutions)، وذهب فيه إلى القول بأن مجموعات كثيرة من العلماء والباحثين في الفيزياء الضوئية (على سبيل المثال) قد ساهموا في تكوين المفاهيم ودراسة الظواهر وابتداع تقنيات في البحث اعتمد عليها نيوتن فيما بعد؛ لبلورة رؤيته المتقدمة في الفيزياء الضوئية، غير أن أولئك العلماء السابقين لنيوتن لم تكن لديهم رؤية موحدة للمنهج، بل كان كل منهم يبني الحقل الخاص الذي يعمل فيه ابتداء من وضع القواعد، واختيار العينات المشاهدة، وتصميم التجارب بالطريقة الحرة والملاءمة، إذ لم تكن أمام أي منهم مناهج أو منظومة من المقاييس يحس بأنه ملزم باتباعها.¹¹ مما يدل، بحسب ما يرى كون، أن

(7) Sharan B. Merriam, op. cit.

(8) لتعريف مبسط بالمنطقية الوضعية من أحد دعائها من العرب، انظر: زكي نجيب محمود، قصة عقل (القاهرة: دار الشروق، 1993) ص94.

(9) For more details on Vienna Circle see: James O. Young, Anti-Realism and Vienna Circle, *Synthese*, vol.86, No.3 (Mar.,1991) pp.467-482.

(10) كارل بوبر، مصدر سابق.

(11) Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions*, 2nd.ed. (Chicago: University of Chicago Press,1970) p.13.

العلم لا يسير دائماً وفقاً لمنظومة الاشتراطات والقوانين المنهجية الصارمة التي حددها أصحاب المدرسة الوضعية، إذ إن المعايير والشروط المنهجية للبحث العلمي يلفها كثير من الغموض والإبهام، ويمكن أن تخضع لتفسيرات مختلفة. ولعل هذا ما جعل كون يتخلى تماماً عن لفظ «المنهجية» ويستبدله بلفظ «النموذج» (paradigm)، ويعني به الممارسات والتقنيات المشتركة التي تسير عليها جماعة علمية في حقل من حقول العلم، بحيث تصبح تلك الممارسات تقليداً متبعاً، وبحيث يخضع كل من يقبل النموذج للقوانين والمواصفات التي يحددها ويتواطأ عليها أصحاب النموذج.¹²

على أن هذه الثغرة التي فتحها كون في نقد المنهجية الوضعية الصارمة قد صارت باباً واسعاً دخل منه فلاسفة آخرون أكثر جرأة، مثل بول فيرباند (Feyerabend) (1924-1994) الذي أخذ يؤكد (في كتاب بعنوان: ضد المنهج، 1975) أن غايات البحث العلمي تختلف باختلاف غايات العلماء، وبالتالي لا توجد غايات محددة ومتحدة للبحث العلمي يتفق عليها العلماء والباحثون، كما لا يوجد منهج واحد يسمى بمنهج العلم، وإنما تتعدد المناهج بتعدد الظاهرة، وتعدد غايات العلماء والباحثين. ولذلك فهو يعتقد ألا فائدة ترجى مما يسمى بالقواعد المنهجية، إذ إنها لا تفعل أكثر من إعاقة مسار البحث، مما يعنى بحسب رأيه «أن كل شيء يجوز» (anything goes).¹³ ويلاحظ أن هذه العبارة قد أسيء فهمها كثيراً عند بعض النقاد، وفسرت كأنها دعوة لرفض العقلانية والترويج لفوضوية العلم، ولكن هذا غير صحيح، إذ إن كل ما أراد قوله هو إنه لا توجد منهجية واحدة ينبغي اتباعها لاكتشاف نظرية جديدة أو لتأكيد نظرية قائمة، وأن المفاضلة بين نظرية وأخرى لا تأتي نتيجة لاعتبارات عقلية محضة، وإنما تتحكم فيها قيم الباحث، وأن تعددية المنهجيات، وليس وحدة المنهجية، هي الأسلوب الأنسب لتقدم العلم.¹⁴ وقد طرحت اعتراضاته هذه أسئلة جديدة مثل: ما وظائف وغايات المنهج العلمي؟ وما غاية العلم نفسه؟ وما العلاقة بينها وبين قيم الباحث؟ وهل القيم هي التي تحدد المنهجية؟ إلى غير ذلك من أسئلة، وهي أسئلة ما يزال صداها يتردد في أوساط العلماء.

وبناء على هذا فقد انفتح أفق جديد في حوار المنهج والمنهجية، إذ تأكد للجميع أن هناك أبعاداً معقدة ومركبة من الواقع لا تستطيع المناهج العلمية المعتادة أن تصفها، مما يولد حاجة لمناهج وطرق

(12) المصدر نفسه، ص 10-11.

(13) His main ideas are included in his famous work: *Against Method: Outline of an Anarchistic Theory of Knowledge* (London: New Left Books, 1975). See Larry Laudan, *Methodology's Prospects*, PSA Proceedings of Biennial Meeting of Philosophy of Science Association, vol. 1986, 2, Symposia and Invited Papers, p. 347. And for a detailed discussions about his thesis, see Denise Russell, *Anything Goes*, Social Studies of Science, vol.13, No.3 (August, 1983), p. 440-443.

(14) Denise Russell المصدر نفسه.

جديدة في البحث. وقد صار بعضهم يتحدث عما أسماه « ما بعد المنهج After Method »؛ ليؤكد أنه لا يعترض على اتباع نوع من القواعد المنهجية في البحث، ولكن، وبما أن مناهج البحث لا تكتفي بوصف الواقع وإنما تعمل على إنتاجه، فإنه يتخوف من أن تكون «القواعد المنهجية» المقصودة، والتي يجب اتباعها، هي القواعد التي أنتجت في سياق المجتمعات الأوربية-الأمريكية، وأن كل جهد يبذل خارج هذا الإطار سينظر إليه بارتياح، وقد يحكم عليه بالدونية.¹⁵

سؤال المنهجية في التراث الاسلامي

لقد انشغل علماء المسلمين بالطبع بمسألة المنهج والمنهجية، لما لها من اتصال قوى بمباحث التفسير وتحليل الخطاب القرآني. وقد وردت إشارة في القرآن نفسه إلى «المنهاج»، وذلك في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: 84]. وقد وقع فيها خلاف بين المفسرين، فقال بعضهم: الشريعة والمنهاج عبارتان على معنى واحد والتكرار للتأكيد، والمراد بهما الدين. وقال آخرون بينهما فرق. والفرق (كما يقول الرازي نقلا عن ابن السكيت): أن الشريعة فعيلة بمعنى الفعولة، وهي الأشياء التي أوجب الله تعالى على المكلفين أن يشرعوا فيها، وأما «المنهاج» فهو الطريق الواضح»¹⁶. فإذا أخذنا بهذا الرأي فمن الممكن أن نقول إن «المنهاج» هو القواعد والشروط والإجراءات التي يفضل التقيد بها للتعرف على أحكام الشريعة وإنفاذها. وقد ترد هذه القواعد في النص القرآني نفسه، كما قد ترد في سنة الرسول التي تبين عمومات القرآن. ويمكن أن يقال بهذا الصدد إن علماء المسلمين قد تنبهوا لهذه القواعد والشروط، وطوروا في ضوئها علما خاصا، هو علم «أصول الفقه» ليصير «المنهجية» المعتمدة التي ترشد إلى الكيفية التي يجب أن يسير عليها الباحث في فهم الأحكام التفصيلية في الفقه، وإنفاذها في الواقع؛ أي في إنتاج المعرفة الفقهية. وسيؤكد لنا هذا إذا علمنا أن وظيفة علم «أصول الفقه» هي أن يحدد طبيعة الأدلة التي يجب الاعتماد عليها في البحث الفقهي، ثم يرتب تلك الأدلة وفقا لموثوقيتها وحجيتها، ويوضح العلاقة بينها، ويوضح الشروط التي تستثمر بها هذه الأصول، ويضع تعريفا للمفاهيم الأساسية، ويحدد من ثم اتجاهات البحث الفقهي وغاياته.¹⁷

وقد تنبه الرازي نفسه لهذا، مما جعله يشيد بالمجهود العلمي الذي بذله الشافعي في وضع قانون للبحث الفقهي، ويشبه ما فعله الشافعي بما فعل أرسطو في المنطق، وبما فعل الخليل بن أحمد

(15) Bonita Aleaz, op. cit., p. 71.

(16) الفخر الرازي، التفسير الكبير، سورة المائدة (الآية 48).

(17) انظر على سبيل المثال: الغزالي، المستصفى من علم الأصول، (بيروت: دار الأرقم، 1994) ج1، ص 778-779.

في علم العروض. يقول الرازي: «واعلم أن نسبة الشافعي إلى علم أصول الفقه كنسبة أرسطوطاليس إلى علم المنطق، وكنسبة الخليل بن أحمد إلى علم العروض؛ وذلك أن الناس كانوا قبل أرسطوطاليس يستدلون ويعترضون بمجرد طباعهم السليمة، لكن ما كان عندهم قانون مخلص في كيفية ترتيب الحدود والبراهين... فكذلك الناس كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية معارضتها وترجيحها، فاستنبط الشافعي أصول الفقه، ووضع للخلق قانونا كلياً يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع».¹⁸

(18) الشافعي، نقلًا عن: مصطفى عبد الرازق، تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية (القاهرة: دار الكتاب المصري / بيروت: دار الكتاب اللبناني، 2011) ص 340.

سؤال المنهج

د. أسماء حسين ملكاوي

أستاذ باحث مساعد بمركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة قطر

أولاً: العناصر الأساسية في البحث العلمي

كثيراً ما يقع الخلط بين المنهج والمنهجية والإجراءات المنهجية والأدوات البحثية، سواء عند الحديث عن مناهج البحث العلمي أو عند تطبيقها في العلوم المختلفة. ويجد الباحث والمتأمل في الأدبيات الغربية إلى حد ما، والعربية المتداولة إلى حد كبير خلافاً واضحاً حول معاني ما سبق والفروق بينها؛ فبضعهم يرى **المنهج** باعتباره المقاربة المنهجية (approach) كأن تكون مقارنة كمية أو نوعية، أو الطريق الذي يسلكه الباحث كأن يكون تجريبياً أو إثنوغرافياً أو وصفيًا تحليلياً، أو الأداة التي يجمع بها الباحث بياناته كالمقابلة والاستبانة وغيرها، أو الرؤية الفلسفية / النموذج الفكري الذي يتبناه الباحث في دراسته كالنقدية أو الوضعية وغيرها.

أما **المنهجية** فمنهم من ينظر إليها باعتبارها الفلسفة أو النموذج الفكري (paradigm) للبحث، ومنهم من ينظر إليها باعتبارها ترتيب وتقسيم البحث، أو الإجراءات التي يقوم بها الباحث في دراسته. كما يرى البعض أن المنهج والمنهجية ليسا إلا شيئاً واحداً، فلا فرق بينهما! وبالتدقيق في أصل الخلاف بين « المنهج والمنهجية » والمكونات الأخرى وجدته خلافاً حول المسميات فحسب، فهناك إجماع على وجود خمسة عناصر أساسية في مناهج البحث العلمي، تُستخدم بمسميات متداخلة للدلالة عليها، وهي:

1) **رؤية/ فلسفة توجه الباحث:** وهذه قد تسمى رؤية العالم، أو الفلسفة، أو الباراداييم، أو النموذج المعرفي، وهي ذاتها **المنهجية (methodology)** والتي هي جزء من النموذج المعرفي (الباراداييم) الذي ينطلق منه الباحث، وقد وجدت أن أفضل تعريف للمنهجية بأنها: «نظرية تنظيم النشاط العلمي»¹ ويتكون هذا التعريف من جزأين نظرية ومنهج، ويمثل المرحلة الوسيطة بين الإستمولوجيا والمناهج؛ ففي هذا الجزء من البحث العلمي نقوم بطرح الأفكار التأسيسية المرتبطة بالنشاط العلمي الذي سنقوم به، ثم نختار آلية تنظيم النشاط العلمي من خلال المناهج المناسبة، ولذلك ينظر إلى المنهجية

(1) Novikov, A.M. and Novikov, D.A., Research Methodology: From Philosophy of Science to Research Design, CRC Press, 2012. – 193, p.4.

أحيانا بأنها فرع من الاستمولوجيا التي هي نظرية الإدراك العلمي وفرع من الفلسفة، تدرس قوانين وإمكانيات الإدراك، وتحلل مراحل وأشكال ومعايير صدق المعرفة العلمية²، وكل من الاستمولوجيا والميثودولوجيا يطرحان السؤال ذاته (كيف أعرف؟) ويركزان على مراحل النشاط العلمي وتنظيمه بمنهج مناسبة، إلا أن الأول نظري والثاني مدخل للجزء العلمي. وفي هذه المرحلة يكون الباحث حرا في اختيار رؤية التي توجه مسار بحثه، لكن عليه اختيار المنهج المنسجم مع رؤيته تلك.

(2) **تصميم البحث:** وهي الاستراتيجية التي ينوي الباحث المضي فيها وفقا للرؤية التي تحدت أولا، ويطلق عليها **المقاربة (approach)**، وهناك ثلاث مقاربات رئيسية؛ الكمية والنوعية والمختلطة، وهي تناظر طرق التفكير الاستنباطية والاستقرائية والاستنطاقية (Abduction).

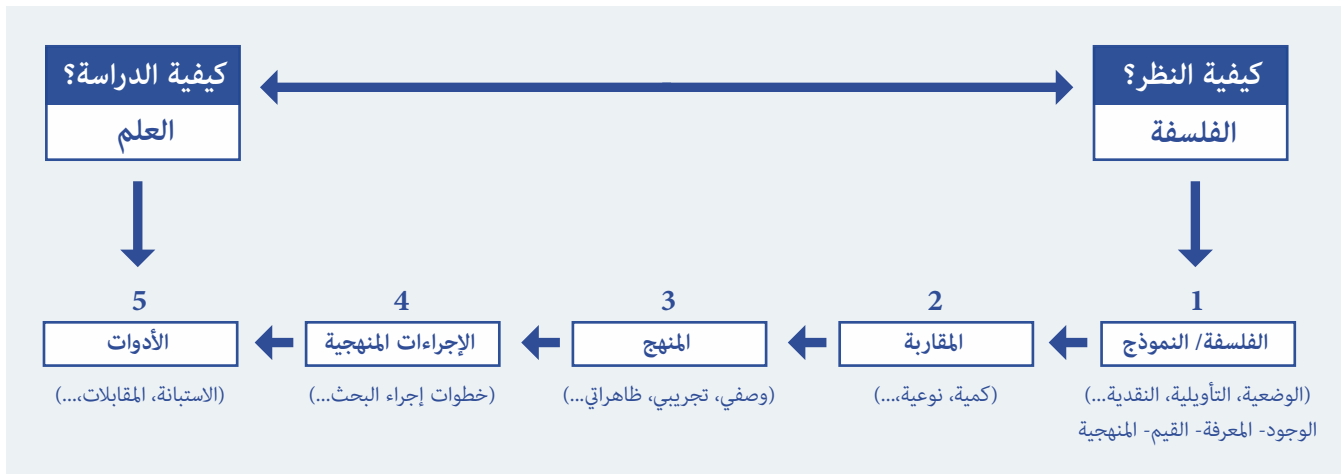
(3) **طريق يسلكه الباحث:** يتحدد وفقا للرؤية (المنهجية) والمقاربة وأسئلة البحث وأهدافه، نجد بعضهم يسميه (المنهج، أو المنهجية أو الأدوات)، والصحيح كما أرى أنه: **المنهج**، وهنا يصبح الباحث أقل حرية في اختيار المنهج الذي يطبقه في دراسته، فإذا اختار النموذج التأويلي كمنهجية، فإن المقاربة النوعية هي الأنسب، وتصاميمه العديدة كطريق يسير فيه أثناء بحثه، وهكذا.

(4) **أدوات يستخدمها الباحث:** وتسمى أحيانا بالأدوات أو المنهج، والصحيح كما أراه أنها: **الأدوات البحثية**، كأن يختار أداة المقابلة أو الاستبانة أو الحلقات النقاشية، واختيار الأدوات البحثية مرتبط بنوع المنهج الذي يستخدمه الباحث، فلا يمكن استخدام الاستبانة في المنهج الكيفي وتصاميمه، وهكذا.

(5) **خطوات يقوم بها الباحث:** وهي الإجراءات العملية، والخطوات التي يتبناها الباحث في مساره البحثي منذ بداية طرح الإشكالية إلى لحظة الكشف عن نتائج دراسته. وهذه يسميها بعضهم المنهجية، والصحيح عندي أنها **الإجراءات المنهجية**. كتحديد مجتمع الدراسة، والعينة وطريقة اختيارها والوصول إليها والتعامل معها، وطريقة جمع البيانات، واستراتيجيات تحليلها وغيرها، وتختلف هذه الإجراءات باختلاف نوع المنهج الذي يستخدمه الباحث.

ويمكن توضيح العلاقة بين المكونات الخمسة السابقة بالرسم الآتي:

(2) المرجع السابق، ص24.



ثانيا: الفرق بين المنهج والمنهجية:

وهكذا نؤكد على حقيقة أن «المنهجية والمنهج ليستا حقيقة واحدة، وإنما أحدهما يمثل إطارا للآخر، فالمنهجية هي العلم الذي يدرس كيفية بناء المناهج واختبارها وتشغيلها وتعديلها ونقضها وإعادة بنائها، يبحث في كلياتها ومسلماتها وأطرها العامة، فهو الواصل ما بين النموذج المعرفي والمناهج؛ التي تمثل الطرق والوسائل التي تستخدم للوصول إلى الحقيقة، ومن ثم فهي أدوات للتفكير ولجمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها وفهمها»³

وبعد مراجعة مجموعة من المؤلفات حول المناهج البحثية وفلسفة العلوم⁴، أمكن الوصول إلى جدول يوضح خلاصة في التمييز بين المنهج والمنهجية، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- (3) قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، تحرير نصر محمد عارف، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص 8.
- (4) «scientific method», Oxford Dictionaries: British and World English, 2016, <https://web.archive.org/web/20160821083959/http://www.oxforddictionaries.com:80/definition/english/scientific-method?>, تاريخ الدخول: 2 فبراير 2020.
- Jones, Susan Stedman. "KANTIAN PHILOSOPHY AND SOCIOLOGICAL METHODOLOGY." Sociology 14, no. 1 (1980): 99-111. Accessed February 20, 2020. www.jstor.org/stable/42852141.
- Matthew DeCarlo, Scientific Inquiry in Social Work, Open Social Work Education, 2018, <https://scientificinquiryinsocialwork.pressbooks.com/>
- Egon G. Guba, The Paradigm Dialog, SAGE Publications, 1990, p. 424.
- Michael J Crotty, The Foundations of Social Research: Meaning and Perspective in the Research Process, SAGE Publications Ltd; First edition (October 15, 1998), p. 256.
- David James: How to get clear about method, methodology, epistemology, and ontology, once and for all, YouTube, 2015, <https://bit.ly/2xTmZHY>
- Katrin Niglas, Paradigms and methodology in educational research, Paper presented at the European Conference on Educational Research, Lille, 5-8 September 2001. http://www.leeds.ac.uk/bei/Education-line/browse/all_items/118941.html

المنهجية Methodology

مرتبطة بالفلسفة: وهي علم دراسة الكيفية التي تجرى بها البحوث العلمية، بالاستناد إلى النموذج الفكري السائد. ولها مناهج فلسفية خاصة، وهي حلقة الوصل بين النموذج الفكري/ الفلسفة والعلم.

ليست محايدة، إذ ترتبط برؤية للكون والإنسان والطبيعة والوجود.

تتقرر المنهجية في مراحل مبكرة من البحث.

للباحث الحرية في اختيار النموذج الفكري والمنهجية التي ينطلق منها في بحثه.

المنهجية مناهج اهتمام الفلاسفة والعلماء معا. وهي جزء من الافتراضات الفلسفية الخاصة بكل نموذج فكري (براداييم).

المنهجية موضوع لمبحث أساسي في الفلسفة، وهي فلسفة العلم. والمناهج العلمية نتاج البحث في موضوع المنهجية وفقا لمناهج الفلسفة المختلفة.

المنهجية هي التبرير الفلسفي / النظري لسبب استخدام منهج محدد في الدراسة، وكيفية إجراء البحوث، بما في ذلك الافتراضات النظرية والفلسفية التي استند إليها البحث، وتبعات ذلك على المنهج أو المناهج المعتمدة.

ليست جزءاً ضرورياً في جميع أشكال الدراسات العلمية. خصوصاً في العلوم الطبيعية. فبعض التخصصات العلمية تكون منهجياتها (فلسفتها) رؤيتها للعالم محددة وثابتة إلى حد كبير، ما لم يحصل تحول في النموذج الفكري الخاص بها، وعليه ليس من الضرورة إدراج جزئية «منهجية البحث» في الدراسة.

من الأمثلة على المنهجيات: الوضعية، النقدية، الظاهراتية

المنهج Method

مرتبط بالعلوم: وهو الطريقة العلمية للإجابة على تساؤلات الباحثين في مجال تخصصي ما.

طريق إجرائي يتضمن أدوات محايدة إلى حد كبير، إذا ما طبقت وفق أخلاقيات البحث العلمي المتعارف عليها.

يتقرر المنهج في مراحل لاحقة من البحث.

الباحث يصبح أقل حرية في اختيار منهجه بعد اختيار منهجيته/ النموذج الفكري الذي ينطلق منه.

المناهج مناهج اهتمام الباحثين في المجالات العلمية المختلفة. وهي جزء من عملية البحث العلمي. تتقرر وفقا للنموذج الفكري الذي يتبناه الباحث.

المنهج موضوع لمبحث مناهج البحث العلمي في المجالات العلمية المختلفة. والإجابات على أسئلة البحث نتاج استخدام مناهج البحث العلمي.

المناهج هي الجزء العملي من البحث، والتقنيات المستخدمة، كأخذ العينات وجمع البيانات وتحليلها، وأخلاقيات البحث العلمي وغيرها.

جزء أساسي من كل دراسة سواء كانت في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية والإنسانية.

من الأمثلة على المناهج: المنهج التجريبي، المنهج الوصفي، المسح الاجتماعي، الأثنوغرافي

ثالثاً: المنهج في العلوم الاجتماعية: مكوناته، ووظائفه:

يتكون المنهج من عناصر: (1) نظرية، (2) عملية، (3) إجرائية، (4) أخلاقية.

فلمنهج العلمي جذور نظرية مرتبطة بالنموذج الفكري الذي نشأ عنه؛ فقد يكون النموذج الفكري وضعياً أو نقدياً، وله امتدادات عملية ترتبط بالأدوات البحثية التي يستخدمها الباحث في دراسته، كالاستبانة والمقابلات والملاحظات وغيرها. وأخرى إجرائية تتعلق بالخطوات التي يلتزم بها أثناء إجراء بحثه، مثل تحديد الإشكالية والأهداف والأسئلة ومجتمع الدراسة والعينة وغيرها، وتختلف الأدوات والإجراءات باختلاف المنهج المستخدم، فقد لا تكون الفرضيات أو التجارب مطلوبة في كثير من أشكال المناهج الأخرى، خصوصاً تلك المرتبطة بالنماذج الفكرية التأويلية أو النقدية وغيرها. وللمناهج جوانب أخلاقية مهمة في ضبط سلوكيات الباحث أثناء إجراءاته للبحث، وتحدد مدى صدق الباحث مع نفسه ومع الموضوع ومع بقية الزملاء في التخصص العلمي ومع رغبته بتطوير المعرفة العلمية لخدمة الخير العام للبشرية، ثم خدمة العلم وتطور المجتمع نحو الأفضل، وهذا المكون مرتبط بشكل كبير بوظائف البحث العلمي، وهي محاربة الخداع والتحيز والكذب والتشويه لخدمة المال والسلطة.

وللمنهج وظيفة أساسية في الإجابة على تساؤلات الدراسة، وتطوير المعرفة العلمية، والكشف عن التحيز والخداع. إلا أن هناك وظائف خاصة بكل منهج ترتبط بالهدف من البحث، فالمناهج الكمية: وظيفتها التفسير والتنبؤ، والمناهج النوعية: وظيفتها الفهم والاستكشاف والتعمق.

يتحدد المنهج المستخدم في الدراسة وفقاً لمجموعة من الاعتبارات:

1) التخصص العلمي: لا تواجه كثير من التخصصات العلمية الطبيعية أزمة المنهج التي تواجهها العلوم الاجتماعية والإنسانية، ذلك أن رؤية تلك العلوم للعالم واحدة، وتقودها نماذج فكرية تتحول على شكل ثورات تمحو إحداها الأخرى، فلا تتراكم النماذج الفكرية، كما هي في العلوم الاجتماعية.

وغالباً ما يكون النموذج الفكري الوضعي هو النموذج السائد في العلوم الطبيعية، ولذلك فإن منهجهم يكون تجريبياً كمياً إحصائياً. أما في العلوم الاجتماعية، ونتيجة لما يقودها من نماذج فكرية متعددة إلى درجة تعارض بعضها بعضاً، فإن المناهج متعددة ومتنوعة. وما يحدد منهج الدراسة في العلوم الاجتماعية هو تحديد النموذج الفكري ومنهجيته، ثم موضوع الدراسة وأهدافها.

(2) موضوع البحث: رغم التقارب الكبير في أهداف البحث العلمي وغاياته العليا فإن لكل تخصص علمي منهج أو مناهج تميزه عن غيره من العلوم، ونحن نعلم أن المنهج العلمي أول ما ظهر في العلوم

الفيزيائية ثم انتقل إلى بقية العلوم، ومنها العلوم الاجتماعية. وبسبب ثغرات كبيرة واجهت المنهج الفيزيائي الوضعي أثناء تطبيقه في العلوم الاجتماعية، تم تطوير مناهج بحث أخرى تتناسب وطبيعة الظاهرة الاجتماعية والإنسانية. وأصبحت العلوم الاجتماعية تتميز بعدد واسع من المناهج العلمية تختلف باختلاف رؤيتها للعالم/ نموذجها الفلسفي الذي تستند إليه. فإذا كان موضوع البحث واسع المدى (ماكرو) فإنه يتطلب مناهج كمية وإحصائية، أما إذا كان موضوع البحث ضيق المدى (مايكرو) فإنه يتطلب مناهج كيفية.

(3) أهداف البحث وتساؤلاته: عادة ما تكون أهداف البحث وتساؤلاته منسجمة مع بعضها البعض، فإذا كان هدف البحث الأساسي هو فهم كيفية تفاعل الطالب مع الضغوط النفسية. فإن سؤال البحث الأساسي يكون: كيف يتفاعل الطالب مع الضغوط النفسية؟ ومن خلال هدف البحث أو سؤاله الرئيسي يمكننا تحديد نوع المنهج المناسب للدراسة. وحسب المثلث المذكور فإننا بإزاء هدف كيفي، أي فهم أمر ما بعمق، وهذا الهدف لا يتحقق إلا بإجراء بحث كيفي/ نوعي. ذلك أن أدوات البحوث النوعية تمكن الباحث من التعمق في فهم موضوع الدراسة من خلال المقابلات الشخصية، أو حلقات النقاش، أو التجارب الشخصية التي خاضها طلبة مروا بالضغوط النفسية.

أسئلة المنهج

د. محمد محمد يونس علي

أستاذ مشارك- معهد الدوحة للدراسات العليا

ما الفرق بين المنهج والمنهجية؟

تستعمل كلمة منهج عادة ترجمة للكلمة الإنجليزية method المستمدة من الكلمة الإغريقية methodos، التي تعني السعي إلى المعرفة أو ملاحقتها، وقد جاء معنى «الملاحقة» من meta (بمعنى بعد، أو ماوراء) إحدى اللاصقتين اللتين تركبت منهما تلك الكلمة و hodos التي تعني الطريق أو الطريقة، ثم استعملت في اللاتينية methodus بمعنى «طريقة في التدريس أو في السير»، و«طريقة منظمة في معالجة المرض»، وقد اكتسبت الكلمة سمات الانتظام والترتيب في القرنين السادس عشر والسابع عشر.¹ وأما كلمة methodology التي تترجم عادة بمنهجية، فقد استعملت - منذ أن دخلت الإنجليزية في القرن التاسع عشر - بمعنى «علم المنهج»، ثم تطورت - كما يذكر معجم أكسفورد (OED) لتشير بالتحديد إلى «فرع من المعرفة الذي يتعامل إما مع المنهج عامة، أو مع حقل دراسي معين». لكن معناها سرعان ما ضاق ليقصر على «دراسة اتجاهات وتطبيقات البحث التجريبي ومدى ملاءمة التقنيات المستعملة فيه» (OED)، كما استعملت أيضا بمعنى «المنهج أو مجموعة المناهج المستعملة في حقل من حقول الدراسة أو الأنشطة» (OED). وقد تشرّبت الكلمة معنى العلميّة نتيجة تضمّنها اللاحقة ology التي تدل عادة على معنى علم، أو «فرع معرفي»، وإن استعملت بعض الكلمات التي تضمنتها هذه اللاحقة في غير ذلك.

لقد حاول الفيلسوف هوينينجن هونا Hoyningen-Huene أن يلخص لنا المراحل التي مر بها تاريخ «المنهج» في أحضان فلسفة العلم، مقسّمًا تلك المراحل إلى أربع مراحل أساسية:

- (1) المرحلة الأولى، التي تبدأ بأفلاطون وأرسطو إلى القرن السابع عشر، عندما كان ينظر إلى المعرفة العلميّة على أنها يقين مطلق مكتسب بالبرهنة من البديهيات الواضحة.
- (2) المرحلة الثانية، التي تمتد من القرن السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، التي أدرجت فيها عمليّات الاستقراء ضمن يقينيّة المعرفة العلميّة.

(1) <https://www.etymonline.com/word/method>.

(3) المرحلة الثالثة، الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر إلى العقد الأخير من القرن العشرين، وقد اتسمت باكتشاف أن المعرفة التجريبية قابلة للخطأ fallible، ومع ذلك فقد مُنحت مكانة خاصة بسبب طريقة إنتاجها المتميز.

(4) المرحلة الرابعة الممتدة من العقد الأخير من القرن العشرين إلى حد الآن، وقد طُبعت بطابع التشكيك في العلم، وعدم وجود إجماع بين الفلاسفة ومؤرخي العلم حول طبيعته. وقد اقترح بناءً على ذلك أن السمة الأساسية المميزة للمعرفة العلمية من غيرها من المعارف اليومية هي كونها أكثر تنظيمًا more systematic.²

لقد ارتبطت كلمة «منهج» ، تاريخياً، ارتباطاً وثيقاً بالمدرسة أو النظرية أو الإطار النظري الذي نشأت فيه، وأصبح من الصعب إلى وقت قريب الفصل بين المنهج والأصول النظرية التي يكمن في كنفها، كما كان المنهج تاريخياً ضمن أهم موضوعات الفلسفة، ولا سيما فرع الإستمولوجيا وفلسفة العلوم، ولذا نُظر إلى المنهج -بناءً على ذلك- على أنه رؤية فلسفية يُتوسَّل بها لدراسة ظاهرة أو موضوع دراسي معين، وقد استمرَّت هذه النظرة وأصبحت تقليدًا في فلسفة المناهج إلى أن ظهرت نزعة علمية متنامية في العقود الأخيرة إلى التفريق بين شبكة من المصطلحات المتعلقة بالمنهج، لعل أهمها المقاربة approach، والمنهج method، والمنهجية methodology، ووفقاً لهذا التفريق أضحى مصطلح المقاربة يحل محل المنهج في حمولته المعرفية والأيدولوجية، كما هو ظاهر من هذا التعريف الذي اقترحه هوفلر Hofler بأن المقاربة هي «الفلسفة الأساسية أو الاعتقاد المتعلق بالموضوع المدروس» أي أنها «مجموعة الافتراضات assumptions ووجهات النظر التي يعتقدونها المهتمون بحقل ما»،³ وهي التي بها تؤهل المقاربة لتكون مسلكاً أو مدخلاً للموضوع المدروس، ويتوسَّل بها لفهمه، وفي الوقت نفسه فُرِّغ مصطلح المنهج إلى حد كبير من خصوصياته المعرفية، الأمر الذي أكسبه الكثير من المرونة ليصبح طريقة أو مجموعة طرائق منظمة في البحث والمعالجة قد تشترك فيها مجموعة من المدارس العلمية أو المعرفية، وإن اختلفت في أصولها النظرية، وأصبح مصطلح الإطار النظري theoretical framework يغطي الحاجة إلى مفهوم المنهج بالمعنى التقليدي، حيث يفهم على نطاق واسع بأنه بنية متماسكة من المفاهيم والمبادئ والأصول التي تتركز عليها جزئيات البحث، في حين أصبح المنهج يدل على طرائق بحث عامة قد تكون محايدة معرفياً مثل المنهج الاستقرائي والاستدلالي، أو المنهج الكمي والمنهج الكيفي، وفي الوقت نفسه أضحى مصطلح «المنهج العلمي 'the scientific method'» يستعمل أيضاً

(2) Hoyningen-Huene, Systematicity. The Nature of Science. (Oxford: Oxford University Press, 2013) p. 14.

(3) DB Hofler, Approach, method, technique a clarification, Reading World (Volume 23, 1983 - Issue 1)

للإشارة إلى الخطوات المتبعة في البحث العلمي، وهي الملاحظة ووصف الظاهرة، ثم صوغ الفرضيات hy-
potheses، وإجراء التجربة للتأكد من صحة الفرضية، وتحليل النتائج، ثم صوغ الاستنتاج conclusion.⁴
وعلى وجه التفصيل، فقد دعت الحاجة إلى التفريق بين طائفة من المصطلحات المتشابهة
والمتكاملة، وهي النظرية theory، والإطار النظري theoretical framework، والمقاربة approach، والمنهج
method، والمنهجية methodology، ولا بد لكي نعرف المنهج أن نفرق بين هذه المصطلحات المترابطة
كما هو موضح في الآتي:

(1) النظرية theory: هي نظام من الفرضيات والمبادئ والأصول الشارحة والمفسرة للظاهرة. أو هي
مركب من المفاهيم والشروح والتفسيرات المقدمة لفهم موضوع أو ظاهرة ما. ويرى بعض
الباحثين أن الفرضية لا تصبح نظرية إذا لم تُختبر ويتداولها الباحثون في حقل ما.

(2) الإطار النظري theoretical framework: هو بنية متماسكة من المفاهيم والمبادئ والأصول التي
ترتكز عليها جزئيات البحث. وهو السياق المعرفي العام أو الخلفية العلمية التي تتموضع فيها
النظرية المقدمة لفهم موضوع الدراسة وشرحه وتفسيره. وهو مجموعة المفاهيم والتصورات
والافتراضات التي يتوصل بها لمعالجة موضوع البحث، وتعد منطلقاً لتقديم نظريات أو وجهات
نظر أو تفسيرات جديدة تتعلق به. إن أي عمل بحثي لا يحدد إطاره النظري، وموقعه منه،
يصبح عملاً معزولاً لا قيمة له؛ لكونه يركن إلى صفرية الانطلاقة، ولا يمثل -بناءً على ذلك-
حلقة في سلسلة المعرفة التراكمية التي يتسم بها البحث العلمي الفعال.

(3) المقاربة approach: هي مسلك محدد معرفياً يكون منطلقاً فلسفياً ونظرياً ومنهجياً للبحث.
ويعدّ اختيار مقاربة ما بمثابة تصريح بتبني إطارها النظري الذي تمثله، وهو بيان للقارئ بأن
الباحث سيستعين بذلك الإطار النظري في معالجته لمشكلة البحث. وبناءً عليه، فإن المقاربة
بهذا المفهوم تحل محل مصطلح المنهج عند من يمزجه بالإطار النظري؛ ليصبح المنهج بذلك
مفهوماً محايداً معرفياً إلى حد كبير.

(4) المنهج method: الطريقة أو مجموعة الطرائق والأدوات والوسائل والقيم المعتمدة في معالجة
بحث معين أو أجزاء منه كجمع المادة وتحليلها وتقييمها وتقديمها. ويبدو الفرق واضحاً بين
المقاربة والمنهج في أن المقاربة تتعلق بالتنظير المعرفي المبدئي، والمنهج يرتبط بطريقة التقديم
والتنفيذ.

(4) James Blachowicz, How science textbooks treat scientific method: A philosopher's perspective, British Journal for the Philosophy of Science 60 (2):303-344 (2009).

(5) المنهجية methodology: هي مجموعة التسويغات والتعليقات الموضحة لأسباب اختيار مقارنة معينة في البحث والإطار النظري الذي تعمل فيه، وتعليل اختياره لمنهج أو أكثر في كل خطوات البحث ومراحلها، بما في ذلك جمع المادة وتحليلها واختبارها.

ما مكونات المنهج ووظائفه؟

عند الحديث عن مصطلح مثل «خلل منهجي» يظهر لنا مدى اتساع مفهوم المنهج وطابعه التركيبي، ومدى مرونته؛ وإذا ما حاولنا استقراء أنواع الخلل المنهجي فسنلاحظ أنها تنتمي أحياناً إلى:

(1) مهارات البحث كعدم الاتساق المنطقي incoherence، وعدم الاتساق inconsistency، وعدم الالتزام باللغة الاصطلاحية terminology.

(2) أو إلى سوء استعمال الأدوات والوسائل المنضبطة، كأن تكون العينة غير ممثلة، أو سوء إعداد الاستبانة، أو الخلل في صوغ أسئلة المقابلة الشخصية.

(3) أو إلى الخلل في طرائق المعالجة البحثية، كنقص الاستقراء أو سوء الاستنتاج.

(4) أو الخلل في كيفية تنفيذ مراحل البحث وخطواته كالخلل في جمع المادة، أو اختيار مراجعه، وتحديد أولوياتها، أو في تقييم المادة.

(5) أو الخلل في أخلاقيات البحث، كالتحايل والغش، والادعاء الزائف، وعدم الدقة في التوثيق.

وربما لا يختلف اثنان في أن كل ما ذكر من قبيل الخلل المنهجي، وهو ما يعني أن ما يقصد بالمنهج في سياق البحث العلمي هو مفهوم مركب يشمل كل المهارات والأدوات والوسائل والطرائق والخطوات والقيم المتعلقة بإعداد البحث ومعالجته وتقديمه.

ومثلما تقدّم فإن ثمة فرقاً بين المقاربة approach التي تكتنز الإطار النظري للبحث، وتكون منطلقاً معرفياً له، والمنهج (بمفهومه المركب الحديث) الذي يشمل مجموعة محايدة معرفياً من المهارات البحثية، والأدوات المنهجية، وطرائق البحث، وخطواته الإجرائية، وقيمه الأخلاقية.

وبناءً على ما ذكر، فإن منهج البحث العلمي بمفهومه المركب يتألف من:

(1) مجموعة من مهارات البحث العليا مثل الوصف، والتحليل النقدي critical thinking، وحل المشكلات problem solving، والاتساق المنطقي coherence، وتحليل الخطاب discourse analysis، والتحليل النصي textual analysis، والتنبؤ prediction، وتوليد المعرفة knowledge generation، والتعبير الاصطلاحي use of terminology في تمثيل المعرفة representation of knowledge.

(2) مجموعة من الأدوات والوسائل المنضبطة المتبعة في جمع المادة وتحليلها، كالمقابلة الشخصية، والاستبانة، والملاحظة observation.

(3) مجموعة من طرائق البحث والاستنتاج كالاستقراء والاستدلال والقياس.

(4) مجموعة من خطوات البحث وإجراءاته، التي تشمل عادة جمع المادة وتحليلها واختبارها وتقييمها.

(5) القيم البحثية أو أخلاقيات البحث research ethics، كالصدق، والأمانة والدقة في التوثيق، وعدم التحايل.

والغرض من الالتزام بالمنهج في مفهومه المركب المذكور أعلاه الدقة في الوصف وسلامة التحليل وحسن التقديم والتعبير، واتباع طرائق التفكير المنطقي السليم في الانتقال من المقدمات إلى النتائج، والانضباط في جمع المادة وتحليلها وتقييمها، لضمان الحصول على نتائج بحثية سليمة.

ما مدى ارتباط المنهج بموضوع البحث وهدفه؟

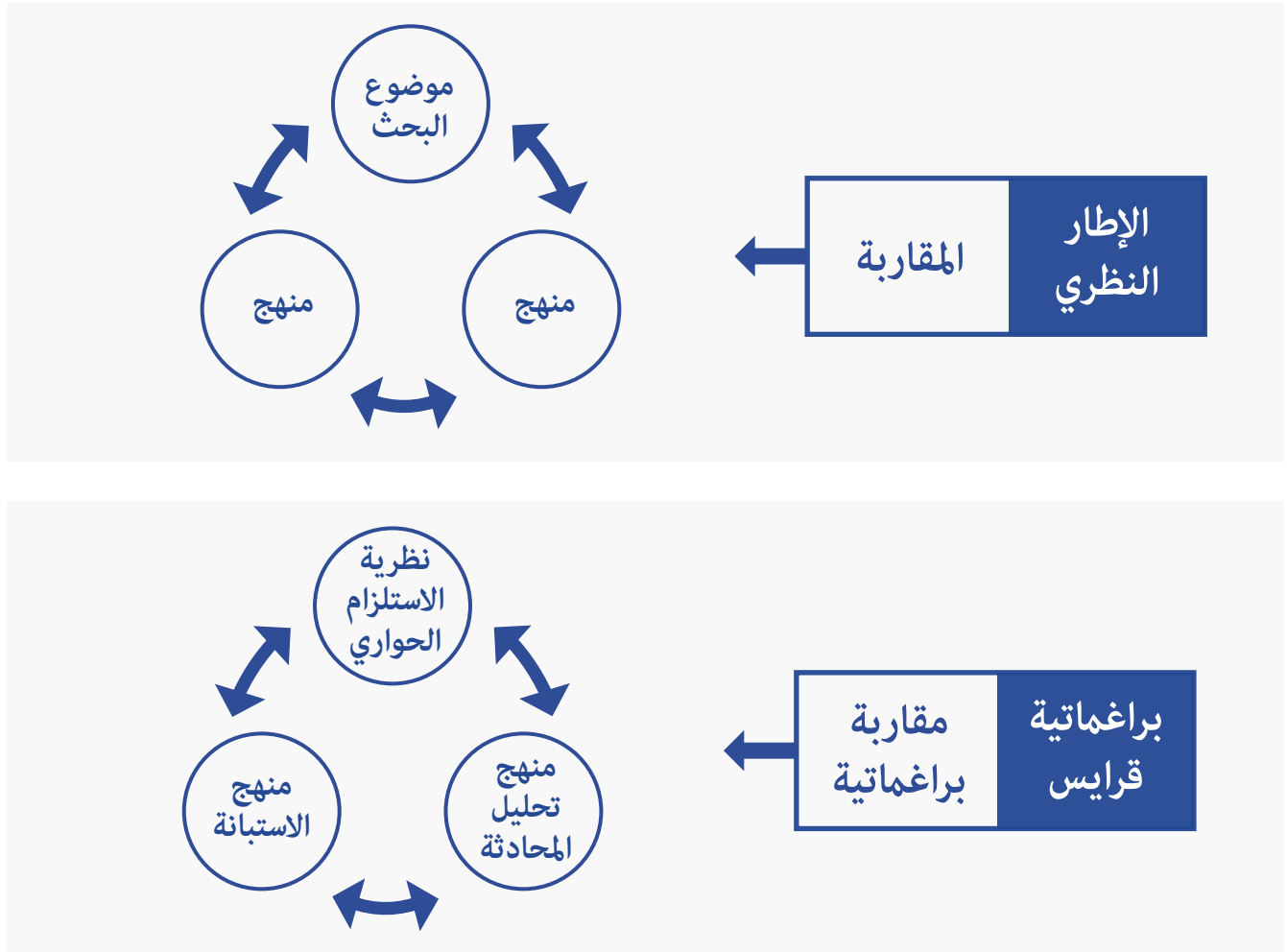
يرتبط اختيار المنهج بطبيعة الأسئلة البحثية المثارة والإجابات المستهدفة بها. فإن كان السؤال مِم تتكوّن الظاهرة؟ أو كيف هي؟ فالمنهج سيكون وصفيًا، وإن كان السؤال عن سبب تكونها فسيكون المنهج تحليليًا أو تفسيريًا، وإن كان السؤال عن كيف يراها الناس، فقد نحتاج إلى أدوات الاستقراء (كالاستبانة ونحوها) لقياس الرأي فيها، وهكذا.

ويرتبط اختيار المقاربة بطبيعة الموضوع المدروس والإطار النظري المرتبط به. فإذا كان موضوعنا بنية اللغة وانطلقنا من فكرة عزل البنية عن محيطها بوصفها مستقلة عنه، وأن التأثير فيها داخلي من خلال تفاعل الأجزاء بعضها ببعض، فستكون المقاربة بنيوية، وإن كان موضوعنا وظيفة اللغة بناءً على أن الوظيفة تهيمن على البنية وتتحكم بها وتسهم في تشكيلها، فإننا -بناءً على هذا الإطار النظري- سننّبع مقاربة وظيفية، وإن كنا نعتقد بالتأثير التاريخي في البنية والوظيفة، وكان موضوعنا ذا طبيعة كرونولوجية، فإن المقاربة ستكون تاريخية، وإن كنا نعتقد بأن الوضع المبدئي السابق المجرد ليس هو العامل الفعّال في تشكل الظاهرة، بل المحيط الفعلي والسياق الذي تظهر فيه هو العامل الجوهرى في تكونها، فستكون المقاربة براغماتية، وهكذا دواليك.

وأخيرًا يمكن أن نوضح ما ذكر بهذا الشكل الذي يُظهر لنا أن الباحث اعتمد في دراسة موضوعه، وهو «نظرية الاستلزام الحوارية theory of conversational implicature»، على إطار نظريّ مستمدّ من براغماتية بول جرايس Paul Grice، وتقوم هذه البراغماتية Griceian pragmatics على ما يعرف بمبادئ

التعاون Grice's Cooperative Principle، التي تفترض أن التخاطب عملية تقوم على مصالح مشتركة بين المتكلم ومخاطبه؛ ولذا يتعاون فيها الطرفان لبلوغ غرض مشترك، وهو حصول التفاهم، وذلك باتباع مجموعة من المبادئ هي مبدأ الكم والكيف والمناسبة والأسلوب. وقد كانت مقارنة الباحث -بناءً على ذلك- مقارنة براغماتية تقوم على فكرة أن المعنى المعتبر في التحليل هو المعنى المراد الذي يقصده المتكلم بالفعل من ضمن المعاني النظرية الممكنة، وهذا لا يتأتى إلا بمراعاة السياق الفعلي للكلام، وقد رأى الباحث أن منهج تحليل المحادثة هو منهج مناسب لدراسته؛ لأنه يساعد على إدخال عنصر السياق (وهو العنصر الأهم في الدراسات البراغماتية)، لإدراك مراد المخاطب في كل قولة utterance من القولات المدروسة، ويرى الباحث أنه من المهم الاستعانة بالمنهج الكمي، لرصد آراء أفراد البيئة اللغوية في فهم الاستلزمات الحوارية المتضمنة في المحادثة المدروسة؛ للاستعانة بها في الوصول إلى نتائج موضوعية؛ ولذا فقد أعد استبانة لاستكشاف آرائهم وتأويلاتهم. وبقي عليه أن يلتزم بما ذكر في مكونات المنهج الخمسة لكي يكون عمله منهجياً.

شكل يوضح بعض المفاهيم المستعملة في البحث العلمي، وعلاقة بعضها ببعض.



وقائع ورشة أسئلة حول المنهج

ناقشت الورشة سؤال المنهج، وهو الإشكالية الأولى، وعالجت عدة أسئلة مهمة، مثل: ما المنهج؟ وما مكوناته؟ وما أدواته؟

الدكتور نايف بن نهار:

على الرغم من أن المنهج أكثر الكلمات شيوعاً واستخداماً وقدماً في أدبيات العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، إلا أن الخلاف لا يزال قائماً في تحديد ما المنهج؟ ولذلك نجد أن الطالب والباحث في الدراسات الأكاديمية والرسائل العلمية يقول مثلاً: إن منهجه في الدراسة هو المنهج الوصفي، أو التحليلي، فيأتي آخر ويعلق عليه بأن هذا ليس منهجاً، بل هو من أساليب البحث العلمي، ثم ينشأ جدل لا نهائي حول ماهية المنهج.

وهذا يعني أنه لا توجد لدينا إجابة مرجعية موحدة حول المنهج حتى الآن، وأنا أعتقد أنه لو اجتمع ثلاثون أو أربعون من الأساتذة من مختلف التخصصات، وطوّروا إجابة موحدة حول المنهج، فإنها سوف تُعتمد، أو على الأقل ستكون جزءاً من المراجعيات المعتمدة، وسيكون للباحث أن يقول اعتمدت المنهج الفلاني بناءً على الورقة التي طوّرت من قبل الجماعة العلمية الفلانية.

من ناحية أخرى، نرى أن الأسئلة المتعلقة بالمنهج لا تنتمي إلى تخصص معين، والنظام الجامعي جعل الباحثين مؤطرين بأطر التخصصات الدقيقة. ومن هنا سنفتح النقاش في هذه الجلسة حول السؤال الأول المتعلق بمهية المنهج، أي متى نقول إن هذا النمط من الطريقة يُعدّ منهجاً؟ وهل المنهج يختلف باختلاف العلم الذي ينتمي إليه، أم أنه موحد؟ بحيث لا يُشترط من تمايز العلوم التمايز المنهجي، يعني لا يُشترط لكون علم الاجتماع مستقلاً عن علم السياسة أن يكون لديه منهج مستقل. إذا قلنا بأن المنهج لا يختلف باختلاف العلوم، بل هو مطرد. وإذا قلنا: لا، وبالتالي حتى نقول بأن هذه المعرفة تحولت إلى علم يجب أن يكون لديه منهجه الخاص. على كلا الاحتمالين. ثم إذا كان المنهج موحداً أو غير موحد، فهل يوصف بأنه خاطئ أو غير خاطئ؟ هل ثمة معيارية في تحديد ما هو المنهج؟ أم أن المنهج لا يكون إلا صواباً؟

هذه بعض الأسئلة التي يمكن أن نطرحها في هذه الجلسة، وربما لدى بعضكم أسئلة أخرى في السياق ذاته، وسنقوم بمناقشتها من خلال هذه الجلسة.

الاستاذ الدكتور أحمد أبو شوك:

كنتُ أتوقع أن يبدأ الدكتور نايف بأحد المتخصصين في مجال الفلسفة لمعالجة سؤال المنهج، لكنه اختار علم التاريخ، ولا بأس بذلك. فسؤال المنهج سؤال عريض ومتشعب الجوانب، ولا أعتقد أنني سأقدم إجاباتٍ جامعةً مانعةً عن السؤال، بل أحاول جاهداً أن أطرح بعض القراءات التأصيلية عن السؤال نفسه، والتي ربما تُسهّم في بلورة إجابات مقنعة في نهاية هذا الحوار الفكري.

إذا نظرنا إلى سؤال المنهج، فنلاحظ أنه سؤال قديم-جديد في أدبيات العلوم التطبيقية والعلوم الاجتماعية والإنسانية على حدٍ سواء. وفي مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية قد بدأ في عصر النهضة الأوروبية وما بعده، حيث ظهرت نزعةُ الأنسنة، وبدأ بعض العلماء يعتقدون من القيود الكنسية النازمة لقضية المعارف المكتسبة، ويركّزون على الأمور المتعلقة بمركزية العقل البشري في تفسير الأحداث التاريخية والظواهر الاجتماعية، متأثرين في ذلك بمنجزات العلوم التطبيقية التي أُسّست على الملاحظة، والتجربة، والقياس المستمد من فرضياتها وأسئلتها المعرفية.

بناءً على ذلك ظهرت لاحقاً المدرسة الوضعية، التي أسسها أوغست كونت، والتي واجهت بعض الانتقادات المنهجية من منطلق أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن أن تقاس وتحلّل من منظور العلوم التطبيقية. وقد أسهم الجدل الواسع في هذه القضية إلى ظهور المدرسة البنيوية الوظيفية، التي تنظر إلى المجتمع من خلال تركيبته البنائية، التي تجمع بين الجزء (الأسرة) والكل (المجتمع)، والعلاقة النازمة لحركتهما الدينامية المتبادلة. ولذلك طرح أنصار هذه المدرسة ثلاثة أسئلة مفتاحية: ما الوظائف التي تقوم بها الأسرة؟ وما الوظائف التي يقوم بها الأفراد لخدمة الأسرة؟ وما الاحتياجات التي تحاول الأسرة توفيرها لأفرادها في إطار الحركة المجتمعية العامة؟

ومن زاوية أخرى يحرص علماء البنيوية الوظيفية على دراسة العلاقة بين الأسرة والنظم الاجتماعية الحاضرة لها. ومن الرواد الذين أسهموا في هذا الجدل المعرفي أوغست كونت، وإميل دوركايم، وهربرت سبنسر؛ فقد وضع هؤلاء حجر زاوية المدرسة البنيوية الوظيفية، ثم تبنّى النظرية من بعدهم علماء اجتماع آخرون، طوّروها وأضافوا إليها جوانب أخرى، أمثال: رادكليف براون Radcliffe Brown، وبرونسلاف مالينوفسكي Bronisław Malinowski.

لكن بمرور الزمن واجهت المدرسة البنيوية الوظيفية بعض الانتقادات، التي أفضت إلى انقسام أنصارها إلى اتجاهين؛ اتجاه تكاملي يرى أن المفردات البنيوية الوظيفية مكّملة بعضها بعضاً، وعندما يحدث خللٌ في إحدى جزئياتها يجب معالجة الجزء المختل؛ لضمان استمرارية حركة الكل. وينظر هذا

المدخل التكاملي إلى حركة التاريخ والظواهر الاجتماعية من زاوية الاستمرارية والديمومة، بينما ينظر الاتجاه الآخر إلى العلاقة بين الوحدات البنوية بأنها علاقة متغيرة بصفة مستمرة؛ ويحدث التغير المستمر في جزئياتها بفضل الاضطرابات التي تعترى الوحدات البنوية بصفة دائمة.

وظلَّ الجدل المنهجي وسؤال المنهج متجددًا في الأدبيات الغربية بهذه الكيفية؛ لكنه في كلياته مرتبطٌ بمنطقتين؛ يتعلق أحدهما بالمنطق الفلسفي الذي طرح سؤال المنهج في إطار الفلسفات التأملية وافتراساتها التجريدية، وثانيهما سؤال توظيف المنهج في فهم حركة الواقع المجتمعي المعيش المتجدد دومًا. وهنا تجلّت فكرة النظر في الظواهر الاجتماعية عن طريق التجربة، والاستقراء، والملاحظة، والمعايشة، بهدف الوصول إلى قواعد جزئية تمكّنهم من استنباط نظريات عامة؛ لفهم حركة الاجتماع البشري.

ومن رُؤاد هذه المدرسة الفلسفية فريدريك هيجل، الذي تبنّى المنهج المثالي التأملي القائم على صراع الأضداد وفكرة البقاء للأصلح، لكنّ تفسيره لحركة التاريخ من خلال هذا المنهج المثالي والبطولي أحيانًا قد واجه انتقاداتٍ حادةً من أنصار المدرسة الماركسية، الذين قلّلوا من أهمية العقل المطلق في قراءة الظواهر التاريخية والاجتماعية، وحاولوا أن ينظروا إلى الأحداث التاريخية والظواهر الاجتماعية من زاوية الجدل المادي بين وسائل الإنتاج والقوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

ونتيجةً لذلك أبعدوا كل مناهج التفسير القائمة على المنطلقات القيمية والميتافيزيقية في قراءة الأحداث التاريخية والظواهر الاجتماعية، لكن قصور المادية الجدلية نفسه في إطار سؤال المنهج قد أفضى إلى ظهور مدرسة الحوّلّيات الفرنسية، التي سعت إلى تقديم منهج كلي وتكاملي لتفسير العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية النازمة لحركة المجتمع، وحيثيات وقائعه التاريخية.

وتقودنا هذه الإضاءات المنهجية إلى القول بأن سؤال المنهج يتركز في كلياته إلى منطلقات فلسفية، وفي جزئياته المتغيرة بمعطيات البيئات المعرفية والاجتماعية التي نشأ فيها؛ ولذلك تظل هذه الجزئيات المتغيرة في حالة تطوّر مستمر مع حركتي الزمان والمكان. فهذا الواقع قد دفع بعض الباحثين العرب إلى الدعوة إلى تأسيس علم اجتماع عربي، تتفق مناهجه التفسيرية مع المنطلقات والفلسفات والكليات التي تحكم حركة الاجتماع البشري في العالم العربي، مع أصحاب الجزئيات المحلية المتغيرة حسب معطيات الزمان والمكان، وكذلك الاستئناس بالأدوات المنهجية الغربية التي يمكن أن تُوظّف في إطار البيئات العربية المحلية.

ويدفعنا هذا الاستنتاج إلى النظر في المسألة الإجرائية التي تطرّق إليها الدكتور نايف في مقدمة حديثه، والمتعلقة بخلط الطلبة الجامعيين بين سؤال المنهج والمنهجية.

فالمنهجية -من وجهة نظري- مسألة إجرائية تهدف إلى تحديد المشكلة البحثية، وفرضياتها، وأسئلتها، ومناقشة دراساتها السابقة، دون أن تكون متأثرة بحمولات أيديولوجية ومنطلقات فلسفية واضحة، علمًا بأن المنهج يقوم في كلياته على جانب فلسفي، وفي جزئياته المتغيرة يكون متأثرًا بمعطيات الظواهر الاجتماعية المحيطة به، ولذلك يحصل هذا الاختلاف في سؤال المنهج بين مساقات العلوم المختلفة، وبين الرؤى المعرفية للعلماء الذين يناقشون المشكلة نفسها، ولذلك نلاحظ أن المنهج يختلف باختلاف المنطلقات الأيديولوجية بالنسبة للباحثين أنفسهم، والتركيبية الاستمولوجية التي ينطلقون منها، فضلًا عن المشكلة التي يعالجونها وفق مقتضيات الإطار النظري الذي اختاروه.

الدكتور نايف بن نهار:

لو أردنا أن نضع تعريفًا للمنهج، وليس للمنهجية، فكلكم تعرفون أن هناك فرقًا بين Method و Methodology؛ فإذا كانت الأولى تتعلق بالجانب الإجرائي المتعلق بالأدوات فإن الثانية تتعلق بالتعليل؛ لاستخدام هذه الأدوات والفلسفة التي تقف خلفها. لكن إذا دخلنا في الفلسفة نفسها فقد يحيلنا ذلك إلى أنها بالحد ذاتها تحتاج إلى منهج، فإذا كان المنهج فلسفة فإنه بالتأكيد يحتاج إلى منهج يضبط هذا التفلسف، وبالتالي قد نكون في عملية دوران حول نفس السؤال اللامتناهي في اعتقادي.

الدكتور نايف بن نهار: الكلمة -الآن- للدكتور إسماعيل ناشف.

الأستاذ الدكتور إسماعيل ناشف:

الحقيقة أن ما أريد أن أطرحه هو مداخله، وليس عرضًا للمعلومات عن تاريخ المنهج؛ لأنني أفترض أن الجميع يعرفون المصادر المختلفة التي تفضل بها الدكتور أحمد أبو شوك، فمداخلتي تقول: إن المنهج العلمي هو مجموعة من الافتراضات الأساسية المتفق عليها عند أغلب من يعملون في حقل معين، وهذا الاتفاق الأول هو أن الإنسان يستطيع أن ينتج معرفة عن الواقع داخل حركة التاريخ وعن الظواهر الإنسانية، هذا هو الافتراض أو الأرضية الأولى، فنحن في قضية العلم حسب الطريقة التي تطوّرت بها في الغرب، نفترض أن الإنسان موجودٌ داخل التاريخ، والتاريخ هو جزء من صناعة الإنسان، ولذلك الإنسان يستطيع أن ينتج معرفة عن هذا التاريخ.

الافتراض الثاني هو أن هناك أشكالًا مختلفة من إنتاج المعرفة عن هذا التاريخ، وعن هذا الواقع الاجتماعي والسياسي وما إلى ذلك، ولكن هذه الطرق تطوّرت (عبر مراحل مختلفة)، والعلم الحديث الغربي الذي نحن نشتغل فيه هو شكل متأخر ومنظم، بمعنى أن له قواعد وآليات متعارف عليها من قبل الجماعة العلمية، وهذا يدخلنا إلى إشكالية مؤسّساتية، وليس إشكالية فكرية، بمعنى أن هناك مؤسسة تترجم هذه الأفكار إلى إجراءات، وإلى طقوس معينة، أي أن هناك Gatekeepers، أي حراس

أبواب يَدشَنون من العالم؟ ومن الباحث؟ وما النص العلمي؟ وما إلى ذلك، ولكن القضية الأساسية هي أن المنهج هو مجموعة من الإجراءات المتفق عليها مسبقاً، فهي ليست شيئاً يتوالد بشكل عفوي أو عشوائي، وإنما هي مجموعة من الإجراءات، وبما أن لدينا جانباً يتعلق بالإنسان، وجانباً آخر يتعلق بالواقع الاجتماعي الذي ندرسه، فإن العلاقة بين الناظر أو الباحث وهذا الواقع هي علاقة مضبوطة وممنهجة، ليس فقط بالمعنى الإجرائي، ولكن بمعنى يتعلق بموقع هذا الإنسان الناظر أو المشاهد أو الملاحظ تجاه هذه الوقائع.

هناك تفسيرات أو تحويلات على طبيعة هذه العلاقة ما بين الباحث/الناظر وغيره من المسميات، وهذه الحركة المرتبطة بالتاريخ. والسؤال الآن: كيف نضبط هذه العلاقة؟ هل هي علاقة متنوعة حسب الزمان والمكان؛ لأنها في حال تنوعت بحسب الزمان والمكان؟

أنا أعتقد أن المنهج يجب أن يتمتع بنوع من الرشاقة. فالمنهج ليس شيئاً متشنجاً أو ثابتاً، لكن ما أريد طرحه هو شيء آخر، وهي قضية الإتيقان؛ فالمنهج إلى جانب المؤسسة، هو عبارة عن صنعة أو حرفة معينة، الخطاب المتداول لغاية الآن هو في حال ترجمةٍ ونقلٍ تغطي على قضية الإتيقان.

هنالك جانبان في قضية الإتيقان، الأول يتعلق بمستوى الأفراد، ونحن نلاحظ هنا أن بعض الباحثين والباحثات العرب، في المستوى الفردي، يتقنون المنهج بدرجة حرفية عالية. والثاني يتعلق بالجماعة، حيث لا توجد عملية إتيقان؛ نظراً لغياب مؤسسات تمثل مركز ثقل الجماعة العلمية العربية، فالسؤال هنا: مؤسساتي. هل توجد مؤسسة متعارف عليها في العالم العربي والإسلامي تجري عملية ضبط المنهج؟ وقضية الضبط هنا: قضية إشكالية؛ لأنها تُدخلنا في علاقات قوة. والسؤال برأيي الذي يجب أن يُثار هو: قضية الإتيقان، وعلاقة الإتيقان بمنظومات قوى مختلفة، والباحث الفرد من جهة، والمؤسسة من جهة أخرى.

نستطيع أن نختلف في قضية موقع الإنسان أو الباحث الذي ينظر إلى الواقع الاجتماعي التاريخي وأشكال العلاقة الممكنة بينه وبين هذا الواقع، وكيف يمكن أن نضبط هذا الأمر معرفياً، ويمكننا أن نطرح مسألة الإتيقان على الشكل الآتي: في فترات تاريخية مختلفة، يؤمن بعض الباحثين بمفاهيم معينة بشكل أيديولوجي، ويمكن أن نأخذ الماركسية كمثال على ذلك، باعتبارها نموذجاً كلاسيكياً، حيث نجد أن استخدام بعض الأدوات الماركسية في التحليل مثل الطبقيّة، أو رأس المال الرّمزي؛ ففي فترةٍ ما كان يُعدّ موقفاً أيديولوجياً، وفي فترة الحداثة العلمية الكلاسيكية نجد هذا حاصلًا، حيث نبعث مواقف منهجية، نحن اليوم في لحظة الرأسمالية المتأخرة -هذه- ننظر بأثر رجعي إلى هذه الأيديولوجيات، ولا نستخدمها كأيديولوجيات، وإنما كأدوات، أي أنني عندما تتوافر لديّ مجموعة من الأدوات تطوّرت من البنيوية، أو

من الماركسية، أو التأويلية لا أستخدمها؛ لأنني مؤمن بها، وإنما طبيعة الظاهرة التي أحاول فهمها تحتم عليّ استخدام أداة معينة، بمعنى أن إتقان الصنعة يهدف من وجهة نظري إلى دمج المنهج في علاقته مع الواقع الاجتماعي، بمعنى أن الواقع الاجتماعي أهم من المنهج، ومن هنا نعود إلى قضية الرشاقة، بمعنى أن المنهج يجب أن يُبنى أو يُحوّر بناء على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتاريخي وما إلى ذلك، لماذا؟ لأنه في نهاية المطاف إذا كانت المعرفة المبتغاة لن تؤدي إلى اعتناق الإنسان من القيود التي يعاني منها، بغض النظر عن طبيعة هذه القيود، فلا أرى فائدة من العلم.

إن المستويات المتعلقة بالمعرفي والمؤسسي والإتقاني/الصناعي/الحرفي يتموقع داخلها المنهج في نهاية المطاف، باعتبارها مجموعة من الأدوات والإجراءات، ولكن الفكرة الكامنة هنا: أن الإنسان يعيش وضعاً سيئاً (يمكننا هنا أن نقول: الإنسان العربي، أو المسلم، أو أيّاً كان)، ودور المعرفة هو تحريره من القيود التي تفرض عليه، ودور الإنسان هو إعادة التفكير في العلاقة بين الإنسان والواقع الاجتماعي، ومن ثم إتقان العمل المنهجي...

الدكتور نايف بن نهار:

الدكتور ناشف أثار نقطة مهمة تتعلق بجدل الواقع والمنهج، وهل المنهج مرتبط بالواقع، أم أنه متعالٍ عليه، وهو يرى -إذا صح فهمي لما قاله- أن المنهج محكوم بالظاهرة، وليس العكس؛ لأن الغرض من العلم أن يكون نافعاً، وإلا لن تكون هنالك فائدة من العلم كما قال، هذه النقطة الإشكالية مهمة؛ لأنها متعلقة بالسؤال: هل المنهج يمكن أن يُحوّر أم أنه إذا حُور فلن يعود منهجاً أصلاً؟ فإذا الغرض من المنهج أن يحكم على الإنتاج المعرفي، وهذا الأخير -أصلاً- يعبر عن الظاهرة الاجتماعية، لكن الدكتور ناشف طرح مقارنة معاكسة نحتاج إلى التفكير فيها.

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب الأفندي:

إنني أشكر مركز ابن خلدون لتنظيم هذا اللقاء، كما أشكر الإخوة المتحدثين، وأعتقد أن سؤال المنهج سؤال توثيق المعرفة، وهو سؤال نجده لدى فلاسفة قدامى، مثل الغزالي، وديكارت في كتابه (discourse on the method)، والسؤال كيف يمكنني -كباحث- أن أعرف وأؤكد: هل معرفتي هذه خيال أو خطأ أو توهم؟

في تأملات الغزالي حول مناهج عصره (منهج الفلاسفة، ومنهج المتكلمين، ومنهج الصوفية) طرح السؤال: كيف لي أن أثق في أن هذا المنهج يؤدي إلى معرفة حقيقية وليس توهمًا؟ والعلم الحديث حاول أن يحلّ هذه المشكلة بطريقتين؛ الأولى: هي تقسيم المهام العلمية إلى مهام صغيرة، وحصل ذلك من خلال التخصصات، وأصبح المنهج يرتبط -إلى حد كبير- بالتخصص، حيث إن منهج الفيزياء يختلف

عن منهج العلوم الطبية، وعن منهج العلوم الاجتماعية، وعن الفلسفة... والإشكالية أن هناك تداخلًا، حيث إن الفيزيائيين -مثلًا- يبدؤون بعمل تجربة أو ملاحظة، وبناءً على هذه الملاحظة يقومون بنفس التجربة في معمل ما، وتُحسَم القضايا النظرية بالتجارب دائمًا. ونجد هذا في النظرية النسبية -مثلًا- لدى أينشتاين، ونجد -مثلًا- أن علماء حاولوا أن يُنتجوا نظرية أخرى، وسموها نظرية كل شيء (Theory of everything) بهدف توحيد العلوم، وهذا أدى إلى نفس الخطأ القديم، حيث نجد باحثًا يجري بحثًا حول الجينات مثلًا، وتعتمد أبحاثه في مواضيع حول التطور، أو حول خلق الكون. وهذا خطأ قديم؛ لأن المنهج نفسه لا يستطيع أن يبرره، وأرى أن أهم شيء في النظرية العلمية: ما يسمى بـ Replicability، أي قابلية تكرار نفس التجربة والوصول إلى النتائج نفسها، لكن في لحظة الخروج من عالم التجارب إلى عالم التنظير أصبح في عالم آخر.

وهذا يعيدنا إلى العلوم الاجتماعية التي بطبيعتها تحوي إشكالياتٍ تبدأ من أنه ليس بمقدورنا القيام باختبارات معملية في قضايا مثل السياسة، أو العلاقات الاجتماعية. كما أن العلاقات السياسية والاجتماعية نفسها مفتوحة، وهذا يعني أن وضعنا لنظرية معينة تتعلق بالسلوك الإنساني في وضع معين مثلًا، يجعل بمقدور أناس آخرين التحوير في تلك النظرية، فإذا قلنا -مثلًا-: إن تحقق شروط معينة في بلد معين (الدخل، مستوى التعليم...) سيجعله ديمقراطيًا، لا يمكننا أن نضمن ذلك؛ لأن المجتمع المدني قد يتدخل بقوة في مجالات معينة، ويغير فيها، كما أن السلوك الإنساني تفاعلي، ولا يمكن التنبؤ به. ولدي نقطة أخيرة تتعلق بتخصصي في العلوم السياسية، بعد أن اشتغلت بالفلسفة مدة طويلة، وهي تتعلق بأن صراع المنهج نفسه جزء من الصراعات السياسية، حيث نجد في الولايات المتحدة الأمريكية مثلًا، هناك نقاشات بدأت منذ الثلاثينات حول النظرية السلوكية، وكيف يمكن تطبيق منهج العلوم الطبيعية على العلوم السياسية، بحيث يمكن -مثلًا- تناول جزئيات صغيرة تتعلق بكيفية تصويت الناس في أماكن معينة، وتجري حسابات كمية حول تصويت طبقة اقتصادية، أو دينية معينة لحزب معين، ويصبح هذا التراكم قابلاً للبناء عليه.

غير أن الملاحظ أنه حصل نقد قوي لهذا الطرح، حيث يرى أحد الباحثين، منذ التسعينات، أن هذه المنهجية أصبحت معقدة للتفكير السياسي الصحيح، بمعنى أنها أصبحت تتناول الجزئيات وتنسى الكليات، وتتناول التقنيات وتنسى القيم، وتالياً لا يمكن لهذه المنهجية أن تقدم تناولاً حقيقياً للسياسة؛ لأن النظرة الكلية جزء من السياسة.

والحقيقة أنني أخالف ما قيل؛ لأن المنهجية هي الجانب الأيديولوجي، بينما المنهج هو الجانب التقني، وهذا هو السائد والمتعارف عليه علميًا، وذلك أن المنهج هو ما يتبعه الباحث، أي أنه طريقة

البحث والأدوات، بينما المنهجية هي الرؤية الكلية الأيديولوجية أو الفلسفية التي تؤطر للمنهج، يعني أن هناك مناهج تؤطر لعدد من المناهج داخلها.

ما أقوله هو: إن موضوع المنهج، في العلوم الاجتماعية عمومًا، جزء من السياسية، وطبيعة العلوم السياسية تفاعلية بين سلوك الإنسان، وسلوك الإنسان نفسه يتفاعل مع المنهج.

في عام 2000، كانت هناك انتفاضة في العلوم السياسية الأمريكية سميت بالبرسترويكا Perestroika، وكانت هذه الانتفاضة تنتقد استعمال المنهج الكمي الذي أصبح طاغيًا في العلوم السياسية، وهذا ما يشير إلى ما ذكره الدكتور إسماعيل ناشف، فيما يتعلق بأن المؤسسة لديها أيضًا دور في المنهج، وحدثت هذه الانتفاضة؛ لأن جمعية العلوم السياسية الأمريكية ومجلاتها الرئيسة اتجهت إلى المنهج الكمي، وأصبحت -مثلًا- لا تقبل المقالات العلمية إلا إذا كانت تعتمد منهجًا كميًا، وتعدُّ أن ما دون المنهج الكمي ليس علمًا، كما أن الوظائف في الجامعات أصبحت الشيء نفسه، وثار عددٌ كبيرٌ من الأساتذة، الذين يفضلون المنهج الكيفي على هذه الطريقة، حيث كتبوا رسالة باسم مستعار، Mr. Perestroika، تشبيهًا لجمعية العلوم السياسية بأنها مثل البلشفية في موسكو، وأن هذه الثورة ضدها من أجل الانفتاح، وقد دفعت هذه الرسالة بالنقاش حول السؤال: هل المنهج الكمي بالطريقة التي تتبناها الجمعية الأمريكية والأكاديمية الأمريكية يصلح للعلوم السياسية أم لا؟

وكان تصورهم أن هذا منهج معقّد للتفكير السياسي الصحيح، وأن المنهجية السياسية يجب أن تأخذ الإطار العام، عكس المنهج الكمي الذي يعدُّ أن دراسة الحالة -مثلًا- ليست علمًا؛ لأن العلم، حسب المنهج الكمي، يجب أن يقوم على دراسة حالاتٍ كثيرة قابلة للتعميم.

فالمنهج في العلوم الاجتماعية إذن لا يزال موضوع مدارس، وموضوع نقاشات كبيرة، ويجب أن نستبصرها من جهتنا، وهذا ما يقودنا إلى الوضع في العالم العربي، حيث إننا -إلى حد الآن- لا نزال نستعير المناهج من الخارج، ولكن لدينا محاولات جارية من أجل القيام بدراسات خاصة حول الحالة العربية، نعمل على تعميمها على الحالات العالمية، وليس العكس، كما كان يجري سابقًا، ونشتغل في هذا الاتجاه على كتاب حول الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، ويجب علينا إذن -كعلماء في العالم العربي- تفادي قبول كل ما يأتي من الغرب.

 **الدكتور نايف بن نهار:**

شكرًا لك الدكتور الأفندي، لقد أثرت نقطة مهمة، وهي: هل منهجية البحث -مثلًا- في العلوم السياسية هي ذاتها في علم الاجتماع، أم أنها تختلف؟

نحن نعتزف بأن هناك فرقًا بين المنهجية في العلوم التطبيقية والعلوم الاجتماعية، لكن في داخل العلوم الاجتماعية أيضًا تختلف؛ فالبحث في الاقتصاد ليس كالبحث في الاجتماع، والبحث في اللسانيات ليس كالبحث في السياسة، فما مناط الاختلاف في هذه المجالات؟

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب الأفندي:

يمكن أن أعطيكم تعريف Methodology.

الدكتور نايف بن نهار: تفضل.

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب الأفندي:

يقول معجم أكسفورد:

Methodology is a set of methods and Principles used to perform a particular activity.

So, the methodology is a set of methods.

الدكتور نايف بن نهار:

تمام، سنرجع إلى هذا دكتور، فأنا أعتقد أن الخلاف -هنا- ليس خلافًا إجرائيًا، بل هو خلاف فلسفي جوهري لتحديد ما هو المنهج، ونحن إلى الآن تحدث ثلاثة أساتذة فقط، ولا أدري هل الاستمرار في الحديث يوسع الخلاف أم يضيقه.

الدكتورة أسماء ملكاوي:

شكرًا جزيلاً للدعوة الكريمة، وشكرًا للمتحدثين الذين سبقوني، فأنا أتفق مع بعض ما قيل، وأختلف مع بعضه الآخر، وأعتقد أننا لو حددنا مفاهيمنا من البداية فلن نختلف كثيرًا، فمثلاً، أنا أختلف مع من يعتقدون أن المنهجية هي المنهج نفسه، وأنا أرى أن المنهجية، كما قال الدكتور الأفندي، هي فلسفة العلم، أو Methodology، أي علم المنهج.

إذن المنهجية هي الرؤية، أو النموذج المعرفي، أو مجموعة من النظريات في نفس الوقت؛ لأن مجموع النظريات هي التي تكون النموذج المعرفي الذي يُضيء الطريق لمن يريد أن يبحث، فإذا أردت أن أعرف المنهج، فإنه هو الطريق، لكن الطريق إلى ماذا؟

كلنا نسعى إلى معرفة الحقيقة، إذن كلنا نبحث عن الحقيقة التي يُفترض أن نصل إليها في نهاية هذا الطريق، والطرق مختلفة ومتعرجة. وهناك متطلبات للسير فيها، أولها الرؤية ولذلك أعتقد أن المنهج يختلف عن المنهجية، وعن الأدوات البحثية كذلك، فهذه أشياء مختلفة تمامًا، ويحصل الاختلاف بيننا عندما نختلف في تعريف كل منها، ولو أننا اتفقنا على معاني هذه المفاهيم الثلاثة الأساسية، فإننا

لن نختلف كثيرًا؛ لأن ما قيل عن المنهج وعلاقته بالنظرية أو الفلسفة أتفق معه، ولكن في رأيي هذه منهجية، وليست منهجًا. فالمنهج هو الطريق، لكن الطريق إلى ماذا؟ إلى الحقيقة، إلى معرفة الواقع، وأثناء هذا البحث عن الحقيقة فإنني قد أتشعب بأكثر من شكل، وأسلك أكثر من طريق وفقا للرؤية التي انطلقت منها، فكل طريق منها يقودني إلى معرفة مختلفة؛ فهناك طرق للتفكير؛ فإما أن أفكر بطريقة استقرائية، أو استنباطية، أو حتى الطريقة التي تسمى Abduction، وأنا لم أجد لها ترجمة باللغة العربية، فسَمَّيْتُها استنطاقًا، لأنني أستنطق وأتحقق مما وصلت إليه عن طريق الاستقراء بعملية استنباطية معاكسة. وارتبطت كل طريقة من طرق التفكير هذه بمنهج (Methods) بحثية؛ كمية، أو كيفية، أو مختلطة، ولكل منهج فلسفته، أو رؤيته، أو منهجيته (Methodology).

ولكن السؤال: كيف يتحدّد المنهج الذي أسير به؟ أول ما يحدّد المنهج هو طرق التفكير، أو طرق الاستدلال المستندة على فلسفة أو رؤية، وهنا بداية اختلاف المنهج أساسًا، وهنا تكمن فلسفة العلم من الأساس؛ لأننا إذا بدأنا الحديث عن المنهج فلا بد أن نرجع إلى الفلسفة، إلى فلسفة هذا العلم، الذي هو Methodology، علم المنهج، وأول من تحدث عن ذلك هو أرسطو، وهو تحدث عن الاستقراء، وسمّاه، فيما أعتقد، أناغوجي (anagögé)، والاستنباط، وسمّاه إباغوجي (epagögé)، ثم جاء بعده بيرس (Peirce)، وأدخل المنهج الاستنطاقي، واستخدمه كثيرًا في الرياضيات، والفيزياء، والعلوم التطبيقية، ويستخدم الآن في مناهج العلوم الاجتماعية، خصوصًا في منهج النظرية المتجذرة (grounded theory).

إذن نحن نختلف في طرق التحليل أو الاستدلال، ولكل منها رؤية وفلسفة مختلفة، وهنا يبدأ الاختلاف في المناهج.

والأمر الآخر الذي يجعلنا نختلف في المنهج هو: مستوى التحليل؛ هل أنا أحلل على المستوى الواسع (Macro)؟ أي على مستوى البنى الاجتماعية الكبرى، أم أحلل على المستوى المتوسط (Mizo)؟ أي على مستوى الجماعات الاجتماعية والمؤسسات، أم أحلل على المستوى الضيق (Micro) وأريد أن أدرس الظواهر على مستوى التفاعلات الفردية؟ وحتى هناك مستوى النانو (Nano)، وهو الذي يتعامل معه بعض المتخصصين في العلوم الطبيعية، أيضًا هناك مستوى الميتا (Meta)، أي ما فوق ماكرو سوسيولوجي، وهو التحليل على مستوى البيانات الرقمية الضخمة وغيرها.

وأيضًا تختلف المناهج باختلاف النموذج الفكري، وهنا يبدأ اختلافنا حول المنهجية، وأنا أعتقد أن المنهجية هي جزء هام من تشكيل النماذج الفكرية، وما فيها من نظريات أيضًا؛ لأنها Methodology، أي علم المنهج. وهي موضوع أساسي من موضوعات فلسفة العلوم.

ومن أسباب اختلافنا أيضًا: الهدف، ما هو الهدف من هذه الدراسة؟ هل أريد أن أفسّر وأتنبأ؟

هل أريد أن أفهم وأستكشف وأتعمق أكثر؟ أم الاثنين معاً؟ فاختلاف الهدف في الدراسة يجعلني أختلف مع غيري في تحديد الطريق الذي أسلكه.

إذن المنهج الذي أستخدمه في دراستي يتحدد وفقاً لعدة اعتبارات: الهدف، والنموذج الفكري، وطريقة التفكير، ومستوى التحليل.

إذا اتفقنا على هذه الأمور من البداية فإننا لن نختلف على المنهج الذي بدأنا فيه، وأعتقد أن العلوم الاجتماعية كانت لها آثار سلبية وإيجابية على الفكر الإنساني بشكل عام، بسبب تعدد نماذجها الفكرية وتأثيرها، أي تعدد فلسفاتها ورؤاها، وما ترتب على ذلك من تعدد في المناهج والأدوات.

بالنسبة للآثار السلبية، فإنها بدأت من نيوتن. ونيوتن، كما تعرفون، هو الذي وضع الأسس العلمية والمناهج التي أخذتها العلوم الاجتماعية عنه، وكان هذا بداية البلاء الذي انصبَّ على العلوم الاجتماعية منذ تلك اللحظة، فبدأنا نطبق المنهج الفيزيائي على العلوم الاجتماعية، وبدأنا نعتقد اعتقاداتٍ ليست صحيحة عن الواقع الاجتماعي، ثم بعد ذلك تركنا الفيزياء (خصوصاً في هذا الجزء من العالم) ولم نتابع ما حصلت في الفيزياء من تطورات؛ لأن واقع فيزياء الكوانتم -حاليًا- يتحدث عن أشياء تخالف ما نعتقد به بأنه مطلق في علومنا الاجتماعية، وأنه 100%، فمثلاً فكرة النسبية، والاحتمالية، والاحتمالات، وكثير من الأفكار التي نعتقد بها صحيحة أثبت العلم الحديث في الفيزياء أنها ليست كذلك، فإذا بدأنا بنيوتن في العلوم الاجتماعية، فلماذا لا نستمر في متابعة ما حصل من تطورات في العلوم الفيزيائية التي كنا نظن أنها وصلت إلى حقائق نهائية، وهذا غير صحيح. إذن هذا من الجانب السلبي، أيضاً لأننا بدأنا من رؤية مادية للعالم، رغم أن نيوتن مؤمن بالله، إلا أننا أخذنا الجانب الصارم من العلم، ووضعنا رؤية للعالم تنسجم مع المنهج الفيزيائي، ثم جاءت بعده المدارس والمذاهب الفكرية المتعددة، إلا أننا ما زلنا نقدر المنهج الكمية ذات الأصل النيوتني.

والشيء الإيجابي في هذا، أنه كلما ظهرت نظرية جديدة، وكلما ظهر نموذج فكري جديد في الغرب ظهرت معه مناهج علمية لدراسة الظاهرة الاجتماعية وفقاً لرؤيتها، فأصبح لدينا تنوع كبير في المناهج والأدوات التي يمكنها أن تدرس الظاهرة الاجتماعية من أكثر من زاوية ومستوى، ولكننا هنا بالعكس، لدينا مدارس فكرية في العالم العربي والإسلامي، ولكن ليست لها مناهج علمية، وقد يكون ذلك بجهل مني، حيث إنني لا أعرف أدوات علمية أنتجتها ثقافتنا وفكرنا العربي والإسلامي. فإذاً، كلما ظهر نموذج جديد في الغرب تُصاحبه افتراضات فلسفية تتحدد وفقاً لها رؤية للكون، ورؤية للإنسان، ورؤية للمعرفة، والقيم التي تحكم عمل الباحث، ولا يدعون الأمر كذلك، بل يبتكرون مناهج صالحة لدراسة الواقع، ضمن هذه الرؤية. وهذا برأيي شيء إيجابي يجب أن نحفزنا لوضع مناهج علمية ممكنة

التطبيق ضمن رؤيتنا وفلسفتنا العربية والإسلامية.

فإذا أردت أن ألخص ما أردت قوله، أقول: إن المنهج هو الطريق، ويتحدد هذا الطريق وفقاً للرؤية الفلسفية التي أنطلق منها، والهدف، والمستوى الذي أريد أن أحل فيه.

أما المنهجية باعتبارها Methodology أو علم المنهج الذي يدرّس في إطار فلسفة العلوم؛ ليحدّد الرؤية أو الفلسفة التي أسير وفقاً لها في عملية البحث العلمي. لأوضح أكثر: فأنا -مثلاً- أريد أن أذهب بطريق البر للبحث عن شيء ما، فبكل تأكيد سأخذ معي سيارة، وليست طائرة، صحيح؟ فالبر هو المنهج الذي أسير به، والسيارة هي الأداة، أما المنهجية فهي الأضواء التي تضيء لي الطريق، وتوضح معالم الأفكار والتصورات النظرية لما أراه أمامي، وتوضح إلى أين أنا ذاهب؟ وما الهدف من سيري في هذه الطريق؟ وكيف أرى الكون؟ وكيف أفسّر الأمور أمامي؟

أما الأدوات التي أستخدمها فهي مختلفة عن المنهج، ولكل منهج أدواته الخاصة به، فالاستبانة، على سبيل المثال، أداة، وليست منهجاً، ولكنها مرتبطة بالمنهج الكمي، ومرتبطة برؤية أو فلسفة، وهي الفلسفة الوضعية التي تؤمن بأن هناك حقيقة واحدة، ويمكنني الوصول إليها بموضوعية وحياد، ويمكن تمثيلها بالطرق الإحصائية.

أما إذا أردت أن أقول: الملاحظة أو المقابلة فهما أداتان مرتبطتان بالمنهج الكيفي، سواء أكان اثنيوграфияً، أم ظاهراتياً، أم Case Study إلخ... لكن الرؤية التي تقودني هي رؤية تأويلية أو هرمونوطيقية.

الدكتور نايف بن نهار:

يعني أنتِ تسوّين بين الرؤية والمنهجية؟

الدكتورة أسماء ملكاوي:

نعم، الرؤية هي المنهجية، ولا يمكن لمنهج أن يسير بلا منهجية، ولا يمكن لمنهج أن يكون بلا نظرية، والنظرية تنتمي إلى نموذج فكري يقودها.

فأنا أعتقد أن اتفاقنا على معاني هذه المفاهيم قد يخفف الاختلاف فيما بيننا.

الدكتور نايف بن نهار:

شكراً دكتورة، إن الكلام الذي أثرته مهم، وله استحقاقات كبيرة، وأعتقد أن الكل يدرك هذا الأمر، لكن حين نقول: إن المنهجية هي علم المنهج فإننا، مرة أخرى، نرجع إلى الدور، فإذا كانت هي علماً، فما هو المنهج الضابط لهذا العلم؟ نرجع إلى نفس النقطة مرة أخرى، وتالياً فإن كل كلمة لها استحقاقات منهجية مرة أخرى، فتورطنا في إشكالات.

الدكتور لؤي خليل:

اسمحوا لي أن أقفز مباشرة للإجابة عن السؤال الذي تفضل به -الدكتور نايف- في بداية هذه الجلسة، بعيداً عن المقدمات التاريخية أو أقوال العلماء إلخ... ولعل هذا يثير النقاش مرة أخرى، وبعيداً أيضاً عن قضية الاختلاف حول تفسير المنهج والمنهجية، أو متى يكون منهجاً أو نظرية؟ وسأحاول أن أقدم تعريفاً يُؤخذ سلة كاملة؛ لأني، بناء على هذا التعريف، سأبني مجموعة من الرؤى بعد قليل؛ فأقول: إن المنهج وجهة نظر/زاوية رؤية فكرية، مبنية على نظام أو منظومة مغلقة، قائمة بذاتها، قادرة على تفسير الظاهرة المعنية، ولا يكون المنهج منهجاً ما لم تكن له أدوات وإجراءات قادرة على إثباته أو تحقيقه.

يُبنى على هذا التعريف مجموعة من القضايا؛ لأنه يقوم على ثلاثة أسس، كلٌ منها يُثير مجموعة حساسيات؛ الأولى: القول بالإجراءات؛ لأن الإجراءات حين تكون تابعة لمنهج ما لن تكون إجراءاتٍ بريئة، بل ستصبح إجراءات بصبغة المنهج نفسه، ومثال ذلك آلية التوصيف؛ فالتوصيف في السيميائية غير التوصيف في البنيوية، وغير التوصيف في أي منهج آخر؛ ففي السيميائية أنا سأصف العلامات، وفي البنيوية سأصف البنية، وفي الدراسات الثقافية سأصف الأنساق المضمرة إلخ...

فالإجراء عندما يتبع منهجاً معيناً لن يعود بريئاً بأي حال من الأحوال، وهذا يقتضي أمراً آخر يتعلق بالسؤال الذي تفضل به الإخوة قبل قليل: هل المنهج قارٌّ أم متغير؟ والحقيق: إن المنهج ثابت، لكن الذي يتغير هو طرائق تحقيق المنهج؛ لأننا كلما تطورنا، وكلما تقدّم الوعي البشري تتطور هذه الطرائق، ومثال ذلك ما سبق أن قال به بعض النقاد حول موت المنهج البلاغي في دراسة الظاهرة النصية، فالذي حصل أن المنهج عاد إلينا من جديد عبر (البلاغيين الجدد) الذين يقولون: لا لم يمت المنهج البلاغي، ولا يزال منهجاً صالحاً، الذي تغيّر هو أننا سنطور الأدوات التي كانت تسعى إلى تحقيق تلك البلاغة. أيّا يكن، فالقصد أن هذا المنهج سيبقى ثابتاً، لكن الأدوات هي التي تتغير بتغير الوعي البشري وزوايا الرؤيا إلى الظاهرة المدروسة، هذا من زاوية الأساس الأول لتعريف المنهج: الإجراءات.

ومن زاوية الأساس الثاني للتعريف، أي: النظام، عندما نقول: (إنه نظام مغلق قائم بذاته)، فإن قيمة هذا القول تكمن في أن هذا النظام قادر على أن يفسّر الظواهر دون أن يستعير من أنظمة أخرى، فحتى يكون النظام مستقلاً قائماً بذاته، لا يمكن له أن يستعير من أنظمة أخرى، أو وجهات نظر أخرى، فهذا فقط أستطيع أن أطلق عليه كلمة منهج.

والأمر الآخر والأخطر هو أن المنهج وجهة نظر، حتى أشرح ذلك دعونا نتكلم على بعض الأمثلة:

لماذا -مثلاً- نرفض من الطالب في مناقشة رسائل الماجستير أن يقول: إن منهجه وصفي تحليلي، كما كان الأمر في رسالة ناقشتها منذ يومين. قلنا: ببساطة؛ لأن الوصف والتحليل إجراءات تتبعها كل المناهج، ولا يصح أن توصف بأنها منهج؛ لخلوها من أي وجهة نظر؛ فالمنهج وجهة نظر، طريقة في فهم الأشياء، لكن هذه الأدوات بذاتها، دون أن تنتمي إلى منهج تبقى أدوات بريئة دون وجهة محددة.

الدكتور نايف بن نهار: دكتور، هل توصف وجهة النظر بأنها صحيحة أو خاطئة؟

 **الدكتور لؤي خليل:**

لا أستطيع أن أصف أي وجهة نظر بأنها صحيحة أو خاطئة، فكل وجهة نظر تعي الظاهرة من زاوية معينة، سأضرب مثلاً بسيطاً، وأعتقد أنه مثال مشهور لدى الجميع، قصة العميان الأربعة الذين أرادوا أن يروا الفيل، فأحدهم أمسك بذنّب الفيل، والثاني أمسك بأذن الفيل.. إلخ، وحين سئل الأعمى الأول الذي أمسك بذنّب الفيل: ما الفيل؟ قدّم الفيل من وجهة نظر الذنب الذي أمسك به، والأعمى الآخر قدّم الفيل من وجهة نظر الأذن التي أمسك بها.

لا أستطيع أن أقول: إن الأول مخطئ، فهو محق من زاوية الرؤية التي نظر إليها، وكذلك المناهج، لا أستطيع أن أقول: إن منهجاً محدداً خاطئ، ولكني أحاكمه من وجهة نظر الزاوية التي يرى فيها الظواهر، وهذا يؤدي بي إلى مسألة أخرى سأناقشها في وجهة النظر.

عندما نقول: إن المنهج مرتبط بوجهة نظر أو زاوية رؤية، فهذا يثير مجموعة من القضايا؛ الأولى: إنه كلما تقدم الوعي البشري أدرك أبعاداً جديدة في الظواهر تقتضي زوايا رؤية جديدة، وهذا ما يجعلنا نرى دائماً مناهج جديدة تظهر، كلما تطور الوعي البشري، والأمر الآخر والأخطر هو: إذا كان المنهج مرتبطاً بزاوية رؤية أو وجهة نظر، فهل هذا يعني أن المنهج متحيزٌ بالضرورة للجماعة الثقافية التي أنتجته؟ إذا كان الأمر كذلك فهذا خطير، وهو كذلك حقاً؛ لأننا حين نتعامل مع أي منهج علينا أن نعي التحيزات المضمرة في هذه المناهج، وإلى أي مدى تنسجم هذه التحيزات مع الثقافة التي تستورد هذا المنهج.

مثال على ذلك: لما بدأت المناهج تفد على الثقافة العربية الإسلامية توقفنا ملياً أمام عدد من المناهج، ونظرنا إليها بقلق، مثال ذلك المنهج التفكيكي، فهذا المنهج سبق أن طبّق على النصوص المقدسة في الثقافة الغربية، ولذلك توجسنا منه خيفة؛ لأن التفكيكية ترى أن النص يؤول إلى صفر، وأن النص يحمل عوامل التضاد في داخله، وهذا يسبّب إشكالاً في الثقافة الإسلامية؛ لأنه يلغي مبدأ الحقيقة المتعالية؛ لذلك توقفنا أمام هذا المنهج طويلاً.

مثال آخر: عندما بدأت الدراسات الثقافية تصلنا، وانبثق عنها النقد الثقافي توقفنا أيضاً، وقلنا: في الثقافة العربية الإسلامية نحن أمام ثقافة مركزية وثقافة مهمشة؛ فالثقافة المهمشة بقيت مهمشة؛ لأنها لا تتوافق مع المعيارية الإسلامية، ولذلك عندما يأتي منهج ويقول: يجب أن نركّز على النصوص المهمشة، ونلغي النصوص المركزية فإن هذا سيؤدي إلى مشكلة حقيقية داخل الثقافة العربية الإسلامية المركزية...

إذا كنتُ أنا أقصد الثقافة المركزية الإسلامية قد استبعدت ألف ليلة وليلة، واستبعدت النكت والأحلام إلخ من خارج النصوص المركزية، ثم يأتي منهج ليستحضر هذه النصوص من جديد، ويجعله هي المركز، فإنه سيصيبني في إشكال، أقصد سيسبب إشكالاً في بنية الثقافة العربية الإسلامية. لا أريد أن أقول بضرورة رفض المنهج، لا، ولكني أقول: إننا بحاجة إلى أن نعيد النظر في مثل هذه المناهج؛ لكي نقبض على التحيزات الكامنة فيها، ونرى كيف نستطيع أن نطور هذه الأدوات، دون أن نُخلّ بوجهة نظر المنهج كاملة. ولكن، هل هذا ممكن؟ نعم، هذا ممكن.

كنا طبّقنا ذلك في مثالين؛ مرة في رسالة ماجستير، إذ ناقشنا نصّاً كان مرفوضاً في الثقافة العربية الإسلامية، وطبقنا عليه النقد الثقافي للبحث في الأنساق المضمرة، واستخرجنا حقيقة ما يؤكد أن الثقافة العربية الإسلامية كانت محقّة في إخراج النص من دائرة المركز؛ لأن النص بُني على الإشادة بكل ما يتعارض مع قيم الثقافة العربية الإسلامية؛ فهو يشيد بعقوق الوالدين، وبالأخلاق الفاسدة، ويصوّر كل من يقوم بعقّ والديه، أو يقوم بأخلاق فاسدة على أنه سينجح في حياته، إلى آخر النص الحكائي، فأدركنا من الدراسة: لماذا رفضته الثقافة العربية الإسلامية، وجعلته نصّاً في الهامش.

المثال الآخر في نظرية تودوروف المتعلقة بالعجائبي، فتودوروف كان يشترط، كجزء أساسي من تطبيق النظرية، أن النص إذا كان حلماً خرج عن كونه عجائبيّاً؛ لماذا؟

لأن الثقافة الغربية ترى أن الحلم ليس له علاقة بالحقيقة، بينما لدينا في الثقافة العربية الإسلامية ما يسمى المبشرات أو الرؤى، وهذه المبشرات أو الرؤى جزء من الحقيقة، ومثال ذلك الأحاديث المتعلقة بالأذان، فالأذان رآه بعض الصحابة في المنام، قبل أن يُقرّه الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو إذن جزء من الحقيقة، ولذلك نحن بحاجة إلى أن نطوّر المنهج من الداخل، بما ينسجم مع ثقافتنا.

أقول مرة أخرى: هذا التعريف المتعلق بالمنهج يؤخذ سلةً متكاملة، بما فيه من بنى أساسية؛ لأنه مهم؛ وأقصد بها: الإجراءات، والنظام الكلي المغلق، وقضية التحيزات، ولعلنا يمكن أن نثير الحوار فيها مرة أخرى بعد ذلك.

الاستاذ الدكتور حامد قويسى:

دكتور لؤي، استفسار، إذا كان هذا هو المنهج باعتباره وجهة نظر، فما الفارق بينه وبين النظرية؟ والنقطة الثانية: وهي مرتبطة بها، قضية علمية المنهج وعدم علمية المنهج نفسها.

هاتان النقطتان لو وضعناهما في الاعتبار، فأنا أريد أن أستفسر عنهما.

الدكتور نايف بن نهار: تريد أن تجيب الدكتور لؤي؟ تفضل.

الدكتور لؤي خليل: لا، تفضل، يمكن فيما بعد.

الدكتور نايف بن نهار:

طيب، طبعاً من الواضح أن هناك أسئلة مفتوحة من خلال النقاش؛ فأنا رصدت مثلاً: هل المنهج مرتبط بهدف العلم؟ كما ذكرت الدكتور أسماء، أم هو مرتبط بموضوع العلم؟ فيختلف باختلاف الموضوع، وليس الهدف. وهل المنهج معياري، وتالياً نبحث عن تحيزاته؟ أم هو وصفي بالضرورة؟ وهل المنهج مرتبط بالواقع؟ لأننا ذكرنا قضية الاتباط بالواقع، أم أنه مرتبط بالمعرفة حصراً؟ ولا علاقة له بالواقع؛ فطبيعة المنهج مرتبطة بإنتاج المعرفة، وليس بحركة الواقع، ثم إذا كان مرتبطاً بالواقع، هل هو نتيجة له أم هو مؤسس له؟ هذه أسئلة واضحة، ونحن هنا نثير الأسئلة أكثر من أن نجيب عليها، وهذا أمر جيد.

الدكتور محمد يونس علي:

في البداية أودُّ أن أشير إلى أن ما فهمتُ هو أن الغرض من هذا اللقاء: الوصول إلى تعريفات محدّدة، ليس بالضرورة أن تكون هي أفضل ما يمكن أن يقدّم في هذا المجال، ولكن ينبغي أن يكون موحدًا، لكي يُقدّم إلى الطلاب على نحو واضح متناسق ومتماسك، وقد حاولت أن أعدّ مجموعة من التعريفات لحزمة دلالية تتعلق بالمصطلح، وما يرتبط به في إطار شبكة المنهج والمنهجية.

قبل ذلك، لا أريد أن أخوض في الناحية التاريخية والفلسفية، ولكن هناك موضوع، أرى من المناسب أن أذكره في حديثنا اليوم، وهو الخلاف بين المدرسة السلوكية والمدرسة العقلية، فمثلاً بلوفيلد يرى أنه ينبغي أن نحصر موضوع العلم فيما يمكن أن يُتحقق منه.

طبعاً المدرسة العقلية في المقابل، بقيادة تشومسكي، ترى أنه إذا حصرنا أنفسنا في هذا الأمر، واقتصروا على ما يمكن أن يُتحقق منه فقط، فمعنى ذلك أننا سنضحي بالتبصّرات التي ستكون على حساب تمسّكنا بالصرامة العلمية؛ فإما أن نتقيد بالصرامة العقلية، ونصل إلى القليل، أو نتجاوز هذه الصرامة العقلية، وننظر فيما يفسّر السلوك، وإن لم يكن خاضعاً للملاحظة والتجربة، فنتعمق فيما يوجد داخل

العقل، كما هو موجود في مدرسة التحليل النفسي، وأيضًا عند المدرسة العقلية، كتشومسكي وغيره، ونحاول أن نأتي بنتائج قد لا تتسم بكثير من الصرامة العلمية، ولكنها مفيدة، أي إنّه إما أن نختار هذا أو ذاك، ولكن تشومسكي فضّل أن يُضحّي بالصرامة العلمية في سبيل بلوغ أكبر قدر من التبعّرات (in-sights) وأعمقها؛ ولذلك اختلف موضوع مادة الدراسة في اللسانيات؛ فوفقًا للمدرسة السلوكية ينبغي أن ندرس فقط المقولات التي قيلت بالفعل، والرد من تشومسكي هو: أن المتكلم قادر على أن يأتي بجملٍ جديدة لم تُسمع من قبل؛ فلذلك علينا أن نذهب إلى آلية الإنتاج التي أنتجت هذه الجمل، وهي موجودة في العقل، بدلًا من أن نقتصر فقط على ما يقال بالفعل.

وقد ترتّب على هذا الاختلاف سؤالٌ مضمونه: أين نصل في مستوى التجريد (abstraction)؟ أو ما مستوى التجريد المقبول؟ فقد رأى بعضهم أن تشومسكي -مثلًا- في المدرسة التوليدية أغرق في مستوى عالٍ من التجريد، وفي مستوى المثاليّة (idealization) أيضًا؛ فما المستوى الذي ينبغي أن نصل إليه فيهما؟ وما القدر الذي ينبغي أن نقف عنده؟ ثم هناك أسئلة تتعلق بالآتي: هل نقف عند الوصف، أو نصل إلى التفسير؟ وهل لدينا من الصرامة العلمية التي تسمح لنا بالإغراق في التفسير؟ وإلى أي حد يمكن أن نقف هنا؟

والشيء الآخر، قبل أن أقدم ما اقترحتُه من تعريفات، بناءً على ما اطلعت عليه، مما هو موجود بالفعل، أثير سؤالًا هنا: هل الوصف -مثلًا- أو التحليل مهارة من مهارات البحث العليا والتفكير الأعلى؟ أم هو منهج؟ هذا سؤال مهم جدًّا، وقد ذكر الدكتور عزمي بشارة، في محاضرة له أن الوصف -مثلًا- مهارة، وليس له علاقة بالمنهج، والمنهج يأتي لاحقًا، كما ذكر هنا، ولكنني أرى أن كلمة وصف هي كلمة مُلبّسة؛ لأنها تدل على شيئين في نفس الوقت؛ فهي تدل على المهارة وتدل أيضًا، في نفس الوقت، على المنهج، فكيف نفرّق بينهما؟

كيف نفرّق بين متى يكون الوصف (ونحوه) مهارة، ومتى يكون منهجًا؟

جوابي هو أن ننظر؛ إن كانت المسألة مسألة اختيار منذ البداية، أنختار، في بحث ما في اللسانيات مثلًا، مسلّكًا وصفيًا أو معياريًا؟ ففي هذه الحالة تكون منهجًا، ولكن عندما يتعلق الأمر بقدرات معيّنة تتفاوت باختلاف الباحثين، منهم من يكون أكثر قدرة على الوصف من الآخر هنا تصبح مهارة، فالوصف إذن قد يكون مهارة فعلاً، إن كان قابلاً للتفاوت والمفاضلة، وقد يكون منهجًا، إن كان اختياريًا مبدئيًا لدراسة ظاهرة معينة.

فيما يتعلق بمقترحاتي التي اقترحتُها في التعريفات، لا يمكن أن ندرس المنهج دون أن نشير إلى شبكة من المصطلحات المرتبطة به؛ فبعضها أشير إليه، كما فعل بعض الإخوة، كالدكتور عبد الوهاب وبعض

الأساتذة الآخرين، حين أشاروا إلى المنهج والمنهجية، وبعضهم استحضر أيضًا النظرية، ولحسن الحظ أن ما كتبه هنا، وما حُضرته هو قريب مما ذُكر من تعريفات.

نبدأ بالنظرية، وهي نظام من الافتراضات والمبادئ والأصول الشارحة والمفسرة للظاهرة.

قد نختلف، وقد نعدّل، وقد نغيّر، ولكنني أرى أنه ينبغي أن يكون هناك شيء مكتوب نبدأ به، وبعد ذلك نحوِّره ونتحاور عليه، ثمّ لا يمكن أن نذكر النظرية دون أن نذكر الإطار النظري Theoretical Framework؛ لأن النظرية تقع في إطار نظري، فلا بد من ذكره إذن.

وبالمناسبة هذا ليس شيئًا جديدًا في المناهج الحديثة، فنحن لدينا في تراثنا أمر متكرّر كثيرًا، فابن تيمية -مثلًا- يشير دائمًا إلى أصول العالم الفلاني، وهو يقصد بها Theoretical Framework، وهذا أيضًا موجود في الفقه، حين يكون لدينا حكم معين، يُتساءل أحيانًا عما هو الأصل الذي انطلق منه الفقيه للوصول إلى هذا الحكم، وعادة ما يكون هذا موجودًا في علم الأصول، فهل الحكم المستنبط تابع -مثلًا- من الأصل المتعلق بالمصالح المرسلة؟ أم بالقياس؟ أم بغيرهما؟

فدائمًا هناك ثنائية الأصل والفرع، ولذلك انقسمت العلوم في تراثنا إلى أصول، وإلى فروع ترتبط بهذه الأصول، وهذا نوع من المنهجية الدقيقة في البحث العلمي.

والإطار النظري: هو بنية متماسكة من المفاهيم والمبادئ والأصول التي تركز عليها جزئيات البحث.

ثم عندنا النموذج الذي هو Model، وهو الأصول النظرية بعد تطويرها واختبارها.

وبعضهم يرى أن النموذج هو النظرية بعد تطويرها واختبارها، فالخلاف هنا هو: إما أنه النظرية

بعد تطويرها واختبارها، أو أنه الأصول النظرية بعد تطويرها واختبارها؟

ثم عندنا المقاربة، وهي مهمة جدًا، وفيها خلاف كبير جدًا، وهو ما يسمى بالإنجليزية Approach، ولا يمكن أن نذكر Method الذي هو المنهج دون أن نشير إلى المقاربة، فما هي المقاربة؟ وما الفرق بينهما؟

فاقتراحي أن تعرّف المقاربة بأنها مسلك محدّد يكون منطلقًا نظريًا ومنهجيًا للبحث، أي هو كيف

ننطلق منه ونجعله قاعدة للانطلاق؟

ثم نصل إلى المنهج، فما المنهج إذن؟

المنهج هو الطريقة أو مجموعة الطرائق والأدوات والوسائل والقيم المعتمدة في معالجة بحث معين، أو أجزاء منه كجمع المادة وتحليلها وتقييمها وتقديمها. ويبدو الفرق واضحًا بين المقاربة والمنهج في أن المقاربة تتعلق بالتنظير المعرفي المبدئي، والمنهج يرتبط بطريقة التقديم والتنفيذ.

أحيانًا يتعلق الأمر بمرحلة من مراحل البحث، أو بجزء من أجزاء البحث، وأريد هنا أن أشير إلى أنني حين قلت: أجزاء من البحث، أقصد جمع المادة مثلًا، وهي مرحلة من مراحل البحث قد تنفَّذ بمنهج مختلفة.

وإذا وصلنا إلى مراحل أخرى، مثل الخطوات التي ينبغي أن أتبعها في البحث، هناك أيضًا طرائق مختلفة، أي مناهج مختلفة؛ فأصبحت كلمة منهج، إما تدل على منهج البحث بصفة عامة، أو على أي مرحلة أو جزء من هذا البحث.

نأتي الآن إلى المنهجية (Methodology)، فالمنهجية لها ثلاثة تعريفات، أو أهم ثلاثة تعريفات يمكن أن نشير إليها، التعريف الأول هو: أنها رؤية فلسفية، أي -مثلًا- يمكن أن تُجري بحثًا معينًا في إطار منهجية براغماتية، أو منهجية بنيوية؛ فالرؤية الفلسفية هي المنهجية، لكن المنهج يعمل في إطار هذه المنهجية، ويمكن الاستغناء عن المنهجية بهذا المعنى بالإطار النظري الذي ذكرناه سابقًا.

وهناك تعريف آخر للمنهجية، ربما هو ما سنسير عليه، وهو: مجموعة التسويغات والتعليقات الموضحة لأسباب اختيار مقارنة معينة في البحث، والإطار النظري الذي يعمل فيه، وتعليل اختياره لمنهج أو أكثر في كل خطوات البحث ومراحله، بما في ذلك جمع المادة وتحليلها واختبارها.

والتعريف الثالث للمنهجية هو: أنها العلم الذي يبحث في المنهج، ولكن هذا ليس له صلة بموضوعنا الآن، لماذا؟ لأن الذين قالوا به انطلقوا من وجود كلمة logy في الأخير، مثل Psychology و Sociology، ولذلك فهو علم، ولكن هذا لا يهمنا نحن هنا؛ لأن مجالنا هو؛ إما أن ننظر إليها على أنها رؤية فلسفية، أو أنها فلسفة تسويغ اختيار المنهج.

وكلمة أخيرة تتعلق بتحديد المنهج، دكتور نايف أنت لخصت قبل قليل، لماذا نختار منهجًا معينًا؟ قلت: إما أن الأمر يتعلق بالواقع أو بالمعرفة، وهناك شيء ثالث، وهو أن تحديد المنهج يرتبط بنوع الأسئلة المثارة، بمعنى نحن إذا سألنا عن الظاهرة بـ ما هي؟ فسيكون المنهج وصفيًا؛ لأننا سنصف هذه الظاهرة، وإذا كان الأمر يتعلق بـ كيف يُنظر إلى هذه الظاهرة؟ فيكون المنهج إما أن يأخذ شكل استبانة يمكن من خلالها جمع آراء الناس؛ لأننا سألنا كيف يُنظر إلى هذه الظاهرة؟ والسؤال الثالث الذي يمكن أن يُسأل أيضًا: لماذا هي كذلك؟ فإذا حاولنا أن نجيب عن هذا السؤال فسيكون المنهج مختلفًا؛ فإذاً المنهج يتعلق بأنواع الأسئلة.

 الأستاذ الدكتور صالح كريم الزنكي:

الأفكار التي ذكرت جيدة وطيبة، ولكن الوقت يداهمنا، وأنا أخاف ألا نصل إلى نتيجة مبتكرة،

ونحن أهل الذكر، كلُّ في بابهِ وتخصّصه، والمطلوب منا أن نعود إلى طلابنا وطلبتنا برؤية تكاد تكون مشتركة بيننا، أي بين التخصصات المتنوعة والمتعددة، والبحث عن القاسم المشترك في تعريف المنهجية يدخل في منهجية عملنا، القاسم المشترك في المعنى والمضمون، والقاسم المشترك في التعبير عن ذلك المعنى والمضمون في الصياغة.

وفي رأيي أننا لا بد أولاً أن نتفق على خصائص المنهج، أو عناصر المنهج وأركانه ومكوناته الرئيسة، ما الذي إذا توفر يُعدُّ توفره محققاً للمنهج والمنهجية، وما الذي يؤثر تخلفه في انكماش معناه، واضمحلاله في نهاية المطاف، أي ما المطلوب أن يكون في المنهج؟ فنقول هذا منهجياً في دراسته وحديثه، وليس ذلك في فلان، فالمنهج والمنهجية عمومًا، ومن أول وهلة يُفهم منه نوع من التنظيم والترتيب المنطقي والتنسيق والانسجام الداخلي، كما هو يتمتع بنوع من التقدير الأدبي والاطمئنان النفسي، بمعنى ترتاح إليه النفس، وتطمئن عنده، وتستقر عليه، فهو ضد الارتجالية والعشوائية.

وبناءً على هذا التصور الكلي العام فإنَّ عنصرًا من عناصر المنهج والمنهجية عبارة عن عنصر الثبات، أي لا يختلف باختلاف المبحوث، وكذلك عنصر الوضوح، يتجلى ويقبل القياس، يقبل الحكم عليه، وكذلك عنصر التحديد، بحيث نعرف حدوده؛ بدايته ونهايته، ما يدخل فيه، وما يخرج منه. فالموضوعية لا تتأثر بالأهواء والأمزجة، ولا تستجيب لها، وإمّا تخضع للمعقولية وعنصر الأحكام، والمنطقية وعدم التعارض، أي لا يكذب بعضه بعضًا، ولا يناقضه. وكل تلك العناصر والأركان وغيرها تجعل المنهج والمنهجية أمرًا شفافًا مرئيًا وقابلًا للتطبيق والتنزيل في مجالات العلوم المختلفة. وإذا اتفقنا على عناصر المنهج وأركانه استطعنا أن نهّد الطريق أمام صياغة التعريف الذي يعبر عنه تعبيرًا مساويًا له، لا ينقص عنه، ولا يزيد عليه (أي وجود التطابق بين الألفاظ والمعاني). علمًا بأننا كلما وضعنا قيودًا وألفاظًا وعبارات عن علمٍ أو غيره فإن هذه القيود والألفاظ والعبارات تكون مقيدة للمنهج، وتُخرجه من شموليته وانتشاره بين العلوم، فكلما كانت الألفاظ قليلة في الصياغة فإن التعريف يكون شاملًا للمنهج، أو لعدد أكبر من المنهجيات، وكلما جئنا بلفظ، أو بقيد لا يعبر عن حقيقته، فإن ذلك سيقص قدرته الاستيعابية؛ فقيد: رؤية فلسفية، يحصر المنهج ويقتصر مداه على ما يقبل هذا الوصف من العلوم، وليس كل علم له بعد فلسفي. وكذلك لو جئنا بقيد: تجريبي، فقد أخرجنا علومًا قد لا تخضع لهذا المعيار الحسي المادي، وعليه كلما تأتى بقيد، أو بكلمة، أو بلفظ كلما قيّدت نفسك به، وأخرجت منهجًا من المناهج، ونحن لم نجتمع لبعثرة المنهج، مع أن عملنا الاتفاق على تعريف جامع وشامل للمنهج يشمل جميع العلوم، كما أنَّ هناك احتمالًا واردةً ألا تندرج العلوم تحت منهج واحد، ويختلف المنهج باختلاف العلوم والحقول المعرفية، فيتعين أن نصنّف العلوم والمعرفة، فيكون هناك منهج خاص في المجال الشرعي، ومنهج آخر في

المجال الفلسفي، ومنهج ثالث في المجال الطبيعي، وهكذا، فعلينا أن نتفق على هذه القضايا أولاً، حتى نتمكن من صياغة تعريف أو تعريفات للمنهج والمنهجية.

والذي يقال في هذا الصدد، ونحن ندرّس المنهجيات، إننا لم نر بين أهل العلوم الاجتماعية والإنسانية رؤية واضحة حول المنهج، وهؤلاء أيضاً قد اختلفوا اختلافاً، قد لا يقبل الاجتماع والاتفاق، وهناك إرباك واضح بين أهل الحقل المعرفي الواحد، فالأستاذ الذي يدرّس مادة المناهج في قاعة الدرس هنا، يدرسها بمضمون ومعنى مختلف عن أستاذ آخر في غرفة تدريس أخرى مختلفة، فهناك تشتت لدى الأساتذة والمدرسين للمناهج، وهذا التشتت سيترك أثراً سلبياً على طلبة العلم بالضرورة، فالطالب متردد ومحير ساعة ما يستمع إلى هذا الأستاذ، وهو يدرسه المناهج، ويستمتع إلى أستاذ آخر، ربما في نفس التخصص، سيسمع كلاماً مختلفاً ومغاييراً عنها، على الرغم من كون الحقل المعرفي واحداً.

وهناك أمر آخر أراه مهماً، وهو أن نتحرر كلاً أو بعضاً من التصورات السابقة، والأدبيات السابقة في تعريف المنهج، أي ألا نكون مكتوفي الأيدي عندها، فلا نشترط ما ورد سابقاً شرطاً لازماً واجب التقيّد به، الأمر الذي يجعل الباحث متقوقعاً داخل التعريفات الموجودة القديمة، وإنما نحن الآن بصدد القيام بإعداد صياغة تعريفٍ نتفق عليه، أو يمكن أن نتفق عليه، بل أكثر من ذلك، نحن كلنا الآن نتمحور حول الحديث عن الإنسان، ومجالنا العلمي عن الإنسان، والجميع يريد أن يفهم هذا الإنسان وينفعه ويخدمه، وهذا الإنسان في طور التطوير، وقد يكون في طور التحول، قد لا يكون المنهج القديم الذي تعاملنا به هذا الإنسان قبل سنين صالحاً للتعامل به مع إنسان المستقبل، فاستيعاب إنسان الغد، وفهمه، وخدمته، ونفعه، وهو في دورة متحركة متغيرة غير ثابتة المفردات، وسريعة التغير والتأثر، قد لا يكون بالأدوات والمنهجيات القديمة التي كنا نطبقها على أمور كانت تتحرك وتتغير ببطء، وحجم الثوابت كان أكبر بكثير من حجم المتغيرات، بينما اليوم وغداً سيكون الأمر على عكس ذلك، فسيتم تغيير حجم الثابت، ويتقلص، وقد لا يبقى، وكل شيء في الإنسان وبيئته يتحرك ولا يتوقف، فالحياة تتعقد بسرعة، ونحن نتحدث عن حقبة زمنية ماضوية، أو نتحدث عن إنسان في زمن غابر، ونتكلم عن حياة كادت تتغير أبجدياتها ومفرداتها ولونها ومقاييسها وأولوياتها، فعلينا أن ننتقل إلى مرحلة متقدمة من فهم الإنسان وفهم الحياة، وفهم منهج التعامل مع آثاره، ونستحضر مستقبل الإنسان ومستقبل الحياة، ولا نعود إلى الوراء، ولا نتكلم ونكتب عن شيء وهو على وشك الانتهاء، والحال أن هناك حديثاً قوياً وصوتاً مرتفعاً ومؤثراً وطاغياً عن ما بعد الإنسانية، أي السؤال الأكبر والأهم الآن هو: ما المنهج في التعامل مع مفردات ما بعد الإنسانية، الإنسان بنسخة معدلة وراثياً، نسخة واحدة، يكون فيها الجميع بتذوق واحد، وعين واحدة، وحس واحد، فهي مرحلة جديدة تتجه فيها أذواق البشر ليتذوقوا

ويحبوا طعامًا واحدًا مثلاً؛ فيكون التركيز في الدولة على زراعة محاصيل زراعية معينة، وتوجيه العقول وضبطها وقولبتها بما يجعلها تفكر بنمط واحد، ولا نستبعد احتمالية صناعة المدينة الفاضلة، المدينة الرقمية أمنياً وسياسياً، تكون فيها مجموعة من البشر يحكمهم نظام رقمي واحد، ويوجهون خارجياً وخارج إراداتهم، وهناك الآن حكومات ودول تعمل على إعداد المدينة الفاضلة بتعديل وراثي معين، وفق السياسات الحكومية، فنحن الآن نتكلم عن ماذا؟ فعلينا أن نستحضر ونعي كل تلك التطورات، فهناك مرحلة جديدة بدأت بالفعل، وهي مرحلة تسليع الإنسان، ومرحلة ما بعد الإنسانية، ونحن نتكلم عن المنهج والمنهجية وصياغتها.

الدكتور نايف بن نهار:

شكراً لك دكتور، هو الغرض صراحة في البداية، لما استمعنا إلى الجميع أن نبين حجم الفوارق بين الأساتذة، لا سيما أنهم من تخصصات مختلفة؛ من سياسة، وتاريخ، ولسانيات، وشريعة، وعلم اجتماع، واثروبولوجيا إلخ؛ لنرى حجم الاختلاف، ليس فقط إجرائياً، مثل ما ذكرت قبل قليل، وإنما هو في التصورات الفلسفية.

الأستاذ الدكتور حامد قويس:

الهدف المحدد للورشة أو الحلقة النقاشية هو مساعدتنا للوصول -كجماعة علمية- إلى نوع من الإجابة عن الموضوعين الأساسيين، اللذين طُرِحا بوضوح من البداية من قِبَل الجهة المنظمة، وهما: إشكالية المنهج، وإشكالية العلم، وباختصار إشكالية المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وإلى أي مدى نستطيع -كجماعة علمية- في العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة قطر أن نبلور نوعاً من الاتفاق حولهما، بحيث تستطيع الجامعة -كمؤسسة علمية- الاستفادة منها في تطوير خُطّتها الأكاديمية، وبرامجها التدريسية في التعليم والتعلم، وأجندتها وأولوياتها البحثية على مستوى البحث العلمي في المراكز البحثية والدراسات العليا، وكذلك أدوارها في خدمة قضايا المجتمع القطري وصُنّاع السياسات العامة ومتخذي القرارات السياسية، وهو جوهر ما سبق أن قدمناه وطرحناه في مشروع تطوير العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة قطر منذ سنوات، وحال دون تطبيقه الكثير من العوائق والعقبات التي ما زالت مستمرة، محاولين في هذا الصدد دوماً مدافعتها والتغلب عليها بإذن الله.

حرصت منذ البداية أن أستمع إلى كل النقاشات والمداخلات من هذه النخبة المتميزة من الأساتذة والباحثين، من مختلف حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية ومدارسها؛ لأستوعب وجهات النظر المطروحة، وأن أؤخّر إسهامي إلى نهاية الجلسة الأولى تقريباً؛ لكي نحقق الهدف الذي نسعى للوصول إليه، وهو فضلاً عن كونه هدفاً علمياً مشروعاً على المستوى المعرفي والنظري، فإن الأكثر إلحاحاً وأهميةً هو أنه

هدفٌ عمليٌ تحتاجه جامعة قطر على المستوى المؤسسي، إذ لا يخفى عليكم جميعاً أننا نعاني من إشكاليات حقيقية بصدد تخلف وضعية العلوم الاجتماعية في الجامعة، سواء في التخطيط الأكاديمي للبرامج، وكذا الواقع التدريسي والتعليمي، ونفس الأمر نجده في المجال البحثي بكل أبعاده وجوانبه، سواء في الأجندة البحثية أو الأولويات أو إفادة البحوث للمجتمع أو صانع القرار السياسي ...

إذن الأمر ليس ترفاً نظرياً، ولكنه يتعلق بجوهر تطوير الوظيفة العلمية البحثية وصميمها، والوظيفة التعليمية التدريسية في العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة قطر باعتبارها الجامعة الوطنية الأم والأعرق والأقدم والأضخم، من حيث أعداد الطلاب والأساتذة والباحثين، والمطالبة بأن تكون الأكثر إفادةً وخدمةً للمجتمع والدولة.

سأتناول القضيتين الكبيرتين؛ القضية الأولى: إشكالية المنهج وسؤاله، والقضية الثانية: إشكالية العلم والمعرفة العلمية؛ فأتناول الأولى في هذه المداخلة، وأتناول الثانية للجلسة القادمة.

أولاً- إشكالية المنهج وسؤاله: في البدء كان سؤال المنهج مُثاراً دومًا: ماهية بالمنهج؟ تأتي إجابتنا عبر تحديد مكوّناته الأساسية، وأدواره ووظائفه المختلفة، فنتناول الأولى هنا، ونترك الثانية لموضع آخر.

بداية يعدُّ المنهج الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة مجموعة القواعد التي يلتزم بها الباحث، فتحدّد عملياته البحثية حتى يصل إلى نتيجة معلومة ومحددة. فالمنهج هو الطريق ذو الخطوات المنظّمة الذي يتبعه الباحث في دراسته للمشكلة البحثية، وصولاً إلى نتيجة معينة؛ فالمنهج -إذن- هو الطريق المفضية إلى العلم بالمدلول أو الظن به، ويتضمن مجموعة من الخطوات والقواعد المنطقية المنظمة التي يسترشد بها العقل البشري، وصولاً إلى الحقيقة العلمية في الظواهر موضع الدراسة، وباختصار يمكنني أن أحدّد ثلاث مكوّنات للمنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية والإنسانية؛

الأول: طُرُق البحث وخطواته؛ وكما قلنا: إن المنهج هو الطريق المؤدي إلى الاقتراب من الحقيقة، عبر التزام مجموعة القواعد التي تحدّد عملياته، وصولاً إلى نتيجة معينة، وتتمثل في مجموعة العمليات التي يقوم بها الباحث؛ مثل وصف الظاهرة، وتحليلها، وتفسيرها، والتنبؤ بمسيرتها، ومآلاتها، وتقييم الظاهرة، والتحكم فيها، وتوجيهها. وفي إطار هذه الخطوات، يتمُّ تحديد خطوات التعامل مع المشكلة البحثية؛ الفروض، والمفاهيم، والمتغيرات، والمقاييس... إلخ.

الثاني: أساليب البحوث وأدواتها وإجراءاتها؛ فالمنهج بمعنى الأدوات البحثية الكمية والكيفية لجمع البيانات والآليات والأطر التي توضع فيه البيانات، والمعلومات الميدانية، ويتم تنظيمها ومعالجتها، من حيث إخضاعها لإجراءات معينة، والتعامل معها بأساليب محددة. فالمنهج هو الوسائل، أو الدواب

التي يمتطيها الباحث سيراً على الطريق، ووصولاً إلى هدفه ومبتغاه، مثاله: الملاحظة، وتحليل المضمون، والاستبانة، والمقابلة... إلخ.

وهذا ما يطلق عليه المنهج (Methods) لدى كثيرٍ من الباحثين، تمييزاً له عن المكوّن الثالث والأكثر أهمية. والذي يُطلقون عليه المنهجية (Methodology)، وهو موضع الإشكالية والاختلاف في سؤال المنهج. الثالث: الإطار المعرفي والفلسفي؛ ولا يوجد تحديد علمي له، وجعله الكثيرون مرادفاً لـ «المنهجية»، كما سبق القول، وتتّوَع المكوّنات الداخلة في تعريفه من قبيل: النموذج القياسي، أو النموذج التفسيري، أو الإطار المعرفي، أو الأمودج الفلسفي، أو ما قبل المنهج إلخ. وأفضل أن أطلق على هذا المكوّن Paradigm، باعتباره الإطار السائد منهجياً متضمناً مجموعة من النظريات الكبرى، والأطر المعرفية الاستمولوجية، والنماذج، والاقتربات العلمية التي تعكس رؤية العالم، والإنسان، وغاية المنهج وأهدافه، وثمرته.

وتتمثل وظيفة Paradigm في توجيه الباحثين لتحديد المفاهيم الأساسية الإطارية؛ مفهوم العلم، والتفسير العلمي، والنظرية العلمية إلخ، ونتفق مع ما ذهب إليه توماس كون في أن لكل علم إطاره التفسيري والمرجعي، وأن Paradigm السائد يصل إلى مآزقٍ حين تعجز القدرات العلمية للإطار في القيام بوظائفه، بمعنى وجود ظواهر معينة لا يستطيع إيجاد طريقة لتفسيرها، وتحدث تحولات وانتقالات فيه، وتالياً تحدث الثورات العلمية.

وتتمثل جوهر إشكالية المنهج في المكوّن الثالث، الذي أسمّيه Paradigm، ويُطلق عليه البعض كلمة «المنهجية». أما المكوّنات الأولان؛ وهما: طرق البحث وأساليبه وأدواته، فلا إشكال فيهما، إذ يمكن توفير نوعٍ من الملائمة والتكيف المنهجي مع المكون الثالث عبر توظيفهما في تحديد أدوار المنهج في الواقع. والذي أراه أن الباردايم السائد يحدّد فهمنا للمنهج، أي المكون الأول والثاني، وتالياً يحدّد المنهج العلمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، فهو إطاره المرجعي الحاكم والناظم، والذي يقدّم له المعايير والمقاييس، فهو علم المنهج وفلسفته في وقت واحد.

ويبقى السؤال الإشكالي عن كيفية تأطير الباردايم السائد للمنهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

من وجهة نظري هناك ثلاث مكوّنات أساسية في هذا الصدد؛

المكون الأول: الأساس القيمي العام للمجتمع؛ ويقوم على ثلاثة عناصر، وهي: اللغة، والثقافة، والدين، وبقدر عمق هذه العناصر يكون الترابط والتماسك والوضوح الداخلي بين أهلها، وبالذات نخبها المفكّرة التي تحوز المعرفة، وتحاول الانتقال بها إلى منطق العلم، عبر التعامل مع «ما قبل المنهج، أو في المنهج»، وتعدّ اللغة أول هذه العناصر، إذ نرصد بصدد العلاقة بين اللغة والبحث الاجتماعي

والسياسي وجود تراث علمي كبير، يقوم في بعض جوانبه على التمييز بين اللغة العلمية وغير العلمية من زاوية التعريفات، وكيف يمكن أن تؤثر في بناء الأطر النظرية والتحليلية والمنهجية، وعمليات بناء المفاهيم وتعريفها، وتحديد المصطلحات المختلفة، ومن ثم بناء المقاييس والنماذج المنهجية المختلفة. العنصر الثاني: الثقافة، وتُعدُّ مكونًا أصيلاً في وجود المجتمعات، وهي تحدّد رؤيتها لذاتها، وللآخر، والعالم، وتتكوّن من مجموعة من القيم والرموز والمعارف العامة والمتنوعة والمطلوب في كل مجتمع إنساني الإيمان بها أولاً عن طريق العقل والقلب، ثم العمل بها؛ حتى تذوب في بنيان «الباحث». أما العنصر الثالث فهو الدين، وبقدر شموله لما يكبح جموح النفس الإنسانية، وتغلّغله إلى أغوارها، بحيث يكون صاحبها قادراً على ضبط الأهواء، ومريداً لهذا الضبط، وبقدر هذا الشمول وهذا التغلغل في بنيان الإنسان، يكون الدين قوة العواصم التي تعصم صاحبها من كل عيب قاذح في مسيرة «ما قبل المنهج»، ثم في مسيرة «المنهج» ذاته.

المكوّن الثاني: التحيزات الاجتماعية والإنسانية البحثية؛ وتدخل التحيزات عبر «اللغة، والثقافة، والدين» في المنهج، وهي في ذلك يمكن أن تحافظ على الشكل المنهجي، ولكنها تهدر المحتوى والمضمون، وتالياً تفرغ المنهج من جدواه، وتجعله أقرب إلى الممارسة الروتينية؛ فالباحث قد يوهمك أنه قد جمع المادة، عبر استخدام كل الأدوات والوسائل والآليات المنهجية، ولكنه قد يخفي منها الأجزاء الأكثر أهمية؛ لسبب أو لآخر، ثم ينتقل إلى تحليل المادة الناقصة أو المجتزأة، وتالياً لن تكون النتائج التي يتوصل إليها سوى تعبير عن النقص وعدم الاكتمال.

المكوّن الثالث: الذاكرة التاريخية؛ ويُعدُّ التاريخ عنصراً حاضراً ومؤثراً في المنهج، سواء أكان النظر إليه في إطار كونه خبرة ماضية، أو في راهنيته، باعتباره واقعاً معيشاً وحاضراً، أو في توقعه، باعتباره مستقبلاً، ويتم التطلع إليه واستشرافه والتخطيط له؛ فالتحولات الكبرى في تاريخ العلم قامت على فكرة «التجاوز والانقطاع» عن الخبرة التاريخية الماضية، كما رأينا في منطق الثورات العلمية، وبهذا تشكّل التحولات التي تحدث فيما قبل المنهج الأساس والعامل المحوري، بمعنى أن التغيرات التي تحدث في البنية الثقافية والدينية، والتعامل مع التحيزات المختلفة تأسيساً على الأصل الأخلاقي العام، كما أن هذه التحولات الكبرى في تاريخ العلم تقوم على التفكير في إشكالات الواقع الراهن والزمان المعيش، برؤية تستشرف آفاق المستقبل، وتقوم على بناء افتراضات تسعى لاختبارها؛ لتكون قوانين علمية تفسّر الواقع الحاضر.

كيفية ضبط العلاقة بين المنهج -المكون الأول والثاني- والمنهجية -المكون الثالث- وتنظيمهما في إطار المنهج العلمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وأقدم هذه المحاولات باعتبارها إطاراً مقترحاً يقوم على ستة

قواعد أساسية، وتفصيلها كالآتي:

القاعدة الأولى: تحولات الباردايم وحدوث الثورات العلمية؛ حيث إن المنهجية ترتبط بالتحولات في الباردايم، ومن ثم بالثورات العلمية، حيث تبدأ بعد أن تصل العلوم الطبيعية والاجتماعية لدرجة من النمو والتداخل فيما بينهما؛ ففي العلوم، حين تستوفي هذه العلوم قدرًا من النمو والاتساع، حتى يحتاج إلى إعادة النظر للفصل بين تداخل أجزائها؛ لتصحيح مسيرة العلم، وإعطاء كل علم حقه من الوضوح، ويستقيم لكل علم نهجه وطريقه نموه. وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية، حين تستوفي هذه العلوم نموها عن طريق «اللغة»، التي تُعدُّ وعاء المعارف جميعًا، وبعد أن تستوفي أيضًا نموها عن طريق «الثقافة»، التي تُعدُّ ثمرة المعارف جميعًا، وبعد أن تستوفي كذلك حظًا من القوة والتماسك والشمول والغلبة على أصحاب هذه «اللغة» وهذه «الثقافة»، حتى يحتاج إلى إعادة النظر للفصل بين تداخل أطرافها؛ لتصحيح المسيرة، أو حدوث الثورة العلمية ...

القاعدة الثانية: المنهجية مكوّن أصيل في العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ حيث تُعدُّ المنهجية ظاهرة طبيعية وأصيلة في الأمم والعلوم؛ فهي طبيعِيَّة في كل أمة تتحدث لغة معينة، ويحوز أبنائها ثقافة معينة، أيًا كان موقفنا منها، كما يحوزون ذاكرة تاريخية معينة. كما أنها أصيلة في كل المعارف والعلوم، فهي موجودة في العلوم البحتة والطبيعية، مثل: الفيزياء، والكيمياء، كما أنها موجودة في العلوم الاجتماعية الإنسانية، مثل: التاريخ، وعلوم الدين، وعلم الفلسفة...

القاعدة الثالثة: المنهجية فلسفة المنهج وما قبله؛ حيث إن كل منهج يتضمن مفهومًا قبليًا تحدّده نظرة ما ورائية معينة؛ فالذين يشتغلون في إطار منهجي معين، يغفلون أن هذا الإطار حدّدته لهم نظرة ما ورائية، ويعطون لمفاهيم العلم والمنهج والتفسير العلمي التي درجوا عليها صفة الإطلاق والعموم، ويحسبون أنها -دون غيرها- هي المفاهيم الصحيحة، التي يجب على كل مبتغٍ للبحث أن يلتزم بها، وإلا فهو ليس بعالم، ويبعد عن زمرة العلماء، وبالطبع لا يكون ذلك بقرار سياسي دائمًا، بل بممارسة ما يمكن تسميته إرهابًا فكريًا وسخرية ومقاطعة إلى أن يؤذن بأن يستبدل بهذا الإطار إطار جديد.

القاعدة الرابعة: المنهجية ومنطق التحيز العلمي؛ إن المنهجية تتضمن مراجعة جادة لمقولة الحياد وعدم التحيز، على النحو الذي يذهب إليه البعض بأن الباحث يجب أن يكون محايدًا كالصفحة البيضاء، ويتحلّى بالتجرد التام، باعتبار أن القاعدة الأساسية في منهج ديكارت أن يتجرد الباحث من كل شيء كان يعلمه من قبل، وأن يستقبل بحثه خالي الذهن خلوًّا تامًا، مما قيل بصدد بحثه موضوعًا ومنهجًا.

والواقع أن هذا ليس له أصل، وهو -بهذه الصورة- خارجٌ عن طوق البشر؛ لنفترض أن الباحث يستطيع أن يخلّي ذهنه خلوًّا تامًا مما قيل، وأنه يتجرد من كل شيء كان يعلمه من قبل، فهل يستطيع

أن يتجرد من سلطان اللغة، وسطوة الثقافة، وميل الأهواء، وتأثير الدين والمعتقد والقيم، وتأثير التاريخ والزمان والمكان؟

إن الإجابة واضحة، ومن هنا فإن فكرة التخلص من المدركات المسبقة، مما نتناوله في إطار المنهجية وما قبل المنهج، غير ممكنة، وغير مطلوبة أيضاً، بل المطلوب هو الفهم لما قبل المنهج، وبيان كيفية تأثيره على المنهج؛ في خطواته، ومستوياته، وأدواته، وإجراءاته...

القاعدة الخامسة: إن مكونات المنهجية الثابتة تمثل الأساس المشترك لعمل الباحثين، وتتكون المنهجية من عناصر كثيرة، منها: الثابت والمتغير، والمنضبط وغير المنضبط، ويشترك الباحثون في الثابت والمنضبط، ويختلفون في غيرهما.

وتتصف مكونات «ما قبل المنهج» المنضبطة بخمسة صفات: الإطلاق، أي كونها مطلقة. والاشتراك، أي كونها مشتركة بين كافة البشر. والعمومية، أي يعتمد عليها عامة البشر. والمنظومة الفكرية، والسياق الخارجي. وتؤدي القبلية المنظومية دوراً مهماً في تطور الظهور الدلالي وتفاوته في المعنى، وهكذا يحتاج العمل والفهم، يحتاج الفهم إلى المنهجية، إذ يتحدد الفهم عبر التأثير المشترك لكل من المنهجية والمنهج، والظاهرة الاجتماعية والسياسية، أي يحتاج الفهم إلى قبلية منضبطة تحكمه، سواء في العلم أو المعارف الموضوعية، المنهجية والقبلية عامة تعد شرطاً وجودياً لإمكان التفكير، والمعرفة، والفهم. وبدونها لا يمكن أن يتحقق الإدراك والتصور، وإذ تعد القبلية صلب الموضوع الذي يعالجه علم المنهج أو المنهجية، حيث إن المنهج المحض يعجز عن إيضاح كيف تبنى المعرفة؟ وكيف يتم تدوينها؟


القاعدة السادسة: تأطير المنهجية لأسس فهم المنهج وعمله؛ حيث ينقسم فهم المنهج إلى نوعين؛ تجزيئي، وتوحيدي. ويُعدُّ الاستقراء أداة هامة يتوقف عليه فهم المنهج، مع أنه يتأثر بتغير الواقع، ولكن ثمة عدد من القواعد العامة القبلية الثابتة للمنهجية، ويتعذر على البشر التفكير خارجها، وهي تتضمن نوعين: القبلية المنضبطة وغير المنضبطة، والواقع أنه ليس هناك علم لا يتأسس على القبلية المنضبطة، ولكنَّ قبلية قضايا معينة قد تكون بعدياً قضايا أخرى، وكلما ازداد تأثير القبلية المشتركة ازداد الفهم العلمي بدقة، والعكس بالعكس، ويتأسس على ذلك كل إنتاج علمي وتوليد معرفي. وتجمع القبلية المنضبطة بين صفتين: الإنسانية التي لا ترتد إلى ما لا نهاية، والوضوح بذاتها، بحيث لا تحتاج إلى إيضاح. أما القبلية غير المنضبطة فراجعة إلى أهواءٍ وتحيزاتٍ في الفهم بطريقة كبيرة، وكلُّ ما كان عائداً إلى القبلية غير المنضبطة، بما فيها العلوم والمعارف، اختلَّت عملية المعرفة، وفي هذا الإطار نناقش علاقة الأيديولوجية بالقبلية المنضبطة وغير المنضبطة...

الواقع التدريسي والبحثي والدرس المستفاد للجامعة والمستقبل:

أما عن كيفية استخدام المنهج، والإجابة عن سؤاله الأساسي في العملية التعليمية التدريسية بالجامعة، فإني أعرض خلاصة تجربتي المتواضعة تدريسيًا وبحثًا وتأليفًا، شملت أربع جامعات؛ جامعة القاهرة، وجامعة لندن، وجامعة زايد، ومؤسسة قطر، وحين درّستُ مناهج البحث في العلوم السياسية، وفي السياسات العامة، كان الاختيار دومًا على المكون الثالث، وهو البارديم، أو الإطار الفلسفي وما يرتبط به؛ لتدريسه لطلاب الدراسات العليا، على مستوى الدكتوراه فقط؛ لكونه يتفق مع مستواهم الذهني والإدراكي، وحيث يُسمح للطالب في هذا المستوى بتحديد توجهه البحثي غالبًا، ويترتب على ذلك مقدار الإسهام الذي سيقدمه، سواء أكان على مستوى فلسفة العلم، أو على مستوى تعامله مع قضايا الواقع المعيش الأساسية.

أما المكون الثاني، أي طرق البحث وخطواته، فإنه يُدرّس في المرحلة الجامعية الأولى، وتحديدًا في سنوات ما قبل التخرج، حيث يدرّب الطلاب على إعداد البحوث، من خلال التعرف على كيفية تحديد إشكال البحث، والسؤال البحثي، ومراجعة الأدبيات إلخ. أما في السنوات الأولى المبكرة من هذه المرحلة، فإن الطلاب يدرسون ويدرّبون على المكون الأدوات المتعلق بجمع البيانات والمعلومات، وكذلك طرق إجراء المقابلات إلخ، وتحليلها، سواء أكان كميًا، أو كيفيًا، وإعداد التقارير البسيطة.

في اعتقادي أن هذا المكون قد يكون بداية نقطة اتفاق، يُفعّل من خلاله الآليات أو الأدوات المتعلقة بجمع البيانات والمعلومات، وتحليلها، أي نقطة الانطلاق من المنهج، كإجراءات، وعمليات، وأدوات جمع، وتحليل معلومات إلخ.

 **الدكتور نايف بن نهار:** شكرًا لك دكتور حامد، وتفضل الدكتور التجاني.

 **الأستاذ الدكتور التجاني عبد القادر:**

بسم الله الرحمن الرحيم، أظن أن ما قيل فيه الكفاية، لكن لديّ مداخله بسيطة فيما يتعلق بالتعريف، ويبدو لي أننا نحاول أن نعرّف المنهج بالماهية، والتعريف بالماهية فيه صعوبة شديدة جدًا، فأنا أقول: لا بد أن نصرف النظر عن السؤال عن ماهية المنهج، ونختصره في طريقة أخرى من المسألة، وهي: ما مكوّنات المنهج؟ وما وظائفه؟

فإذا اتفقنا على مكوّنات المنهج، ووظائفه، فلنترك ماهيته.

وإذا سمحتم لي أن أتحدث عن مكوّنات المنهج، حسب ما أفهمه، فأرى أن المنهج له مكوّنات باطنة، ومكوّنات ظاهرة؛ فالمكوّنات الباطنة هي: الأسئلة المعرفية الأزلية القديمة، مثل كيف نعرف؟ وما الأشياء التي يمكن معرفتها؟ وهل نعرف بالعقل أم أن هناك وسائل أخرى للمعرفة؟ وكيف نتأكد

ونستوثق من أن معرفتنا هذه معرفة حقيقية؟

وهذه الأسئلة هي التي أشار إليها الدكتور عبد الوهاب. وهذا هو الجانب الباطني، وعادة يناقش هذا الجانب في نظرية المعرفة. فإذاً أحد مكونات المنهج -وهو الجانب الباطني- يستكن في نظرية المعرفة، وغالبًا ما يُضمّر الباحث هذا الجانب، وبناءً عليه تأتي افتراضاته؛ فيفترض أن الطبيعة تُعرّف بالعقل، ويفترض أن الظاهرة كذا وكذا، وهذا هو الذي يشير إليه الدكتور لؤي بأنه وجهة نظر، يعني هي وجهة نظر منبثقة من نظرية معرفة مستبطنة. ونجد بعد ذلك أن هذه الافتراضات تسلتزم أدوات معينة، وهذه الأدوات قد تكون مفاهيم، وقد تكون النظرية والإطار الفكري إلخ، وهذه الأدوات تُبْعَثُ وتنبثق منها إجراءات؛ إجراءات تتعلق بتحديد المادة البحثية إلخ، هذه هي مكونات المنهج. ثم المنهج له وظيفة، وهي أن يحيط بالظاهرة التي يريد أن يدرسها، ويفسرها، ويتنبأ بمصيرها ومساراتها، وهذا نسميه منهجًا علميًا؛ لأننا نستطيع أن نستوثق منه، ونستطيع أن نحكم عليه إلخ، والله أعلم.

الاستاذ الدكتور أحمد أبو شوك:

هذا يعني أن الدكتور التجاني لا يفرّق بين المنهج والمنهجية، بل يعدّ المنهجية جزءًا من المنهج.

الدكتور نايف بن نهار:

يتضح مما سبق أن هناك مستويين من نقاش المنهج؛ مستوى فلسفي، ومستوى إجرائي. فالمستوى الفلسفي، هو الذي ينظر لهذا الاجرائي، والمستوى الإجرائي عملي، بحيث يمكن أن يعتمد عليه الطلبة؛ فنحن حين نتحدث عن المنهج، نتحدث عن الكيفية التي نبحث بها، وتاليًا هذا السؤال يهم جميع الباحثين، وكل طالب دراسات عليا اليوم هو باحث بالضرورة، فتاليًا لا يمكن أن نتجاهل حاجة هؤلاء الطلبة لتعريف إجرائي ملموس، يُعتمد عليه؛ حتى يصل إلى المعرفة التي نطالبه بها.

فالدكتور إسماعيل تكلم عن قضية المستوى الفلسفي، وأنه يجب أن يكون النقاش حول المنهج ليس نقاشًا إجرائيًا، وقد يتفق معه بعض الأساتذة في هذه النقطة، لكن أعتقد أننا بحاجة إلى أن نحدد المصطلحات، كما أن المستوى الثاني مبني على المستوى الأول، حيث لا فائدة للثاني بدون الأول، كما أنه لا عملية للأول بدون الثاني، وإن كان الدكتور إسماعيل له وجهة نظر مركزية، في أنه ما بعد هذه المباحث الإجرائية ماذا يمكن أن يقدم؟

نعود إلى الموضوع السابق، حيث عرّفت الدكتور أسماء المنهج بأنه «الطريقة التي يستخدمها الباحث في مجاله التخصصي؛ للإجابة على تساؤلات دراسته، ويعتمد اختيار المنهج على مجموعة من

المعايير: الموضوع، والهدف، والطبيعة (طبيعة التساؤلات)، ومستوى التحليل، ونوع التفكير، والمصادر التي يعتمد عليها، ولكل منهج رؤية تقوده، بغض النظر عن مسماها، ولكل منهج أدواته في جمع البيانات وتحليلها». هذا التعريف جامع بالتأكيد، لكن هل هو مانع؟ هذا ما يتطلب النقاش فيه. والنقطة الأساسية التي ذكرتها الدكتورة أسماء هي ما ذكرها الدكتور إسماعيل، وهي أن المنهج مرتبط بما تعرف، وتالياً من يتكلم في السياسة يختلف منهجه عما يتكلم في الفروع الأخرى.

الدكتور أحمد نتوف:

الحقيقة أنني أؤثر الحديث عن تعريف المنهج إجرائياً؛ ذلك أننا في حاجة إليه في جامعة قطر؛ لطلاب الدراسات العليا خصوصاً. وهناك تعريف آخر يمكن أن يحاكي تعريف الدكتورة أسماء، وهو أن «المنهج هو الطريقة المتعارف عليها من الجماعة العلمية التي تشتغل في حقل معرفي ما، هدفها استقرار الشواهد والأمثلة والمعارف والظواهر وتحليلها، وفق نظرية علمية راسخة في هذا الحقل المعرفي، واستنباط قواعد جديدة، أو فهم جديد، أو مقارنة؛ لتطوير النظرية التي تم الانطلاق منها في التحليل، أو حل إشكال ما».

الدكتور نايف بن نهار: أعتقد أنه تداخلت هنا ماهية المنهج بأهدافه ووظائفه.

الدكتور أحمد نتوف:

القصد من هذا هو: أن لدي طالب دراسات عليا، أريد منه أن يسلك طريقاً واضحاً في إجراءات البحث، أقول: إن منهج البحث يقسم البحث إلى ثلاثة أثلاث، الثلث الأول هو الاستقراء، وهو عملية الجمع، وأنواعه ثلاثة: الموسع، والتام، والناقص، ويختار الباحث أحدها بالنظر إلى حاجات بحثه. ثم ينطلق إلى مرحلة التحليل، والتحليل يكون مبنياً على شيئين؛ هما: تحليل عام، وهو الذي يشترك فيه كل المشتغلين في العلم؛ لأنه ينطلق من المهارات التي يكتسبها الباحث خلال تعلمه وفهمه للحياة، ويستند فيها إلى خبراته ومهاراته وقدراته على المقارنة والاستدلال والتركيب والتفكيك والطرائق المختلفة، التي يبني بها عقله؛ ليصبح قادراً على النظر في المسائل. وهناك التحليل الخاص، وهذا التحليل ينطلق من النظرية العلمية الراسخة في هذا الحقل المعرفي الذي يشتغل فيه الباحث. وهذا هو الثلث الثاني. وبعد ذلك يأتي الثلث الثالث، وهو الاستنباط والاستنتاج، وهو مرحلة الإجابة عن فروض الدراسة، ومقارنة الباحث لإشكالاتها، وتالياً يجب أن يكون البحث مقسماً وفق هذا التقسيم، ولكن مع الأسف غالب الرسائل والأطروحات الجامعية التي نشاهدها تقتصر على الجانب الأول، والذي يجمع الباحث فيه الشواهد لعنوان البحث الذي ينطلق منه، ثم إذا جاء إلى القسم الثاني يحلل تحليلاً وصفيّاً سطحياً، فيقول هناك شواهد لهذه الأمثلة، وهذه النظرية التي انطلقت منها، ثم يتوقف عن الاستنباط والاستنتاج، وتالياً

يكون استنباطه واستنتاجه مختصرًا وقصيرًا جدًا، وتاليًا لا تكون الأبحاث ذات فاعلية كبيرة.

الدكتور عمرو عثمان:

كانت لديّ مداخلة منذ الجلسة الأولى، ولم أذكرها، فلا أبني على ما ذكر الآن، ولديّ ملاحظات على ما قيل، وسأذكر أنواعًا من الألفاظ التي استخدمناها في جلستنا الأولى، وسأذكرها بترتيب معين، بدأنا بالفلسفة، والتي ذكرها الدكتور أحمد أبو شوك في البداية، ولم يعلّق عليها أحدٌ من الحضور لاحقًا. كما تحدثنا عن النظرية، وتحدثنا عن المدرسة، كمدرسة فرانكفورت على سبيل المثال، وربما نتحدث أيضًا عن حلقة، مثل حلقة فيينا، وتحدثنا عن المنهج، وقبل المنهج تحدثنا عن رؤية كونية -Weltanschauung كما يقال بالألمانية، وتحدثنا عن الباراداييم Paradigm، كما تحدثنا عن Approach، أو مقارنة أو اقتراب، وتحدثنا عن الإطار النظري Theoretical Framework، ثم تحدثنا عن منهج ومنهجية، وتحدثنا عن الأدوات.

هذا خط يبدأ من الفلسفة في أقصى اليسار، وينتهي بالأدوات في أقصى اليمين، ويتفق جميعنا على أن الأدوات أمرٌ إجرائي، كما نتفق على أن الفلسفة فكر، واعتقد أننا بدأنا الخلاف في النقطة التي تلي الأدوات، وهي المنهج أو المنهجية، هل ينتمي المنهج إلى الأدوات والخطوات (أمرٌ إجرائي)؟ واعتقد أنه في رأي الدكتور أحمد أبي شوك أن المنهجية هي التي تشمل الأدوات، فهي أمرٌ إجرائي، في حين أن المنهج يقوم على الجانب الفلسفي، وأختلف معه ومع الدكتور عبد الوهاب الأفندي والدكتورة أسماء.

بالمناسبة أنا حصلت على درجة الدكتوراه من الولايات المتحدة، وكان هناك اختبار إجباري بعد اجتياز المقررات الإجمالية أيضًا، وهو اختبار Methodology، وكان في الخطوات، كيف تحلُّ مشكلة بحثية معينة؟ فإذا كلمة Methodology في الجامعة التي كنت فيها استُخدمت للإشارة إلى الأمر الإجرائي، كيف تحل هذه المشكلة؟ ولم ترتبط بالفكر أو الفلسفة، وهذا يخالف ما تقوله الدكتورة أسماء.

عمومًا في كل الأحوال، وبغض النظر عن هذا الأمر، فأنا أعتقد أننا في اللحظة التي نريد أن نحدّد نقطة، وقبل هذه النقطة نتحدث عن أمور إجرائية، وبعد هذه النقطة نتحدث عن أمور فكرية وفلسفية. ولكن هناك اتفاق بين كل الحضور على أن الأمور الإجرائية، وهذه الأدوات، أيضًا مرتبطة بأمور فكرية وفلسفية معينة، فهي ليست أمورًا بريئة، ولكن في اللحظة التي نتخطى فيها هذه الأمور الإجرائية، سواء عندما ندخل في المنهج أو المنهجية على اختلاف بيننا وصولًا إلى الفلسفة، وقد ذكر الدكتور نايف قبل قليل تعريفًا جامعًا مانعًا، فأنا أعتقد أن هذا أمرٌ يستحيل حدوثه، فأنا أتخيل أن الأمر يشبه وصول الإنسان إلى سن الرشد، ولم يَعُْدْ طفلًا، ونستطيع -ربما- في لحظة معينة أن نقول: هذا الطفل لم يصل إلى سن الرشد، وفي لحظة أخرى يمكننا أن نقول: هذا الطفل قد وصل إلى سن الرشد.

ولكن لا نستطيع بين هاتين النقطتين أن نحدد لحظة محددة وصل فيها الإنسان إلى سن الرشد؛ لأن الأمر يحدث بشكلٍ تدريجي، بحيث قد نستطيع أن نقارن أو نقول أن أمرًا ما، بناءً على درجة من العمومية والتجريد إلخ، ينتمي إلى مجال النظرية أو الفلسفة، وأن أمرًا آخر ينتمي إلى مجال المدرسة أو الدائرة وغيرها. ولكن في كثير من الأحيان يصعب الفصل التام بين كل هذه الأمور، حيث إنها دوائر متداخلة بشكل كبير؛ ولذلك، وكما ذكر أحد الحضور، هناك اختلاف حول البنيوية، هل هي منهج أم نظرية؟ وهذا يؤكد ما أقول.

وقد يقول البعض: إن البنيوية تكون أحيانًا منهجًا، وأحيانًا نظرية، حسب درجة التجريد والتعميم، ولكن في كثير من الأحيان، نظرًا للتداخل الكبير بين المنهج والنظرية، يصعب أن نصفها بأنها منهج أو نظرية. ماذا يعني هذا؟ هذا يعني، ربما، أن محاولة تقديم تعريف جامع مانع لكل من هذه المفردات أمرٌ يستحيل حدوثه، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون ذلك أمرًا غير مفيد أيضًا.

لدي نقطة أقولها لطلابي دائمًا، وهي أنني أعاني من قضية المنهج، وأنا درّست العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة منذ عشرين عامًا، ولم ندرّس أي شيء عن المنهج، وقد شعرت بقدر كبير من الخيانة فيما حدث؛ لأنني كنت أعتقد أنه لابد أن ندرس شيئًا عن المنهج، ولكن اكتشفتُ بعد ذلك أنه، ربما، يكون هناك بعض العذر لمن درّسونا، فربما كانوا ينتمون لمناهج مختلفة على سبيل المثال، وربما لم يكن لبعضهم أي منهج، وحتى إنني سمعت من كبار الأساتذة في الولايات المتحدة وغيرها أنه ليس لديهم أي منهج، وأنا أقول هذا صحيح، قيل لي هكذا بشكل واضح، ليس لدينا منهج. ولكن أتخيل أن الأمر مهم، وهذا ما أقوله لطلابي دائمًا. وأنا في قسم العلوم الإنسانية وأدرّس التاريخ، وطلابي يكتبون في مقرر بحث التخرج capstone أن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج التاريخي، وهو أنسب المناهج لهذا النوع من الدراسات، والسؤال الذي أسأله دائمًا في مناقشات Capstone، عندما تقولين إن المنهج التاريخي هو أنسب المناهج، فما المناهج الأخرى؟ ولا تعرف الطالبة أي شيء عن المناهج الأخرى، أو قد تقول المنهج الوصفي التحليلي، وأعتقد أنه أمر لابد أن يكون موجودًا في كل الأبحاث، يعني لا يمكن أن يخلو بحث من الوصف، ولا يمكن أن يخلو بحث من بعض التحليلات. وفي كل الأحوال، ما أقوله للطلاب دائمًا: إن الأهم في كل هذه الأمور هو كلمة مهمة للغاية، لم تُذكر في ظني، حسبما أتذكر، وهي كلمة «وعي»، أن أنه لابد أن يكون الطالب واعيًا بما يريد أن يفعل، لابد أن يكون الطالب واعيًا بطبيعة موضوعه، ولابد أن يكون واعيًا بالهدف الذي يسعى له، ولابد أن يكون واعيًا بالأسلوب أو بالطريقة التي يستطيع بها الوصول إلى هذا الهدف؛ ولذلك سأل الدكتور نايف: هل يختلف المنهج باختلاف الموضوع؟ نعم، لابد أن يختلف المنهج باختلاف الموضوع؛ لأن طبيعة الموضوع تجعل الأدلة المتوفرة فيه، على

سبيل المثال، مختلفة، أو تجعل طبيعة هذه الأدلة مختلفة. فعندما يكون موضوعي موضوعاً دينياً، على سبيل المثال، فالأدلة فيه قد تكون الأدلة السمعية، أو الأدلة النصية، أو النقلية إلخ. أما في موضوع آخر فتكون نوعية الأدلة؛ فإذا أتخيل أن الأصل، حتى لا تكون هذه المناهج نوعاً من القيد على التفكير؛ لأن المناهج فعلاً تؤدي إلى التنميط، يعني عندما تكون هناك مدرسة معينة، وتعلم تلاميذها منهجاً معيناً، فإن الطلاب أو الباحثين لا يستطيعون أن يفكروا خارج إطار هذا المنهج، في حين أن الأصل هو الوعي، بحيث يكون الطالب واعياً بما يريد أن يفعل، واعياً بافتراضاته، لماذا يريد أن يفعل ذلك؟ هناك افتراضات معينة، واعياً بتحيزاته، وبكل هذه الأمور، وأعتقد أن هذا هو الأصل، وهذا هو المهم، بغض النظر عن تسمية هذه الأمور.

الدكتور نايف بن نهار:

شكراً دكتور عمرو، أنت بينت مدى صعوبة الحصول على أي أرضية مشتركة في الوصول إلى تعريف المنهج، حيث وصلنا إلى مستوى أن هناك من يرى أنه ليست لديه منهجية، فإذا كان الأمر كذلك فإن السؤال يكون: كيف تصل إلى التصور والتصديق؟ كيف تصل إلى فهم الفكرة؟ وكيف تصل إلى الحكم عليها؟ وقضية اختلاف المنهج باختلاف الموضوع يعتمد أيضاً على نوع الموضوع، وقد لا يختلف، فعلى سبيل المثال، ما الفرق بين منهج البحث في علم الاجتماع والتربية؟ أو منهج البحث بين علم النفس باختلاف فروعه وعلم الأنثروبولوجيا؟ هل هناك اختلاف منهجي حقيقي؟

نعم يمكن أن نتكلم عن اللسانيات والاجتماع بأن هناك فرقاً كبيراً مثلاً، أو الشريعة والاقتصاد، نعم. لكن هناك موضوعات مختلفة قد لا تستلزم اختلاف المنهج، حيث إنها تعتمد على ذات الأدوات التي تبحث هنا وهناك، كما أن هناك موضوعات تستلزم اختلاف المنهج، وتالياً نحتاج إلى المعيار الذي في ضوءه يختلف الموضوع باختلاف المنهج.

الدكتور محمد المحجري:

بسم الله الرحمن الرحيم، يسعدني أن العربية عادت إلى الوراء بما قدمه الدكتور عمرو؛ ولذلك أردت أن أشارك، حيث كان المنحى بدأ يدخل في التفاصيل، وأنا أفضل أن أتحدث في الكليات، دون الجزئيات؛ لأنني أعتقد أن هذه الجلسة جلسة تفكير وتثاقف أكثر من كونها جلسة الخروج بأشياء محددة للطلبة، حيث إن هذا الموضوع ليس سهلاً.

ثمة سؤال ابتدائي يستحث تفكيري وقلقي، وهو: إلى أي مدى نحن بحاجة إلى المنهج في شكله الحالي في الدرس الإنساني؟ وهو منقول كما تفضلتم، وكما هو واقع الحال، عن المنهج في الظاهرة الطبيعية، فيجدر بنا أن نتساءل: هل درس الظاهرة الطبيعية مناسب لدرس الظاهرة الإنسانية؟ هذا سؤال ابتدائي،

وبالطبع هناك حديث كبير في هذا الجانب، ولكنه ازداد إيغالاً في ضوء وصولنا إلى عالم اللايقين اليوم، أي ما بعد الحداثة، وفي ضوء مسائل ابتدائية؛ مثل تعقد الظاهرة الإنسانية ابتداءً، وهلامية التشكل متعددة الأسباب، وهناك صعوبة في التنبؤ بنتائجها.


وفي ضوء ارتحال الفكر ما بعد الحداثي من البسيط إلى المركب، ومن الواضح إلى المشوش، ومن الإيمان بالإيجاب إلى الاحتفاء بالسالب. ثمة ارتحال اليوم، ثمة فلسفة تطرق الذات على أنها ذات متشظية، ولم تعد ذات مركزية الذات الديكارتية، لم تعد، أو على الأقل أصبح الأمر مشكوكاً فيه، حيث إن الذات هذه ذات مركزية تُصدر الفعل، وتصدر الوعي، ثم إشكال فلسفي اليوم في هذا الجانب. وفي ضوء إخفاقنا نحن الأكاديميين تحديداً، إخفاقنا المتواصل في قدرتنا على التنبؤ، كما أشار إليه الدكتور اليوم، أو كما هي أطروحاته في مسألة هلامي التشكل، كيف يمكن أن نتنبأ به؟ نحن نحسن في أحسن الأحوال التفسير، ولكننا لا نحسن التنبؤ، ومن ثم نفقد ثقة صانع القرار، إلى أي مدى يثق صانع القرار بالأكاديميين في المجال السياسي، وفي المجال الاقتصادي، وفي المجال التربوي، كم هي أبحاثنا التربوية؟ عشرات الآلاف من الأبحاث التربوية، وماذا صنعنا في التعليم؟

اليوم هناك من ينادي باللامدرسة، واللافصل، واللاتربية، وينادي بها بالثوابت التربوية ذاتها، عشرات الآلاف من الأبحاث أوصلتنا إلى مأزق حقيقي. فأنا أقول: إننا نحسن في أحسن الأحوال التفسير، ولا نحسن التنبؤ؛ لذلك ثقة صانع القرار اهتزت بشكل كبير في ضوء عالم اللايقين، وما بعد الحداثة فيما نضع نحن. وهذا يدعونا إلى طرح التساؤلات الأولية، وليس إلى تقرير ما هو مقرر، وكيف نسقطه؟ وكيف نعرفه؟ ثم نجريه إجراءً في أداتنا، وينبغي أن نعود إلى الأصل وإلى الجذور، ونتساءل فلسفياً ونظرياً بعمق، قبل أن نتحول إلى الإيمان بما هو موجود فقط، كيف نعرفه؟ أو كيف نخرج منه بإجراء للطلبة؟ ثمة كتابات اليوم ضد المنهج، مثل كتاب Feyerabend المشهور: ضد المنهج. كما أن هناك من يتحدث عن العقل الأداتي، مثل مدرسة فرانفكورت، وأن العقل الأداتي أوصل العالم الغربي إلى مأزق كبير، وهو العقل الأداتي الذي بدأ بمدرسة ديكرت في منهجه النقدي، وقبله Francis Bacon في المنهج العقلي أيضاً، والمنهج النقدي عند Kant، والمنهج الجدلي عند Hegel، وهذه المناهج المتسلسلة مناهج قبل المنهجيات، التي تُعنى بالأدوات، وأنا أتفق مع الدكتور عمرو في طرحه أننا نتحدث عن المنهج والمنهجيات بوصفها تحتية؛ لأن المنهج هنا يقع ما بين النظرية وما بين الأدوات، أي المنهجية، وخلفه الاتجاه الفلسفي، مما يعني اتجاهاً فلسفياً، يليه نظرية تنبثق عنه، ومن كل نظرية ينبثق المنهج. وبعد المنهج تأتي المنهجية والإجراءات والأدوات.

في ضوء هذا الخضم من التساؤلات المربكة، ثم من يضع حلولاً مثل Edgar morin، وهو معروف

بنظريته في المنهج المركب، في كتابه المشهور عن الفكر المرتب، الذي يمكن أن يُستقى منه المنهج المركب. ما الذي يمنعنا؟ ما الذي يجعلنا عندما نضع للطالب منهجًا نقول له: التزم بالنبوية، أو التفكيكية، ولا يجوز الجمع بينهما. تحليلي أم تركيب، استقرائي أم استنباطي. ما الذي يمنعنا أن يكون هذا الطالب حرًا في اتخاذ منهجه الذي يراه مناسبًا للظاهرة؟ فالظاهرة مقدمة على المنهج، المنهج يؤطر التفكير، وإذا التزمنا بالمنهج التزامًا صارمًا فإننا نحد من تفكير هذا الطالب وإبداعه، ويتحول إلى آلة تقوّل الطوب، وتنتج هذا الطوب، والمنهج المركب هنا يستقيه الطالب من طبيعة موضوعه، وطريقة تفكيره الخاصة، بما في ذلك حدسه، وليس فقط طرائق التفكير، بما في ذلك الحدس والصوفيات الداخلية واللايقين الداخلي، الذي يبعث أحيانًا على أفكار عميقة، وليبحث بعد ذلك، ويجمع بين النبوية والتفكيكية، ويجمع بين التحليل والتركيب، ويجمع بين الاستقراء والاستنباط؛ فالمعالجة الأولى هنا في المنهج المركب، والمعالجة الثانية في ضبط العلاقة؛ علاقة المنهج بطرائق التفكير والنظر بالموضوع. فالمنهج لا يقيد، وينبغي أن لا يقيد التفكير، ولكن يؤطره ويضبطه ويطلقه في ذات الوقت، لكنه يضبطه، والمنهج وإن كان خطيًا ينبغي أن يكون تشعبيًا، وهدفه الإدراك الكلي للظاهرة في الدرس الإنساني، ولا يكون ذلك إلا بالتفكير التشعبي، وليس بالتفكير الخطي، وبالتأكيد إن الموضوع مقدم على المنهج، وإن كنا نعلم في الجامعات المنهجية، فنحن نعلم المنهجية قبل المعرفة بالنسبة لنا في الجامعات، لكن الموضوع بالنسبة للبحث مقدم على المنهج.

وأعرّف المنهج بأنه «طريقة في التفكير وأسلوب في الأداء يعكسان نظرية متسقة في المعرفة، ويلتزمان مبادئ عامة حاکمة وإجراءات خاصة، بهدف التحقق من فرضية، أو تفسير ظاهرة، أو تحليل نسق، أو معالجة إشكالية، أو التنبؤ بمستقبل».

 **الدكتور نايف بن نهار:** دكتور محمد أنت والدكتور أحمد نتوف تشتركان في جعل النظرية سابقة عن المنهج، وهذا تحدٍّ آخر.

 **الدكتور محمد محمد يونس:**

لاحظت أنّ هناك اختلافًا واضحًا بين الجميع في مسألة: هل نقول بعمل الباحث، أو نترك له فراغًا كثيرًا وفسحة للاجتهاد، أظن أنّه ينبغي -لكي نصل إلى مخرج منه- ألاّ نتعسف، ولا نفرض خيارًا معينًا على الطالب أو الباحث، ولكن ينبغي أن يكون هدفنا عرض كل الأفكار والمفاهيم الممكنة، وأن نضع لكل مفهوم من هذه المفاهيم مصطلحًا، أي أن عملنا يتعلق بوضع مصطلحات، بحيث يكون هناك تعريف موحد، وأن نستقصي كلّ المفاهيم الممكنة التي يمكن أن تثار في هذا المجال، وبذلك يتعلق عملنا بتحديد المصطلحات فقط. أما أن نتدخل ونطلب من الطالب أن يتقيد بمنهج، أو لا يتقيد، أو أن تكون

لديه منهجية، فهذه خياراته التي ينبغي أن يشير إليها في مقدمة بحثه، فهو حر، نحن لا نفرض عليه اختياراته، ولكن، على سبيل المثال، إذا ذكر في مقدمته أنه لا يريد أن يلتزم بالمنهج، فسنفهم أنه يقصد بكلمة منهج هذا التعريف. إذن نحن نوحّد التعريفات فقط، ولكن الخيارات تُترك للباحث وحده.

الدكتور نايف بن نهار:

يبدو أن هناك اختلافًا لا نعلم أين مناطه تحديدًا؟ ولكن حينما يتحدث شخص عن المنهج على أنه يؤطّر التفكير، وتاليًا فهو مضرّ. ولكن السؤال: هل هو يؤطّر التفكير؟ أم يضبط التفكير؟ وإذا كنا نريد تفكيرًا من دون ضوابط فماذا ستكون النتيجة؟ فعلى سبيل المثال، الآن من يرفض المنهج؛ لأنه يؤطّر. هل الإطار بحد ذاته ضرر حتى نخشاه؟ أم أنه ليس بضرر؟ ومن هنا يتضح أن التمرد على مستوى أكبر. وهناك نقطة مهمة يجب أن نركز عليها، وهي الفرق بين تحديات العلم وتحديات المنهج، حيث لاحظت أن هناك من يستورد تحديات العلم، ويضعها تحت تحديات المنهج.

والنقطة الأخرى: هل المنهج مرتبط بطريقة التفكير، أم بطريقة الكتابة؛ فعندما نطلع على ما يكتبه الطلبة، نحن نتكلم عن كيفية الكتابة بدءًا بإشكاليات البحث، وفرضيات البحث، إلخ. هذه في الكتابة، وليست في التفكير، فنحن عندما نتحدث عن المنهج، نتحدث عن مستوى التفكير؟ أم مستوى الكتابة؟ إذا كنا نقصد الاثنين معًا، فهذا يعني أن إحداهما إجرائي والآخر فلسفي.

والنقطة الأخيرة التي ذكرها الدكتور محمد يونس، وهي: كثرة المصطلحات والمفاهيم غير المنضبطة، ونحن الباحثين هنا أؤمننا المشهد العلمي أكثر مما أسهمنا في حله، حيث إن لديك اليوم مصطلح النسق، والنظرية، والنموذج، والبنية، والأداة، والمنهج، والمنهجية، وجميع هذه المصطلحات غير منضبطة، ولكنها موجودة، وتاليًا أنت مجبرٌ على التعامل معها، غير أنك تتعامل مع شيء غير واضح باعتراف الجميع، ومع ذلك نحن مضطرون للتعامل معها، ونجبر الطلبة أيضًا للتعامل مع ما هو غير واضح، وربما الحل يكون بتقليل الألفاظ وضبطها أكثر.

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب الأفندي:

أنا أردت أن أقوم بنقطة نظام، من خلال طرح التساؤل، حول ما منهجنا في التعامل مع قضية المنهج؟ وإذا أردنا أن تكون هناك نتيجة مكتوبة، فأنا برأيي، أنه كان من المفترض أن نسبق هذه الجلسة بورقة بحثٌ وكتبٌ حول هذا الموضوع، ثم نقوم بنقدها.

وفي الحقيقة أردت أن أزيل سوء فهم، أظن أنه انتشر بين المشاركين، وهو أن موضوع المنهج غير واضح، وفيه خلاف، وما إلى ذلك، على الرغم من أن المنهج يُقصد به وضع إطار مشترك بين الباحثين،

ومثل ما ذكرنا، إن الباحثين منذ الغزالي يبحثون «كيف تبرّر ما قلّته؟» و«كيف توصلت إلى هذه النتيجة؟» و«كيف تدافع عنها؟»

ف نجد أن كل تخصص وضع في إطاره، بحيث يكون النقاش ضمن منهجيات متعددة، وأعتقد كما ذكرت، أنه لا يوجد خلاف بين موضوعي Methodology و Method ، حيث قد لا نجد ما كتب حول المنهجية غير الذي دار في هذه الجلسة، فلا تجد أحداً -مثلاً- يقول Qualitative Methodology، بل يقال Qualitative Method أو Quantitative Method. ف كلمة Method تُستخدم للمنهج المحدد، أما كلمة Methodology فهي الإطار المنهجي، ولا توجد هناك إشكالية في التداخل بين النظرية والمنهج، حيث إن النظريات تكون دائماً إطاراً للفهم، وتكون قائمة على فرضيات محددة أيضاً؛ فالباحث أو الإنسان العادي -غالباً- ما تكون لديه فرضيات في عقله، قبل البحث، وعلى سبيل المثال، إن الانسان السابق ل Copernican كان يعتقد أن الأرض مسطحة، وهو يعتقد أن العلم هو الذي يأتي له بهذه الفرضيات الكامنة، ويجعلها موضع تساؤل، وكذا الأدوات العلمية والمنهجية لتناول هذه الفرضية تطورت؛ فنجد أنه قبل أن يذهب كولومبوس إلى أميركا، لم تكن هناك وسيلة إمريقية لفرضية أن الأرض غير مسطحة، وعندما أتت الصور عبر الأقمار الصناعية من السماء انتهت هذه الفرضيات، فلا يمكن أن نجد إنساناً الآن يغالط في هذه القضية، وفي هذه الحالة نحن لا يجب أن نُتعب أنفسنا بتساؤلاتٍ ليس لها معنى؛ ففي كل منهج، في كل علم، هناك منهجيات محددة ومتفق عليها، كالعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، مثل المنهج الكمي يدرس في علم الاجتماع، والسياسة، والاقتصاد، والذي لا يختلف من علم لآخر. كما أن المنهج الكيفي تستخدمه كل العلوم الاجتماعية، وتتفق عليه وتستخدمه. ولكن الاختلاف بين العلوم يأتي في التداخل بين النظري content العلمي ذاته والمنهج.

فعلى سبيل المثال، إن النقاد الذين كانوا ينتقدون المنهج الكمي في أميركا في العلوم السياسية وغيرها، كانوا ينتقدونه؛ لأنه يأخذ الأشياء كما هي، فهو منهج بطبيعته محافظ، وتالياً يساعد على أنه لا يسائل الديمقراطية الأميركية، أو النظام السياسي الأميركي، وإنما يكون تبريراً؛ لأنه إذا لم تطرح أسئلة مهمة حول: هل نظام أميركا ديمقراطي فعلاً؟ هل هناك عدالة اجتماعية؟ وهنا نجد المنهج الكمي يأخذ البيانات الموجودة، ويسأل الناس حول آرائها، وبعد ذلك يبني عليها. فحسب الناقلين لهذا المنهج، أنه غير متبصر في حقيقة النظام وطبيعته، وخلفياته. وتالياً لا يطرح الأسئلة المهمة، وهذا موضوع داخل النظام، وداخل التفكير، إذن نحن في كل علم، وفي كل معرفة، وفي العلوم الاجتماعية وغيرها، نقدم لطلبتنا ما هي النماذج الموجودة؟ والنظريات الموجودة؟ والأمور النقدية؟

وكما ذكرنا، نحن وصلنا إلى مرحلة نقدية في هذه المناهج، وهي ليست بتلك الضرورة، فالطالب في

حاجة لأن يتعلمها، ولكن بعد أن يتعلمها، لا يمكن أن تقول له أن ينتقد المنهج الكمي، أو ينتقد المنهج الكيفي، وهو حتى الآن لا يعرف ما المنهج؟ ولا يعرف كيف يمكن أن يطبقه؟ وتاليًا نحن نبدأ بكتابة كتبٍ وأوراقٍ لطلابنا توضّح لهم ما هي المناهج المستخدمة في العلوم السياسية على سبيل المثال؟ وقد درّسنا ولدينا مقرّرات منهجية في كل علم، وقد حاولنا توحيدها، ولكن واجهنا مشاكل في الأمور المتقاربة؛ لأمر إجرائية كطرح الأمثلة وغيره، فأنت عندما تجمع علوم الاجتماع والعلوم السياسية على سبيل المثال، وتحاول أن تقدم لهم مقرّرًا منهجيًا واحدًا فستواجه إشكالاتٍ، بالرغم من أن المنهجية هي ذاتها، ولا اختلاف كبير فيها، ولكن الإشكالات تأتي، من كون المنهجيات يدخل فيها نظريات، فأنت في هذه الحالة ستواجه إشكاليات النظريات والأمثلة.

الدكتور نايف بن نهار:

لا يمكن كتابة ورقة مسبقة تتضمن الإجابة على هذا السؤال، وهذا ما أثبتته هذه الجلسة، إذ لو كتبت ورقة مسبقة ستكون وفقًا لأحد الاتجاهات الموجودة، وتاليًا ستؤطر الجلسة، وتقيدها، في حين أن هناك اتجاهات كثيرة.

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب الأفندي:

لا، يمكن للشخص الذي يكتب الورقة أن يجد عدة نظريات، ويختار إحداها بحسب وجهة نظره، للإجابة على سؤال المنهج، ويرفض النظريات الأخرى.

الدكتور نايف بن نهار:

هناك سؤالان؛ أولهما: هل نحن مختلفون في إجاباتنا على سؤال المنهج، نظرًا لاختلاف تخصصاتنا؟ أم لاختلاف اتجاهاتنا الفكرية وأيديولوجياتنا؟

والثاني: هل نحن مختلفون من الناحية النظرية فقط؟ لأن الناحية العملية، يبدو أننا نشترك فيها، وليس ثمة اختلاف كبير، مثال ذلك: لو طُلب من مجموعة من الباحثين في الاقتصاد البحث في ظاهرة السلوك الاقتصادي في المجتمع القطري ودراستها، فهل سيختلفون عمليًا في دراستها؟ كذلك لو طُلب من عدد من الباحثين الاجتماعيين دراسة ظاهرة التصدع الأسري في قطر، فهل سيختلفون في دراستها؟ أم أنهم سيتفقون في استخدام الأدوات ذاتها؟ والأمر ذاته فيما يتعلق بباحثي الشريعة، عند دراستهم قضية الحضور السياسي في النص القرآني، فإنهم غالبًا يتفقون في المنهجية، إذن نعتقد عمليًا أنه لا يوجد اختلاف في كل مجال، وإنما الاختلاف نظريًا فقط، وذلك لأن الظاهرة تقريبًا تدرس بنفس الأدوات.

📌 الأستاذ الدكتور إسماعيل ناشف:

إن محل التوافق يكمن في أن الآلية الأساسية في إنتاج المعرفة العلمية هي تراكم المعرفة، بمعنى محاولة البناء، ولا يستلزم ذلك الموافقة، لكن ثمة تراكم؛ وآلية التراكم في الجماعة العلمية مفصلية في تطور المعرفة، وانطلاقاً من هذا المبدأ أتفق مع زملائي وقبول التعريف الذي تقدم به الدكتور أحمد للمنهج؛ لكونه كلاسيكياً، إذ هو التعريف المتعارف عليه، وهو ما تطرق إليه الدكتور عبد الوهاب كذلك، التعريف هو: المنهج هو الطريقة المتعارف عليها من الجماعة العلمية التي تشتغل في حقل معرفي ما، هدفها استقرار الشواهد والأمثلة والمعارف والظواهر، وتحليلها وفقاً ...

إذن يتحتم علينا هنا الانطلاق من هذا المفهوم، والبناء عليه، لا للبدء من جديد، خاصة أن كل باحث لديه مداخلة أو خبرة وتجربة؛ لأنه شيء بنيوي عضوي في المعرفة العلمية، فمن جانب لدينا تعريف، ومن جانب آخر لدينا تؤثر عالٍ، مع إمكانية الخروج على التعريف، إنها مسألة بنيوية في بنية المعرفة وبنية المنهج، فالأمر من جانب: الحرفة والصناعة التي نتقنها، ومن جانب آخر: هنالك مجال، وليس هامشاً، بل مجال واسع للإبداع، والتطور، والتمرد، وثورة على المنهج، وهنا يجب على الباحث، قبل التوجه لطلبته ومناقشة ما هو المنهج، يجب عليه محاولة الإمساك بهذين الجانبين، باعتبارهما إرثاً تراكمياً يستلزم البدء به، لا الانطلاق من الصفر، إذ يتحتم على الباحث مراجعة ما ناقشته الجماعة العلمية، والسعي للبناء عليها؛ لما يتطلبه الأمر نوعاً من تواضع الباحث، من حيث البدء مما وصل إليه الآخرون.

إذن عند القبول بأن بنية المعرفة العلمية بشقيها المنهجية والنظرية تتألف من جانبين: جانب صناعة وحرفة وإتقان، وجانب إبداع وتطوير...

وما ذكر سابقاً بأن هناك أفراداً في العالم العربي، منهم جماعة يتمتعون بدرجة من الإتقان والحرفية العالية، مؤكداً هنا على كلمة أفراد، حيث لا توجد جماعة تتولى مهمة ضبط تداول المعرفة وتنظيمها، وهنا تكمن الإشكالية: عدم وجود جماعة علمية في الوطن العربي تعمل على ضبط تداول المعرفة وتنظيمها.

وهناك جانب آخر يمثل سؤال التحدي الذي يواجهني في علاقتي مع الطلبة والزملاء، والذي يتمثل في عدم إمكانية القول للطالب: كن حراً، أو كن متمرداً، وذلك لتناقض الجملة نفسها؛ لكون مهمة الأستاذ توفير بيئة تربوية، إذ يجب عليه -أولاً- طرح هذه الإمكانيات، وترك الاختيار للطالب، وهذا التوتر بنيوي، وما تفضل به الدكتور محسن بوعزيزي بأن الصدفة غير المتوقعة Contingent فإن ترجمتها

عند الحوار مع الطالب من وجهة نظري تعني أن عملية البحث التي لا تحمل في طياتها مفاجآت فهو بحث سيء بالضرورة، لأن بالضرورة عندما تدفع..

فالحديث هنا عن مسار وصيرورة، وعند الحديث عن المسار والصيرورة، فإن القضية تصبح قضية المنهج، وهي ضبط العلاقة بين الصنعة والحرفة وبين الكتلة الإنسانية التي تحتوي الخروج على القانون والانفتاح على العالم.

هذا التوتر يستلزم الحديث عنه كجزء أساسي من المنهج، وليس خارجاً عن المنهج. والآن عند تطبيق ما تم الحديث عنه سابقاً، أعتقد أنه موجود في كل المجالات، وهذه العملية تتطلب ثلاث خطوات أساسية:

الأولى: أن يختار الطالب موضوعاً للبحث.

الثانية: أن يشتق من موضوع ظاهرة البحث المكونة من علاقة على الأقل بين متغيرين في زمان ومكان محددين.

الثالثة: هناك سؤال البحث المركزي، وهو اشتقاق من ظاهرة البحث، وسؤال البحث المركزي هو البوصلة التي يجب الرجوع إليها دائماً.

إذ لا يوجد أجوبة ولا توجد حقيقة، ففي البحث العلمي لا توجد حقيقة معطاة مسبقاً، وإنما التحدي هو في بناء سؤال البحث، فالنص عبارة عن ورشة عمل، ومع مرور الوقت والتقدم بالبحث يتم الرجوع إلى السؤال؛ لإعادة صياغته، ولا تنتهي هذه العملية إلا بمعوق مؤسسي.

ما المعوق المؤسسي؟ الموعد النهائي deadline ووجوب التسليم.

لكن عملية البحث هذه، والتوترات التي تلازمها، وتحويل التوترات إلى سؤال، هو الشيء المفصلي، فسؤال البحث المركزي هو الضابط للعملية، ولكنه ليس سؤالاً معطى مسبقاً، أو ليس سؤالاً نهائياً، وإنما هو سؤال يشبه ورشة، (ورشة النجار ورشة الحداد)، إذن لديك النص والورشة، والشيء المفصلي يتمثل في ثلاث خطوات عملية:

1. اختيار الموضوع

2. تحديد ظاهرة البحث

3. تحديد سؤال البحث المركزي، أو ما يسمى في الإرث الفرنسي Francophone إشكالية البحث. في

حين أن الإنجلوسكسونيين Anglo-Saxons يطلقون عليه موضوع، ظاهرة، سؤال.

ومجموع ما سبق يمثل البوصلة، وهي مركبة، وعند تطبيق الصنعة مع هذه الشحنة الإبداعية، أو

شحنة غير المتوقع تصبح سؤالاً، وهذا السؤال هو في نهاية المطاف عند التوجه للحديث مع الطلبة، أو إخبار الذات، فإننا هنا نبحث عن علاقة ديناميكية، أو عدم وجود علاقة، أو البحث عن أنماط، ولكن النمط، كما تفضل زملاء هو سجن، فعند الحديث مع الطالب في النمط من العلاقة الذي تريد استخلاصه من الظاهرة من أجل فهمها، يصبح حينها الطالب سجين النمط من العلاقة، فإن لم يجد نمطاً، فإنه سيصنعه؛ فلذلك نحن نتحدى أن الظواهر ليست على ما تبدو عليه، ولذلك تصاغ الأسئلة، إذ الحكم المسبق لمعرفة الأشياء في العالم لا يبقى حاجة للبحث، ومن هنا يوجد لدى الطالب نوع من القلق البحثي؛ القلق كمحفز، كسؤال، كوقوف.

وفي نفس الوقت، يجب التركيز على الصنعة والحرفة، كما أوافق البدء مما تفضل به الأستاذ أحمد، وفي نفس الوقت أوافق رأي زملاء؛ عمر ومحمد، هو مفصلي أساسي، إذ لا يمكن تجاوزه، ولو بأي شكل. الآن هذا التوتر يبرز أشكالاً جديدة، برأيي أن الشيء المفصلي، وهنا أنا أتفق مع الأستاذ محمد، أن القيمة الأساسية للمعرفة العلمية هي أن الطالب/الطالبة يستطيع أن يمتلك أدوات؛ لتحديد موقف تجاه العالم. وكيف يعمل؟ فالطالب أو الباحث ليس بريئاً، أنا لذي عالم، والمنهج العلمي يمكنني أن أتخذ موقفاً تجاهه، عن طريق إنتاج معرفة تكون منظمة أحياناً، وعشوائية أحياناً، أو فكرية أو رياضية أو شعرية أو أدبية إلخ، ولكن في نهاية المطاف، أنا طموحي؛ لكوني مربياً، أو باحثاً، أن يستطيع الطالب بشكل ما، وإلى حد ما مستقل، أن يتخذ موقفاً تجاه ما يجري في العالم، عن طريق المعرفة التي ينتجها عنها.

الدكتورة إيمان بلوفة:

انطلاقاً من واقع ما درّسناه ودرّسناه نرى أن المناهج الموجودة: أ، ب، ج إلخ، أصبحت عبارة عن سلع جاهزة للاستهلاك، مرفقة بنشرتها التعليمية، فإذا كان الطالب لديه هدف سدّ ثغرات معرفية معينة يقوم باتباع منهج معين، وهناك طالب آخر لديه هدف مختلف عن الأول يتبع منهجاً آخر، وتالياً نجد الطلبة الآن في حالة حيرة؛ لكثرة المناهج المتوفرة، والتي تتطور وتتعدّد يوماً فيوماً.

وبناءً على هذا، أرى أنه إذا ركّزنا على الإطار المعرفي الذي تطوّرت خلاله هذه المناهج، ستكون لدى الطالب نقطة مرجعية تكمن في كيفية تكوّن المنهج، حينها يتم إدراك المنهج، من حيث الفرضيات التي بُني عليها في إطار إستمولوجي، واقتراحي هو أن ندرّس الإستمولوجيا بدلاً من أن ندرّس مناهج العلم، وتكون المنهجية أو مناهج العلم -كما هي معروفة في جامعاتنا- جزءاً من الاستمولوجيا، وإذا درسنا المنهج بهذه الطريقة ستكون لدى الطالب حرية أكبر، وإبداع أكثر، وشكوك أعمق نحو المنهج. فعند طرح إشكالية ما ومحاولة علاجها للوصول إلى هدف معين، يكون بمقدرة الطالب أو الباحث

توظيف المنهج، أو مجموعة المناهج بالطريقة الصحيحة لتحقيق ذلك، وعلى هذا أرى أن دراسة الاستمولوجيا هي الحل المثالي لتكوين الطالب فكرياً، عوضاً عن تزويده بأدوات جاهزة للاستهلاك، والتي تتمثل في المناهج؛ لكونها معطلة لتفكيره تماماً، ولا تؤدي إلى الغاية المرجوة منها، إذا استهلكت بدون فهم.

الدكتور نايف بن نهار: الأدوات بديلاً عن المناهج؟

الدكتورة إيمان بلوفة: ما أعنيه هو إعطاؤه الأصل، وهو: كيف تكونت هذه المناهج؟

الدكتور نايف بن نهار:

تذكر الدكتورة إيمان كباحثة في الاقتصاد أن المناهج أصبحت سلعة، بمعنى أن الطالب يطبقها من الناحية البراغمية، وليست الاستمولوجية، فينظر أي المناهج يخدمه أكثر من غيره فيستعين به؛ لأنه سيحقق له المقصد من وجهة نظره، وتالياً أصبح الطالب حاكماً على المنهج، بدلاً من العكس.

الدكتورة أسماء ملكاوي:

قضية المنهج وقضية الرؤى الفلسفية: بأيّهما نبدأ؟ بتدريس الرؤى الفلسفية؟ أم بالاستمولوجيا؟ أم بتدريس المناهج؟

أنا شخصياً درستُ المناهج في المرحلتين؛ البكالوريوس والماجستير، ولم أدرس الرؤى والفلسفات القابعة خلف هذه المناهج، لكن في دراستي للدكتوراه تعرّفت على كل المدارس النظرية والفلسفات المختلفة، فاستطعت بنفسي، وبشكل شخصي، أن أتعرف على العلاقة بين المنهج والنظرية، ومن خلال تدريسي وقراءتي وتعمقي في الفهم عرفت طبيعة العلاقة بين الرؤية الفلسفية أو النموذج المعرفي وبين المناهج. والحاصل أن الطلبة في مراحل البكالوريوس والماجستير الآن، حتى في الجامعات الغربية، ليسوا مطالبين بالتعرّف على الفلسفات، حيث يدرسون فقط مناهج كمية وكيفية، ثم في مرحلة الدكتوراه لابد للطالب أن يحدّد فلسفته قبل أن يحدّد منهاجه.

وتعليقاً على كلام الدكتور محمد المحجري بأن الطالب حر. أقول: نعم، إن الطالب حر في تحديد فلسفته أو رؤيته، لكن إذا حدّد رؤيته فإنه ملزم بمجموعة من المناهج؛ فمثلاً، إن كنت أوّمن بالفلسفة التأويلية، هل يعقل أن أستعين بالاستبانة، وتوزيعها؟ ثم أقرّر أن 90% من المجتمع القطري مع ظاهرة ما، ولأن الأداة والمنهج تختلفان باختلاف الرؤية أو الفلسفة، فالطالب حر في اختيار الفلسفة، لكن بمجرد اختيار رؤيته (فلسفته) فإنه ملزم بما نشأ ونتج عن هذه الرؤية الفلسفية من مناهج وأدوات.

والسؤال الذي طرح مهم جداً، لماذا اختلفنا، أو لماذا نختلف في تعريف المنهج؟

أعتقد أن الاختلاف ناشئ عن اختلاف الرؤية الفلسفية الخاصة بكل منا، فبعضنا ينطلق من فلسفة وضعية، وبعضنا من فلسفة بنائية، وبعضنا من فلسفة ذرائعية، وبعضنا من فلسفة نقدية، أو ما بعد حداثة، وهكذا.

فمثلاً لو كان الهدف من النقاش حول المنهج محدداً من البداية، كأن نقول: إننا سنناقش قضية المنهج من رؤية وضعية، فإننا سنقدم مفهومًا محددًا للمنهج، ثم نجري عليه استفتاءً، ونقول: إن نسبة 90% أو 50% من الحاضرين في هذه الندوة يتفقون على هذا التعريف، والأغلبية هي التي تقرر في نهاية الأمر، لكن لو كان المطلوب مناقشة قضية المنهج برؤية تأويلية، فإن كل شخص منا له الحرية في وضع رؤيته للمنهج، وفق خبراته ودراساته وتعليمه إلخ. فتعرض كل المعاني الممكنة للمنهج، ولكن لو قلت لنا: نريد أن ندرس قضية المنهج بفلسفة نفعية، أو أننا نريد الاتفاق على تعريف يفيدنا، أو يحقق لجامعة قطر هدفاً محدداً مثلاً، فإننا سنتفق على أي تعريف للمنهج، وأي تعريف للأداة يمكنه أن يحقق الهدف. ولو قلنا: إننا نريد أن ندرس المنهج من فلسفة ما بعد حداثة، فإننا سنتفق مع الدكتور محمد أنه ليس هناك منهج. لماذا؟ لأن ما بعد الحداثة لا تؤمن بوجود حقيقة، ومن الذي يحدد ما هو حقيقة؟ وهذا باعتقادي هو سبب اختلافنا، وهو ناتج عن اختلاف الفلسفة التي يستند إليها كل منا، واختلاف رؤية كل واحد منا للواقع والحقيقة. وعندما ناقشنا المنهج كموضوع، لكونه موضوعاً علمياً، ظهرت إجابات مختلفة؛ لأن كل منا له رؤيته وفلسفته. ولكن هناك الكثير من الاتفاق بيننا في الوقت نفسه؛ لأن المنهج أمر متحقق في الواقع، ومكون أساسي للبحث العلمي.

في اعتقادي، إن الحل لهذه الإشكالية الناشئة، بعد أن عرفنا أن كل رؤية من هذه الرؤى ترتبط بها مناهج صالحة لدراسة الظاهرة الاجتماعية أو الظاهرة الإنسانية، بسؤال أي رؤية من هذه الرؤى صالحة لدراسة الظاهرة الاجتماعية؟ الجواب: ليست واحدة منها منفردة على الإطلاق، وإنما جميعها معاً؛ لأن كل رؤية تعكس جزءاً من حقيقة الظاهرة الاجتماعية.

وتالياً ما هو المنهج الصحيح؟ لا يوجد منهج واحد صحيح، فكل منهج يعكس الحقيقة من مستوى وزاوية مختلفة. والحل، باعتقادي، في التكامل النماذجي، والذي يعني بالضرورة التكامل المناهجي في دراسة الظاهرة الاجتماعية، فإذا أردت أن أدرس ظاهرة واحدة بطريقة، أصل فيها إلى أقصى حد ممكن من الدقة والصواب، وإلى التصور الأقرب إلى الحقيقة، فإنه لا بد أن أستعين بمجموعة من المناهج، فأدرس الظاهرة بالمناهج الكمية، والكيفية، والمختلطة، والرقمية، وهكذا حتى أستطيع أن أحيط بالظاهرة من كل الجوانب، وباستخدام كل الرؤى الفلسفية. أما واحدة منها فإنها تعطينا جزءاً واحداً من الظاهرة أو حقيقتها.

الدكتور نايف بن نهار:

يعني رؤيتك الفلسفية في الوجود يجب أن تكون مرتبطة بفلسفتك الاجتماعية، ثم فلسفتك العلمية إلخ، كتراكم معرفي، ولكنه ماذا يعني بعد ذلك؟ هل كل قسم علمي -قسم علم الاجتماع، قسم التاريخ، قسم اللسانيات- يطور رؤية فلسفية، وبعد ذلك يؤطرها للطلبة، ثم الطلبة بعد ذلك يتناولون المناهج في إطار هذه الرؤية. النقاش طويل في هذا.

الأستاذ محمد القفاش:

ربما تأتي رؤيتي من خارج الوسط، فتكون تغريباً خارج السرب، لكنني أتساءل: لماذا وجدت إشكال نظرية المعرفة -هنا أتحدث عن نظرية المعرفة ذاتها- وما تحمله من إشكالات الإدراك؟ فإذا أردنا أن نوّرخ لها سنجد أنّ القرن الخامس عشر الميلاديّ هو البداية، مع شذرات وومضات عند أفلاطون، أو أرسطو. فأول سؤال يُطرح: لماذا أتى هذا الإشكال في القرن الخامس عشر الميلاديّ؟ في اعتقادي أنّ السبب في ذلك هو التعارض الذي نشأ عند الغرب آنذاك بين نظريته للعالم الموروثة من الفلسفة اليونانية بظلالها المدرسية، والخبرة الجديدة للعالم الغربي المكتسبة من احتكاكه بالعالم العربي الإسلامي خلال الحروب الصليبية، أي التعارض الناشئ عن نظرتهم إلى الكليّ التي توارثوها عن أرسطو، وبين خبرتهم التي جاءت بالاحتكاك مع العالم الإسلامي العربي في أهمية الجزئي المتمثل في قيمة التجربة، كدافع من دوافع العلم، وقد نشأ هذا الإشكال لديهم؛ لأنّ أرسطو كان يرى: أنّ التجربة للعبيد، والفكر للأحرار، بخلاف المنهج العربي الإسلامي الذي يعتمد التجربة كمصدر من مصادر المعرفة والعلم. وانطلاقاً مما اتفق عليه الأساتذة المتحدثون قبلي فإنّ الإشكالية التي نعيشها مع نظرية المعرفة، والمنهج، والمنهجية، وفلسفة العلم، هي إشكالية غربية بالأساس، ومواجهتنا لها بسبب كوننا مستوردين لمناهج الغرب، وإشكالياتها.

ومن هنا يأتي السؤال الثاني: هل كانت هذه الإشكالات معروفة في الحضارة العربية الإسلامية؟ والحقيقة أنّ هذه الإشكالات لم يكن موجودةً في العالم العربي الإسلامي.

ولعدم وجود مثل هذه الإشكالات في الحضارة الإسلامية وثقافتها تفسيران، الأول أن يقال: إنّ الحضارة الإسلامية لم يكن لها منهج علمي قامت عليه، وأنها لم تنشئ علومًا أصلاً، وهذا يعني أننا نحكم عليها بأنها حضارة قامت بلا منهج.

التفسير الثاني: أن يقال: قد كان لهذه الحضارة منهجٌ علمي، وشرعةٌ، وطريقٌ واضحٌ متبعٌ، غير أننا أهملناه إهمالاً شديداً، فصرنا لا نتيّنه، ولا نستدل عليه، بل ربما ضاع منا كما ضاعت أشياء أساساً من

هويتنا، وقد تساءلت الدكتورة أسماء في مداخلتها عن وجود هذا المنهج العربي الإسلامي حيث قالت: «لدينا مدارس فكرية في العالم العربي الإسلامي، ولكن ليست لها مناهج علمية، حيث إنني لا أعرف أدوات علمية أنتجتها ثقافتنا وفكرنا العربي والإسلامي».

وهنا يلح سؤال مهم، هو: كيف أنشأت هذه الأمة ثقافتها وحضارتها - التي سادت الأمم في العلم المادي والإنساني في قرونها الأربعة الأولى على أقل تقدير - من دون منهج؟

ولا أستطيع في هذه العجالة أن أسوق الأدلة والبراهين على وجود المنهج العلمي عند المسلمين، وكفاية مناهج البحث لديهم، لاستيعاب كل العلوم؛ سواء في ذلك علوم الطبيعة والرياضيات والعلوم الإنسانية بشتى فروعها.

ولكنني أكتفي هنا بذكر دليل واحد: فمن المعلوم الثابت عند مؤرخي العلم وفلاسفته أن المنهج التجريبي الذي استخدمه نيوتن في فيزيائه، والذي يشكو علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية من تطبيقه في علوم الاجتماع والإنسان، هو منهج عربي إسلامي بالأساس، فهو من وحي الحضارة الإسلامية ومخرجاتها للإنسانية جمعاء، غير أن المسلمين كانوا أدق من الغرب في تطبيقه، حيث لم يقعوا في فتنة تطبيقه بصرامته على علوم الاجتماع والإنسان، بل عدلوه بما يلائم خصوصيات تلك العلوم، وذلك بسبب درايتهم أولاً بكفاءة هذا المنهج من ناحية، وإدراكهم للفارق بين علوم الفيزياء والإنسان من ناحية أخرى، وأكتفي بهذا؛ وأحيل على الدراسة الجادة للأستاذ الدكتور علي سامي النشار بعنوان «مناهج البحث عند مفكري الإسلام، واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي».

وإذا كان قيام ثقافة وحضارة تسود بلا منهج مستحيل أو كالمستحيل؛ فالسؤال التالي: أي منهج استعملت هذه الحضارة لإنتاج علومها في شتى مجالات العلم والمعرفة؟ وما الآليات التي يفرقون بها بين العلم والخرافة؟

وإهمال البحث عن نظرية المعرفة عند المسلمين، ومناهج البحث وبناء المعرفة لديهم، وإهمال الإجابة عن أسئلة؛ مثل:

لماذا وكيف تطورت بعد نزول القرآن، وجمع الأخبار؛ العلوم الإسلامية والعربية؛ كعلم التفسير، والحديث، والرجال، والفقه، وأصول الفقه، وأصول الدين، وعلوم اللغة، والبلاغة، والنقد، والنحو، والأدب، والتاريخ، والعمران، والجغرافية، والفلك، والنجوم، والطب، ومفردات الأدوية، والأغذية، البيطرة، والكيمياء والحيل (الميكانيكا)، والرياضيات، والعمارة، والبناء، والفراسة، عند العرب والمسلمين؟
ولماذا لم ينشأ إشكال الإدراك المعرفي لدى المسلمين كما نشأ عند الغرب إبان عصر النهضة الأوروبية؟

ولماذا لم يكن لدى المسلمين إشكالات معرفية أو منهجية وهم يجرون التجارب العلمية، ويستنبطون منها القوانين العامة؟

وكيف كانوا يميزون في كل مراحل البحث بين الخطأ والصواب؟ وأي آليات استخدموا في كل هذه المراحل؟

كل هذا الإهمال أدى بنا إلى هذا الموقف الظالم لحضارتنا وثقافتنا، ومن ثمّ كانت الدعوة ملحة للأفاضل من أهل البحث العلمي من دكاترة وباحثين أن يوجهوا عنايتهم لاستكشاف مناهج البحث عند العرب والمسلمين إبان ازدهار حضارتهم، ثم تطوير ذلك كله بما يلائم معارف العصر وإشكالاته، على أن يكون تجديده وتطويره نابعاً من أسس الحضارة الإسلامية العربية ومتوافقاً معها، فإذا ما تم لنا هذا - وهو عمل جليل جداً حقيق بأنّ تولي له العقول المخلصة من أبناء الأمة أعمارهم بل وأنفاسهم -، فستصح حينئذٍ مخرجات علومنا وأبحاثنا بحيث تصبح خادمة لمجتمعاتنا العربية والإسلامية، مصححة لمسارات الاجتماع والعمران وآفات النفس والسياسة، قادرة على الأخذ والإعطاء، وستزول به الإشكالات العلمية والمنهجية المستوردة من الغرب بسبب استيراد مناهج بحثهم.

وأمر مهم أودّ أن أنبه عليه وهو قيام كثير من أئمة هذه الحضارة وعلمائها في عصرنا الحاضر باستكشاف بعض جوانب مناهج البحث في الحضارة الإسلامية والعربية.

فقد طوّر الأستاذ العلامة محمود محمد شاكر رحمه الله منهج التدوُّق، كمنهج علمي للقراءة الأدبية، مبني على الحضارة الإسلامية العربية، وطبّقه عملياً في دراساته الأدبية، وفي شرح النصوص وتحليلها، كدراسته عن «المتنبي»، وفي كتابه «غَطَّ صَعْبَ وَغَطَّ مَخِيفَ»، وفي كل ما كتب وأخرج. ولم يهتم المفكرون بعده في تطوير منهجه في الدرس الأدبي، بل انتشر بين المسلمين في دراسة الأدب العربي مناهج البنيوية والأسلوبية والتأويلية وغيرها.

وفي السياسة، أخرج الدكتور مصطفى كمال وصفي «نائب رئيس محكمة النقض السابق» مؤلفات هامة في النظم الإسلامية، والدكتور محمد ضياء الدين الرئيس مؤلفاته في النظريات السياسية في الإسلام، وطوّر الدكتور عبد الله دراز نظرية الأخلاق في الإسلام، وحاول الدكتور التجاني استخراج أصول السياسة في القرآن في كتابه «أصول الفكر السياسي في القرآن المكي»، وغير ذلك كثير، وجل هذه المعارف مبنية على مناهج البحث في الحضارة الإسلامية العربية، غير أنّ باحثينا اليوم لم يهتموا باستخراج المناهج العلمية التي قامت عليها هذه الدراسات، وهو أمر جدير بالجد والاجتهاد.

الدكتور نايف بن نهار:

سؤال الحدّ الذي ذكره الدكتور القفّاش، إما أنه كانت لدينا مناهج أم لم تكن، وإذا لم تكن لدينا مناهج، كيف أنتجنا هذه العلوم، وربما هناك حلّ وسط، وهو أنه كانت لدينا مناهج، ولكنها ليست كافية في كل المجالات المعرفية، بل كانت كافية في بعض المجالات، لا يمكن أن تقارن بتطوّر المناهج في السياق الشرعي، وما حصل في أصول الفقه، مع المناهج في كيفية التعاطي مع الظاهرة الاجتماعية عند ابن خلدون، وغيرها. فالفجوة كبيرة بين السياقين في التعامل مع مباحث الألفاظ، والتعامل مع مصادر الشريعة.

الأستاذ محمد القفّاش:

القول بالحل الوسط، أي: احتمال وجود مناهج إسلامية تصلح لبعض الظواهر دون بعض، غير مقبول، وذلك لأنّ الظواهر الاجتماعية والسياسية والإنسانية لازمة لكل حضارة ضربة لازب، ولا توجد حضارة لا تُعنى بتلك الظواهر، مادام فيها إنسان واجتماع وحكم وسلطة وسياسة. وهنا أرجع إلى مذكرته الدكتور أسماء حين ذكرت أنّ المنهج الفيزيائي التجريبي هو الذي سيطر على مناهج البحث في مجال الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وهذا صحيح، فليس لدى الباحثين في الغرب مناهج حديثة استقلّت بها العلوم الاجتماعية والإنسانية، وإنما هي صدى من مناهج الفيزياء وتطوراتها، ومن المعلوم أنّ هذا المنهج الفيزيائي التجريبي المسيطر على مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية هو وليد الحضارة الإسلامية العربية كما أقر بذلك مؤرخي العلم وفلاسفته، ما يعني أنّ هذا المنهج صالح للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ولقد كان المسلمون أكثر وعياً من الغرب في توظيف هذا المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث طوره بما يلغي صرامته، ويبقي فوائده، ومن ثم أخرجوا لنا باستعمال هذا المنهج نظريات ابن خلدون في العمران، وغيرها من علوم اللسان والآداب والنقد وعلوم السياسة والإنسان.

الدكتور نايف بن نهار:

في السياق الشرعي المنهج علم؛ فأصول الفقه كله جواب على سؤال المنهج، بمعنى إذا قلت: إنك تعتمد على الظاهر، ولا تعتمد على العلة، هذا منهج في التعامل معه. وتالياً تنتج عندك أحكاماً تختلف عن الأحكام التي تنتج عندي، أو لو قلت: إنك تعتمد على المصلحة بدلاً عن العلة، مثل مذهب الطوفي وغيره، فنتج عندك منظومة شرعية أخرى. فالمنهج بحدّ ذاته علم في السياق الشرعي، ولكن في السياق الاجتماعي يترتب عليك في التعاطي مع مقاربات مختلفة، في سياق مختلف تماماً.

📌 الأستاذ الدكتور عبد الوهاب الأفندي:

قبل أن يتحدث الأستاذ القفّاش، كنتُ أريد التحدث عن المنهجيات الشرعية في التدليل، على أن المنهج سابق على النظرية أحياناً، مثلاً في جمع الحديث، وتوثيق الرواية، عند البخاري وغيره، اتبعوا منهجية محددة في توثيق الحديث. فأنت عندما تطوّر منهجية، يكون في رأسك، في باطن عقلك بعض الخلفية (back ground) النظرية، وقد تكون غير واضحة، ولكن بعد ما حصل تجميع الحديث، وبعد ما حصل أيضاً عند الشافعي من اختيار المناهج كالقياس وغيره لاستنباط الأحكام، قامت بعد ذلك نظرية أصول الفقه، ربما كانت مستبطنة عند هؤلاء، فأنا حقيقة وإعٍ لهذا. والشيء نفسه في العلم الحديث، تكون هناك مشكلة معينة تحتاج حلّاً، مثال ذلك: طُرحت قضية الأكسجين، كيف تعرف الأكسجين؟ ما الغاز الذي يسمح باشتعال النار؟ بعد ذلك تفكر كيف تعمل منهجاً؟ حتى تكتشف نوع الغاز الذي يجعل النار مشتعلة؟ ليس عندي نظرية في هذا الموضوع، ولكن أعمل منهجاً يعتمد على شيء من الموجودات النظرية، بأن هناك غازاتٍ، وأن الهواء متكون من عددٍ من الغازات الأخرى، ثم أفكر كيف أفصل هذا الغاز المعين من الغازات الأخرى. فأنا هنا أقوم بمنهجية: كيف أفصل الغاز الذي يجعل النار تشتعل؟ ثم أفصله، وأعطيه اسماً، وبعد ذلك يأتي أحدهم ويضع الجدول الدوري للمعادن والعناصر، وبعده تُبنى نظريات. فأحياناً تبني المنهج، إما بصورة واضحة أو مبطنّة Explicit or Implicit. لكن، لابدّ للمنهج أن يكون إجابة لسؤال من أين لك هذا؟ تريد أن تقنعني أنا والجميع؛ لذا فإن الحديث: كلّ واحد يستخدم أي منهج يريده، لا يكون علماً؛ لأن العلم يحتاج إلى توافق على منهجيات معينة لاختيار ما هو صحيح، وما هو خطأ، وإلا ما كان لدينا علمٌ أصلاً. وهذا السؤال الآخر.

📌 الأستاذ الدكتور أحمد أبو شوك:

أود أن أضيف نقطة أخرى، تتمثل في أن المنهج المركب أو التكاملي قد أضحى مهماً في مجال الدراسات الاجتماعية والإنسانية؛ لأنه يمكّن الطالب والباحث من إجراء المعالجات الشاملة لمشكلته البحثية، والتي تشمل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة، فإذا توفر الإمام الشامل بأساسيات المناهج المستخدمة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، يستطيع الطالب أن يبدع في دراسة القضايا العابرة للتخصصات.

📌 الدكتور عمرو عثمان:

تعليق سريع، عندما قلت: إن بعض الأساتذة ليس لديهم منهج معيّن، أنا قصدتُ أنهم لا يلتزمون بمنهج معيّن. ربما يستخدمون قضية المنهج المركب. أنا قلت: إن الأصل هو الوعي، فهم يعرفون المناهج

المختلفة، والمدارس المختلفة، والنظريات المختلفة، ثم يستخدمونها بقدر من الرشاقة -وأعتقد هذه كلمة استخدمت من قبل- حسب طبيعة الموضوع الذين يبحثون فيه.

ولكن لي تعليق على ما قاله الدكتور عبد الوهاب الأفندي الآن، ربما لبناء نظرية معينة قد نستخدم منهجاً معيناً، ولكن هذا المنهج مختلف عن المناهج التي تخرج من هذه النظرية، بعد بناء النظرية، فهناك منهج سابق على النظرية صحيح، ولكنه ليس المنهج الذي يخرج منها، وقد أردتُ توضيح هذه النقطة فقط.

الدكتور لؤي خليل:

أضيف إضاءات بسيطة، في محاولة لمحاورة بعض الآراء التي تفضّل بها الزملاء. أبدأ من حيث أشار الدكتور حول ضرورة وجود مساحة توافقية، فلماذا نتعب أنفسنا في أسئلة تم التوصل إلى إجاباتها!! سنكون حينئذ كأننا نعود إلى الخلف؛ لذلك إذا نظرنا إلى الاختلاف الذي جرى بيننا اليوم -وسأحاول أن أستخدم لغةً فيها القليل من التحيز؛ حتى أبتعد عن الخلاف- سنلاحظ أن هناك أربع كتل -سأسميها كتلاً درءاً للمسميات المتحيزة- تم الاتفاق عليها تقريباً: إن هذا المنهج يعتمد طريقة أو وجهة نظر، ونظرية، وإجراءات، ونظام. فنحن إذن متفقون على هذه الكتل الأربع عملياً.

الآن، هل الإجراءات هي المنهجية أو المنهج؟ هذه قبل أم هذه بعد؟ هذا أمر يمكن الحديث عنه فيما بعد، ولكن عملياً نحن متفقون على هذه الكتل الأربع.

وقد أشار الدكتور نايف إلى وجود لبس في المفاهيم لدى الآخر، وأنها هي التي فرضت لبساً عندنا، لا أرى أنها إشارة نهائية غير قابلة للنقاش، فأنا أرى المسألة من وجهة نظر مختلفة، فأقول:

لا، ليس هناك لبس، وقد ذكر الدكتور نايف أن هناك لبساً بين البنية والنسق، وما إلى ذلك. في الحقيقة لا يوجد لبس. الأمر منجز. والأجوبة متفق عليها؛ ولذلك استخدمت مفردات بعيدة عن التحيز كالكتل، حتى لا أخلط بين المصطلحات والمفاهيم، فلكل مصطلح مفهوم قار؛ ولكنه يتبع وجهات نظر محددة، مثلاً: البنية هي وجهة نظر البنيوية تجاه الشبكة التي تحكم الإطار الداخلي للنص، والنسق هو وجهة نظر النقد الثقافي تجاه الشبكة التي تحكم المضمرات داخل النص، أما المحور فهو وجهة نظر البلاغيين تجاه الإطار الذي يوطّر البنى البلاغية الجمالية في النص.

وهناك اتفاق على هذه المصطلحات ومفاهيمها الدالة عليها، لا يوجد اختلاف، ولكن يبدأ اللبس عندما لا نلاحظ التحيزات القائمة بينها.

ونعود إلى الكتل الأربع لنؤكد من جديد أننا متفقون على أهميتها وضرورتها، وخلافنا بعد ذلك

في ترتيبها، إن صح التعبير.

وأود أن أناقش المثال الذي تفضّل به الدكتور قبل قليل حول مسألة الأسبقية، أنت تعلم أستاذي الكريم، أن العقل المُفكّر ينتج أدواته، لتصبح هي العقل المُفكّر به، ولكن هذه الأدوات في ذاتها بعد حين، ستطوّر العقل المُفكّر أصلاً، ولذلك هذه سلسلة لا تنتهي، فبالطريقة نفسها: المثال الذي تفضّلت به قبل قليل حين قلت: إن المنهج هو إجابة عن سؤال: من أين لك هذا؟ ألا تتفق معي أنه في الإجابة الأولى، عندما تجيبني أنت من أين لك هذا؟ سأخذ ما شرحته، ليصبح منهجاً لي لأصل إلى النتائج التي توصلت إليها أنت. إذن، لم يعد بهذه الطريقة (المنهج بعد النظرية)، إذ سيصبح بالنسبة لي كمستخدم هو (قبل وليس بعد)، لذلك أقول: المسألة نسبية قابلة لاختلاف وجهات النظر، ولكن الاتفاق بيننا حقيقة اتفاق كبير، الأمر أشبه بالدائرة: تبدأ من النظرية إلى المنهج، ثم تعود إلى النظرية مرة أخرى، علينا أن نعي هذه الدائرة ونعي نسبيتها، ونعي المتفق عليه منها، وهذا سيسهل المسائل كثيراً، وشكراً لكم، وآسف للإطالة.

✉ الأستاذ عبد الرحمن المري:

شكراً دكتور لؤي خليل. أنا أودّ أن أعلّق، أو أسأل سؤالاً بعد استماعي لمداخلات الأساتذة. هناك باحثون تحدثوا عن العلاقة بين المنهج والتعاطي مع الظاهرة، وعن تقريب المسافة بين المنهج والواقع، وأن هناك أمراً داخلياً وخارجياً في الظاهرة. ولكن ماذا عن المنهج؟ ألا ترون أيضاً أن هناك أمراً داخلياً وخارجياً؟ خارجي من حيث هو الواقع، وداخلي من حيث الآليات أو الأسس التي ينطلق منها المنهج، ومدى رصانتها، ومدى ديناميتها، والتعاطي مع الواقع. لا أدري إذا كان هناك تعليق.

✉ الدكتور محمد محمد يونس:

هذه الاختلافات التي نسمعها الآن، وآخرها ما سمعناه من أحد الإخوة حين قال: إن المنهج مسبق بصيغة إيديولوجية، وأرى أن مجرد قوله هذا الكلام سنفهم منه أنه يتحدث عن شيء مختلف عما أقصده (أنا) بالمنهج؛ لأن المنهج كما أقصده هو الطريقة التي أعالج بها البحث، هي مسألة محايدة إلى حدّ كبير، أي أنها ليست أيديولوجية، وإنما هي طريقة؛ إما في جمع المادة، أو في التحليل، أو في كذا...، فإذن نحن في حاجة ماسة إلى تحديد المصطلحات.

✉ الدكتور محمد محمد يونس:

هذا -لو تحدثت بنفس الطريقة- لن أسمّيه منهجاً، بل هو الإطار النظري، أو هو مقارنة ما، أو الميثودولوجيا، أو فلسفة، أو رؤية معينة، كما ذكر الدكتور عبد الوهاب، فنحن نتحدث عن أشياء

مختلفة بلغات مختلفة، ولذلك كان سؤال في تعليقي السابق: هل المطلوب منا الآن أن نأتي بآليات للتفاهم بتحديد المصطلحات؛ لكي نتحدث بلغة مفهومة؟ أو أننا نأتي بآليات تفكير؟ وبناء على ذلك نتحدث عن أيها أسبق؟ النظرية أم المنهج إلخ، وبرأيي فإن هذه الأمور تُترك للباحث نفسه، حيث يحدّد موقفه من هذا وذاك، ولكن الذي نستطيع أن نفعله أن نقدم له آلية لتحديد المصطلحات، بحيث تكون لغة التخاطب مفهومة وواضحة.

الدكتور نايف بن نهار:

حتى تكون الصورة واضحة، أنا أعتقد أن العنوان الأنسب لهذه الجلسة: «أسئلة المنهج»، وسيحمل الإصدار عنوان أسئلة المنهج؛ لإثارة الأسئلة. هذا من جانب، فعلى المستوى الفلسفي في النقاش هي أسئلة، والاختلاف الكبير واضح جدًا، إذ لا يمكنك أن تضع أي مسار مشترك. أما على المستوى الإجرائي أصبحت هناك خطوط واضحة، بحيث يمكن -معها- تطوير ورقة من قبل الأخوة الذين شاركوا هنا، ثم تعرض على الجميع على المستوى الإجرائي. أما على المستوى الفلسفي، وكما رأينا، فهي أسئلة أكثر منها إجابات.

الدكتور محمد المحجري:

أتوجه بسؤال، هل المنهج فعلاً يخلو من رؤية سابقة؟ باعتقادي أن وجود المنهج هو نتيجة رؤية، فالمنهج فيه (يمتلك) تحيزاته الداخلية، ومن ثم هو ينبع عن رؤية عميقة، والفرضية التي طرحها الدكتور محمد يونس مثيرة للتساؤل، إذ لا يوجد منهج لا يتكئ على نظرية، والنظرية تتكئ على اتجاهات فلسفية.

الدكتور نايف بن نهار:

سؤال موجه للدكتور محمد يونس، عند الاعتماد على المنهج الكمي أو الكيفي، هل هو مسبوق برؤية؟

الدكتور محمد محمد يونس:

نعم مسبوق برؤية معينة (ولكن لا أسميها منهجًا، بل إطارًا نظريًا، أو مقارنة)، ومسبوق بأسئلة معينة، ومتأثر بنوعية الأسئلة أيضًا.

الدكتور نايف بن نهار: إذن الدكتور محمد متحيز.

الدكتور محمد المحجري:

التحيز أفضل، فعند دراسة اللغة، نسأل أنفسنا ماذا نريد من دراسة اللغة، فإذا كنت تريد أن

تدرس تاريخ اللغة فعليك إذن اتّباع المقاربة التاريخية، وإن أردت دراسة بنية اللغة فيجب اتّباع المقاربة البنيوية، وإذا أردت دراسة وظيفة اللغة، (أو ما الوظائف التي تؤديها اللغة) تذهب تلقائيًا إلى المقاربة الوظيفية، إذن أسألتك هي التي تحدّد المقاربة التي ينبغي اتباعها، وهذه كلها مسائل إجرائية، لكن ذلك لا يعني أنني لا أتبني فكرة الرؤية، ولكنني أسمي الرؤية شيئًا آخر، إما ميثودولوجيا (التي تعني المنهجية)، أو أسميها الإطار النظري، أو المقاربة.

✉ الأستاذ الدكتور حامد قويسني:

أذكر المنحى الذي أنتهجه، وهو المحاولة -قدر الإمكان- بربط الإسهام الذي أقدمه بالهدف الذي صمّمت الندوة والجلسة لأجله، وكما قلت في الجلسة الأولى: إننا متفقون في الإجابة على القضية الأولى، عن ماهية أو سؤال المنهج تأتي عبر التأكيد كما أشار الدكتور التيجاني على مكونات المنهج العلمي، وأدواره، أو وظائفه، وقد توافقنا من البداية على ثلاث مكونات:

الأول: المنهج كطرق وخطوات بحثية متتابعة تدور في إطارها مسائل من قبيل تحديد الإشكالية البحثية، والسؤال البحثي، والفرضيات.

والثاني: المنهج كإجراءات، وعمليات، وأدوات جمع وتحليل معلومات إلخ، ورأينا أن ذلك هو المنهج «Method»، وهو يتميز عن المكون الثالث الذي يُطلق عليه المنهجية «Methodology»، والذي فضّلت أن أستخدمه بنفس ما أطلقه عليه توماس كون: الباردايم. وهو الثالث. والمنهج كإطار فلسفي ومعرفي أو باراداييم، وكروية تحوي ما قبل المنهج، وكنظرية معرفية، وكأطر نظرية بالضرورة مستندة إليه، ينقلنا ذلك إلى الحديث عن القضية الثانية، وهي: إشكال العلم والمعرفة العلمية، أي كيفية تحويل المعارف العامة حول الظواهر الاجتماعية إلى العلوم الاجتماعية، وهي محور هذه الجلسة.

نُعدُّ محاولة إكساب المعرفة الاجتماعية العامة طابعًا علميًا محورَ منهج البحث في الظواهر الاجتماعية والإنسانية، بمعنى تحويل المعرفة بها إلى معرفة تكون على درجة عالية من الضبط والتحديد، وإذا كان العلماء لم يتفقوا على تعريف محدد للعلم، إلا أن القدر المتيقن منه أن المعرفة أوسع نطاقًا من العلم؛ فالمعرفة هي الإمام بالظاهرة، أو الواقعة الاجتماعية، أو ببعض خصائصها وأبعادها. أما العلم فهو الإمام بها على درجة معينة من اليقين والثقة، والأمر الذي تكتسب به صفات التحديد، والموضوعية، والبعد عن الذاتية إلخ.

وأقول بصدد تحديد المنهج العلمي: هل العلم بمنهجه أم بموضوعه؟ أو ما يدور بين سؤال المنهج

وسؤال العلم؟

يعبر العلم، من وجهة نظري، عن مجموعة منظمة من المعارف تدور حول موضوعات بعينها، وتصل إلى مجالات معينة من الدراسة، في حين أن البعض الآخر يراه منهجاً وأسلوباً، لا يختلف من مجال إلى آخر؛ لذلك يتحدد أو يعرف العلم عند الفريق الأول بمواد البحوث، في حين يتحدد عند الفريق الآخر بمنهج البحوث؛ فالأول ينظر إلى العلم بكونه الطائفة الراهنة المتشابكة من المبادئ والقوانين والنظريات، وكذلك المجموعة الهائلة من المعلومات المنسقة، وكأن العلم بذلك عرض للبيئة، أو لبعض جوانبها، والثاني يرى أن العلم نشاط منظم، وجهد مرتب موصول، ومن ثم فإن الحالة الراهنة للمعرفة تكمن أهميتها الجوهرية في أنها أساس لمزيد من عمليات علمية وإجراءات متواصلة.

يشار التساؤل إذن عن كيفية تحويل المعرفة بالظواهر الاجتماعية إلى معارف اجتماعية علمية محددة، أو «علوم»، ويلزم واقعياً لهذه العملية توافر ثلاثة أمور، وهي:

الأول: أن يتوفر للمعرفة بالظواهر الاجتماعية والسياسية موضوعاً واضحاً محدداً، بمعنى أن يتوفر لها موضوعاً مركزياً واضحاً، حدّده علم الاجتماع بظاهرة السلطة الاجتماعية، وعلم السياسة بالسلطة السياسية، عبر ثلاث عمليات جزئية متكاملة، وهي:

(أ) عملية تمييز الظاهرة الاجتماعية والسياسية عن الظواهر المشابهة: ويتم ذلك عبر بيان الخصائص الأساسية المميزة لموضوع تلك الظاهرة عن أي ظاهرة أخرى، سواء أكانت من نفس الطبيعة، أم غيرها، وإن اختلفت الأشكال، فمثلاً: يتم التمييز بين السلطة الاجتماعية والسلطة السياسية، وكذلك التمييز بين السلطة السياسية، وظواهر متداخلة مثل: القوة، والنفوذ السياسي والاجتماعي إلخ.

(ب) عملية تنقية الظاهرة الاجتماعية والسياسية وفرزها داخلياً: ويعني هذا الكشف عن العناصر الأصلية في الظاهرة النابعة منها، ماهية المتغيرات الأصلية المكونة للسلطة الاجتماعية والسياسية وطبيعتها، مثل التمييز بين الخاص والعام، والاحتكار المشروع لحق استخدام العنف، والتوزيع السلطوي للقيم إلخ، ومتغيرات أصيلة في بنية السلطة (Power).

(ج) التوصل إلى القانون أو الاتجاه العام الذي يحكم الواقعة وينظم جزئياتها المختلفة: ويتم ذلك من خلال الجمع بين مختلف جزئيات الظاهرة، والربط بين كافة تطبيقاتها، في منطق كلي شامل، بحيث ندع الظاهرة تعبر عن نفسها، ويكاد يكون بناء التصور العقلي مرادفاً للتوصل للاتجاه أو القانون العلمي، وهو ما يرادف التجريد ((Abstraction).

الأمر الثاني: يتوفر للمعرفة بالظواهر الاجتماعية والسياسية منهجٌ علميٌّ نابعٌ من طبيعتها، ومعبرٌ عن جوهرها، إذا كان المنهج هو طريق الاقتراب من الظاهرة الاجتماعية والسياسية، التي لها خصائصها التي تفرض -بدرجة من الدرجات- طرق الوصول إليها وأساليبه. فإنه بالتأكيد ثمة منهجٌ للتعامل مع

الظاهرة أكثر ملاءمة من منهج آخر، وأداة منهجية تكون أكثر مناسبة من أداة أخرى.

وكما قلنا: إن المنهج فلسفة كلية من جانب أول، وطرق أو مجموعة خطوات من جانب ثان، ومسالك وأدوات من جانب ثالث. وتفصيل ذلك أن الطرق هي الخطوات الذهنية، أي عملية التنقل المتتالي، حتى الوصول إلى الظاهرة، وتحديد هويتها، وفحص كنهها. أما الوسائل والأدوات فهي الدواب التي نتربّع فوق ظهرها سيراً على الطريق للوصول أو الاقتراب من الحقيقة التي تهدفها البحوث الاجتماعية العلمية.

ويلاحظ تنوع الطرق والوسائل تبعاً للفلسفة التي ينطلق منها الباحث في نظريته إلى الظاهرة الاجتماعية، هل يراها ظاهرة قانونية، أو نفسية، أو اتصالية، أو اقتصادية إلخ، وهي التي تثير فكرة ضرورة الملاءمة المنهجية بين طبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة والمنهج الذي يتم من خلاله دراستها. الأمر الثالث: أن تكون النتائج التي يتوصل إليها من دراسة الظواهر أو الوقائع الاجتماعية قد وصلت إلى مرتبة قريبة من الحقائق، ويعنى ذلك ثلاثة أمور:

(أ) الوضعيّة (Positivism) ويراها البعض مرادفة للموضوعية (Objectivism)، رغم وجود فروق حقيقية بينهما -ليس هنا مجال تفصيلها- كما أنها تناقض (subjectivism)، وتعني غير العاطفية، أو الذاتية للصيقة بالباحث.

(ب) الكميّة (Quantification)، أي يتم التعبير عنها بلغة الأرقام، وبالتالي تخضع للقياس المادي القابل لتعميم النتائج، ومقارنة الظواهر تبعاً لأبعادها وخصائصها الخارجية.

(ج) المباشرة: أي أنها تتجه إلى الظاهرة مباشرة، تسألها ذاتها، وتتولى نفس الظاهرة الإجابة عن تلك الأسئلة والاستفهامات، وهذا الأمر يجعل من المعرفة الناتجة نوعاً من المعرفة الحسية (Concrete Knowledge).

ويتميز العلم بمنهجه عن سائر صور النشاط الذهني الإنساني، إذ يتضمن مبادئ ومسلّمات، ويعالج الوقائع، ويقيم الفروض التي تربط بينها؛ فإذا ماتحقت الفروض وتحولت إلى قوانين ونظريات، وهو في ذلك يجعل من الملاحظة والتجربة أدواته، ومن الأرقام لغة نتائجه، كلما كان التحديد الكمي (Quantification) لظواهره المدروسة ممكناً وخروجاً عملياً فإننا نطرح منظوراً يقوم على العلم بمنهجه وموضوعه، والأهم أنه بأدواره ووظائفه الأساسية والعملية. فما هي تحديدًا؟

ووفقاً لهذا الطرح فإن أدوار المنهج العلمي ووظائفه في التعامل مع الواقع تتضمن القيام بخمس وظائف أساسية، وهي:

الأولى: القدرة على التوصيف ورؤية الواقع بكل مكوناته؛ بوقائعه وظواهره، أي ماذا يقع ويحدث ميدانيًا وعمليًا؟

الثانية: القدرة على التحليل والتفكيك وإعادة التركيب، وفهم الواقع مباشرة، بتضاريسه وتحولاته وتطوراته المختلفة، أي كيف يتطور الواقع في مراحل أو نقلات معينة واتجاهات التطور والضرورة؟

الثالثة: القدرة على التفسير من خلال معرفة أسباب حدوث الظواهر أو تطورها، أي لماذا تقع وتتطور هذه الظاهرة؟

الرابعة: القدرة على استشراف المستقبل والتنبؤ باحتمالات تطور الواقع، أي تحديد الإجابة على ماهية السيناريوهات المحتملة مستقبليًا، وكيفية بنائها وتحديدتها عمليًا.

الخامسة: القدرة على ضبط المتغيرات وتنظيم مسار السيناريوهات، بحيث يمكن التحكم والدفع بأحد هذه السيناريوهات ليصبح السيناريو المستهدف، وأيضًا السعي لتهميش أو إبعاد بقية السيناريوهات، السيناريوهات المرفوضة أو غير المطلوب وقوعها، عن التحقق.

تمثل هذه الأدوار الخمسة جوهر فعالية المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ووظائفه الأساسية.

والتساؤل الذي يثار حول كيفية استخدام المنهج العلمي بحثيًا في فهم ظاهرة السلطة السياسية، إذ تدور مقارنة إشكال المنهج العلمي في علم السياسة حول تحليل الظاهرة السياسية المتمثلة، ووحدتها الأساسية «السلطة السياسية» الجامعة بين النظرية بحساباتها نسقًا فكريًا، والتجريب بكونه تجسيديًا عمليًا لها في الواقع.

لماذا علم السياسة، وليس علم الاجتماع، هو المنطلق في بناء معيار العلم وتحديد معيار العمل؟

قد يبدو مستغربًا للباحث المختص في العلوم الاجتماعية أن تكون الحالة التطبيقية تحليل الظاهرة السياسية، وليس الظاهرة الاجتماعية، ومن ثم يكون التخصص العلمي السياسة، وليس الاجتماع.

وتفسير ذلك ليس انحيازًا بحكم التخصص إلى هذا الحقل العلمي، وإنما لرؤيتنا للسياسة علمًا، ومعرفة، وفنًا، وممارسة؛ فنقول متفقين مع ما ذهب إليه أرسطو من عدّ علم السياسة سقف المعبد العلمي، الذي يحمله عدة أعمدة، كل منها يمثل علمًا من العلوم الاجتماعية، ومن ثم هو «سيد هذه العلوم الاجتماعية» جميعًا، وقد ذهب إلى التوصيف نفسه الفخر الرازي، حين عدّ علم السياسة تاج العلوم، وعلم الرياسة الذي يندرج في إطاره سائر الرياسات النازمة والحاكمة لكل مناحي الحياة الإنسانية، وتاليًا فإن كل ما يؤثر في الحياة الإنسانية يمكن عدّه مندرجًا في إطار السياسة.

وكما قلت: اتفاقاً مع ما ذهب إليه أرسطو والفخر الرازي من أن علم السياسة سيد العلوم الاجتماعية وتاجها جميعاً، وأن الظاهرة السياسية، وليس الاجتماعية، هي التي تلخص الحياة الإنسانية، يكون منطقياً أن تتناول عملية التحليل السياسي لظاهرة السلطة السياسية بكونها محور الحياة الاجتماعية على مستويين؛

أولاً- يقوم المنهج العلمي لفهم ظاهرة السلطة السياسية على خمسة قواعد، وهي:

الأولى: عملية الجمع بين فروع العلوم الاجتماعية في إطار علم السياسة، ويكون علم السياسة -وفقاً لهذا- سيد العلوم الاجتماعية، إذ يستطيع أن ينظم مجمل العلوم الاجتماعية معاً، وأن يقاربها بشكل كلي شامل، من ناحية المنهج والموضوعات والأجندة البحثية...

الثانية: اعتماد السلطة السياسية موضوعاً للتحليل السياسي، بحيث يُجمع بين الدراسات عبر الحقول المعرفية Cross Disciplinary، أو بين الحقول المعرفية Interdisciplinary؛ فمعظم مكونات الظاهرة السياسية الجوهرية تُعدُّ غير سياسية، فهي مكونات تنتمي إلى حقول معرفية أخرى، ومن ثم يستلزم تحليل الظاهرة السياسية أو السلطة الإحاطة بموضوعات تلك الحقول الأخرى، أو بفلسفة تلك العلوم التي تنتمي إليها، ومن ثم تشتمل مكونات الظاهرة السياسية على عناصر اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وقانونية واثروبولوجية، وأحياناً بيولوجية.

ومن ثم فإن فهم الظاهرة السياسية يستوجب فهم كل هذه المكونات فهمًا قائمًا على فك مكوناتها الدفينة، ثم محاولة استنطاقها لتفصح عن حقيقتها، كما هي، وليس كما نتخيلها، أو نريدها، وهذا يستلزم أن يكون المنهج على درجة من الإحاطة بالأطر العامة لهذه العلوم والحقول المختلفة.

الثالثة: شمول ظاهرة السلطة السياسية وکليتها؛ حيث تُعدُّ الظاهرة السياسية ظاهرة شاملة متعددة الأبعاد، تتشابه بصورة دائمة بظواهر أخرى، سواء أكانت من نفس الطبيعة، أو مختلفة عنها، إضافة إلى تعدُّد مكونات الظاهرة السياسية داخلياً.

والواقع أن علم الاجتماع نشأ أصلاً ليتناول الظاهرة الاجتماعية في كليتها، ولكنه فشل وتشرذم إلى: علم اجتماع حضري، وريف، وصناعي وزراعي إلخ. وتأسيساً على ذلك يسعى علم السياسة إلى تجاوز هذه الأزمة الهيكلية في علم الاجتماع، ويحقق الرؤية الشمولية للظاهرة الاجتماعية، في مكونات الظاهرة، وأبعادها، وارتباطاتها، ومستوياتها؛ فالظاهرة السياسية تتعامل مع المستويات؛ الفردية والجماعية والاجتماعية.

ومن هنا، فإن منهج التحليل السياسي يستلزم الإلمام بتلك الرؤية الشمولية عند التعامل مع أي

ظاهرة سياسية، سواء أكانت صغيرة الحجم، أم كبيرة، كما أنه يربط بين متغيّري الزمان والمكان، وكذا بتفاعلات الإنسان، بحيث يمزج التحليل السياسي مع عناصر الزمان بأبعاده الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، وبعناصر المكان والإنسان...

الرابعة: تحقيق التكامل المنهجي من خلال الانتقال من الجزئي إلى الكلي، والجمع بين المظهر والحقيقة، ويتحقق التكامل المنهجي من خلال البدء بفحص الجزيئات، والتفاصيل كمنطلق؛ للوصول إلى الصورة الكلية، مثال ذلك: الجمع بين الفحص الدقيق الذي يقُدِّمه الميكروسكوب، والرؤية الكلية الشاملة التي يقدمها التليسكوب، وكذلك يُبنى منهج التحليل السياسي على المعرفة العلمية الوضعية غير العاطفية القابلة للتحديد الكمي والقياسي، والمادي والمنطقي؛ فلا يكفي أن تكون المعرفة تجريبية، بل لا بد من أن تكون مستقلة في ذاتها، ومباشرة في الوصول إليها. وإذا أخذنا العنصر المنطقي في المعرفة العلمية نجد أن المدخل الاستقرائي يستلزم أن يُدرَّب الباحث على القدرة على الانتقال المنطقي من الجزء إلى الكل؛ لأن المعرفة السياسية معرفة منطقية، وليست قاصرة فقط على الحواس، وكذلك الجمع بين المظهر والحقيقة، من حيث التركيز على السلوك السياسي من خلال المؤشرات، والتكميم الرقمي، مع توظيف المنهج الاستقرائي، والتحليل الفلسفي، والرؤية القانونية، والتحليل التاريخي والمؤسسي.

الخامسة: تحقيق الإصلاح والصالح العام من خلال التعامل مع علم السياسة تعاملًا هادفًا، بحيث يُوظَّف جميع أدوات العلم وقِيَمه، من أجل غاية محددة؛ لأن علم السياسة علم الفاعلية؛ لتحقيق الصالح العام، فوظيفة علم السياسة تتعلق بمستقبل الأمة، وتحقيق مصالحها، ووظيفة العلم إصلاح المجتمع ورسم سيناريواته المستقبلية.

ثانيًا- يتم التحليل السياسي لظاهرة السلطة السياسية من خلال خمس مراحل متكاملة ومتراصة، وهي:

الأولى: التوصيف؛ ويُعدُّ التوصيف أولى مراحل الدراسة المنهجية للظاهرة السياسية، ويشمل تصنيفها وتحديد علاقاتها المتبادلة، وتوصيف سياقاتها، وتاليًا يحتوي التوصيف على عدة عمليات، منها: التصنيف الذي يتعلق باكتشاف روابط ثابتة نسبيًا بين الصفات والخصائص، وترميزها عن طريق صياغة المفاهيم التي تجرد هذا التصنيف، ولا يعدُّ توصيفًا تلك الفئات التي تعلو درجة في مجال التجريد والاستنباط، وتميل إلى تجاوز الوقائع والتسلسل، ويطلق عليه الترتيب البسيط، إذ يتطلب مزيدًا من المعرفة؛ لأنه لا يتوجه إلى السمات والخصائص المشتركة، بل يستلزم أن تكون الخصائص والسمات موجودة في درجات ومقادير، يمكن ترتيبها تتابعيًا وبطريقة ثابتة، والارتباط الذي ينتج عن محاولة اكتشاف طبيعة واتجاه علاقة متغيرين، أو أكثر وجودًا وعدمًا، زيادة ونقصًا. ومن الناحية الإجرائية، فإن توصيف الظاهرة

السياسية يمكن أن ينصرف إلى الإجابة عن السؤال الأساسي: ماذا حدث؟ ويشمل ذلك الإجابة عن أربعة أسئلة جزئية، وهي: أين ومتى تبلورت الظاهرة السياسية؟ وما أطرافها الفاعلة؟ وما موضوعاتها أو الأجزاء المكونة لها؟

المرحلة الثانية: التحليل ما بين الاستقراء والاستنباط، ويشمل التحليل السياسي علميًا عمليتين متكاملتين، وهما: الأولى: فك الظاهرة السياسية المركبة إلى مكوناتها الأساسية، من أجل فهمها كأجزاء مفردة بداية، مثاله: تحليل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في بلد (أ) من زاوية أسبابها -مثلًا- بإرجاعها إلى خمسة عوامل ذات علاقة بالجوانب الأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية...

والعملية الثانية: إعادة تركيب الأجزاء مرة أخرى، وتجميعها لتمثل الظاهرة الكلية، وتاليًا الفهم على المستوى الكلي يشمل ترتيب أهمية الأسباب حسب وزنها النسبي، وهو يشمل بيان الروابط والعلاقات بين أبعاد ومكونات الظاهرة السياسية المختلفة، التي تتعلق بالإجابة على الأسئلة الآتية: كيف حدثت الظاهرة وتطورت في الحياة السياسية؟ ولممارسة الانتقال بين التفكيك والتركيب لأبعاد الظاهرة السياسية وجوانبها. وهناك منطقتان؛ الأولى: المنطق الاستقرائي، ويعني الانتقال من الوقائع الجزئية إلى القاعدة الكلية، أي أن ما يصدق على الجزء يصدق -بدرجة احتمال عالية- على الكل، أو على مجموع الأجزاء؛ فإذا صدق تحليل جزئية معينة من النظام السياسي -بأنها تتسم بسمات محددة- فمن المنطقي أن الأمر يصدق على النظام السياسي ككل، إذا ما تم فحص بقية مكوناته وأجزائه واستقرائها، فإذا كان النظام القضائي -مثلًا- غير منضبط فإن الأمر الأكثر احتمالاً أن ذلك ينصرف أيضًا إلى كافة الأنظمة الفرعية، كالنظام الإداري، والتشريعي إلخ، ولكن يفترض الوصول إلى ذلك استقراء واقع تلك الأنظمة الفرعية. والثاني: المنطق الاستنباطي، ويعني الانتقال من القاعدة الكلية، أي أن ما يصدق على الكل يصدق بالضرورة على المكونات أو الأجزاء الداخلة في تكوينه، فإذا كان التحليل الكلي قد توصل إلى أن نظامًا معينًا يتسم بالفساد، فإن ذلك يعد دالًا على أن أنظمتها الفرعية تتسم بنفس السمة التي يتسم بها النظام ككل؛ لكونها جزءًا منه، والواقع أنه أيًا كانت القاعدة، فإن الهدف هو الوصول إلى التعميم، وهذا الأمر هو الذي يسهم في بناء النظرية حول الظاهرة السياسية.

المرحلة الثالثة: التفسير السياسي؛ وتشمل محاولة الإجابة على عدة أسئلة واقعية من قبيل: لماذا؟ أو ما الأسباب التي قادت إلى حدوث الظاهرة السياسية؟ أو ما التفسيرات المختلفة المحتملة لديناميات الظاهرة السياسية؟ وما تقييم الظاهرة السياسية من زاوية تأثيراتها السياسية، أو نتائجها المختلفة بالنسبة للإطار الذي حدثت فيه، أو الذي تفاعلت معه؟ ولكن التساؤل الأهم يكون عن العوامل المفسرة للظاهرة السياسية.

العلاقة بين مستوي التحليل والتفسير السياسي: يعد التحليل والتفسير أكثر وظائف المنهج العلمي أهمية، وإذا كان التوصيف يجيب عن السؤال: ماذا حدث؟ فإن التحليل يجيب عن سؤال: كيف حدث؟ والتفسير يجيب عن سؤال: لماذا حدث على هذا النحو؟ ويعلو التحليل والتفسير على التوصيف؛ لأنهما يعتمدان على المزيد من التجريد، وعلى إدخال افتراضات عقلية لا تخضع للملاحظة والتجريب المباشر، وهما البداية لفهم العلاقات بين الوقائع والمعطيات المتعددة من جهة، والظاهرة المدروسة من جهة أخرى. فإذا كان التوصيف يعني كشف الدلالات الملاحظة في الظواهر المعطاة، فإن التفسير يعني كشف الدلالات الأعمق من خلال المعالجة العقلية لتلك المعطيات، وتختلف دلالات التوصيف عن دلالات التحليل والتفسير، في أن الأخيرة تُقبل بعدها حقيقة ممكنة؛ فإذا كانت تحققت بالاستدلال والتجربة فإنها تصبح حقيقة محتملة، وعلى هذا يتقدم التحليل والتفسير بالمعرفة إلى الأمام، ويكشف الثغرات القائمة في فهم الظواهر، ويحاول تدبير الظروف التي تشيد فيها الجسور بين تلك الثغرات، فخرات الماضي تيسر لنا فهم واقع الحاضر والمستقبل من خلال إخضاعها للتجربة، ومن ثم يمكن تعديلها وتحريرها في صورة تفسير يخضع بدوره للاختبار التجريبي، ومن هنا تتقدم المعرفة السياسية نحو العلمية...

القواعد الأساسية للتفسير السياسي: يوجد العديد من القواعد المنظّمة للتفسير السياسي العلمي للظاهرة السياسية، منها:

(1) تعدد عوامل التفسير وتباين أوزانها النسبية: ينبغي لتحليل الظاهرة السياسية الرجوع إلى العديد من العوامل الاقتصادية، والاستراتيجية، والثقافية، والاجتماعية إلخ، ولا ينبغي الاقتصار على عامل واحد في التحليل، مهما كانت أهميته، ويرجع ذلك إلى اعتبارين أساسيين؛ الأول: تعقّد الظاهرة السياسية وتشابك أبعادها المختلفة. والثاني: كلما تعدّدت النوافذ التي ننظر من خلالها الظاهرة السياسية كان الفهم والتحليل أقرب إلى حقيقة الظاهرة السياسية، ومحيطاً بجوانبها وأبعادها المختلفة، ويترتب على ذلك أربع نتائج، وهي: الأولى: رفض أحادية عوامل التفسير، أو بمعنى آخر رفض إرجاع التفسير إلى سبب أو عامل واحد مهما كانت أهميته. والثانية: اختلاف الأوزان النسبية لأهمية عوامل التفسير قياساً ومقارنة ببعضها البعض. والثالثة: وجود عوامل تفسيرية أساسية وأخرى فرعية هامشية. والرابعة: اختلاف المحللين السياسيين في تقدير الأوزان النسبية للعوامل المفسرة للظاهرة السياسية، بحيث نستطيع فهم نسبية التحليلات السياسية في تفسيرها.

(2) تطور الظاهرة السياسية في أبعادها الزمانية: تعد الظاهرة السياسية حلقة في سلسلة مترابطة مكاناً وزماناً يمكن تمييز بعضها عن بعض نظرياً، ولأغراض الدراسة العلمية، ولكن يجب إدراك مقدار

التأثير المتبادل واتجاهاته داخلها ومعرفته، والظاهرة السياسية في نطاق الزمان تعني (أ) وجود ذاكرة تاريخية، أي ماضٍ معين للظاهرة يتحكم فيها بدرجة من الدرجات -تزيد أو تنقص-، ويختلف من ظاهرة لأخرى؛ لكنها موجودة في كل الأحوال. (ب) وجود واقع حال، وهو عبارة عن شبكة قوى ومصالح وعلاقات وتفاعلات واقعية تؤثر فيها، وتتأثر بها بدرجات متفاوتة، وينبغي أخذها بعين الاعتبار. (ج) وجود تأثيرات وتفاعلات تتعدى واقع الظاهرة السياسية المحدد، وذلك لتؤثر في المستقبل بدرجات متفاوتة.

والخلاصة أنه يجب بصدد تحليل الظاهرة السياسية وتفسيرها أخذ أبعاد ثلاثة في الاعتبار، وهي: تاريخ الظاهرة السياسية، وواقعها، ومستقبلها.

(3) إطار تفاعل الظاهرة السياسية المكاني المحلي، والإقليمي، والدولي: يوجد ثلاثة أطر أساسية لتحليل مستويات فعالية الظاهرة السياسية، ويمكن أن نركّزها فيما يلي: (أ) الإطار المحلي الذي تنبع منه الظاهرة السياسية، وهو نطاق خصوصية الظاهرة السياسية، وتشكل البيئة الداخلية لها، وهي بالغة الأهمية تحليليًا في فهمها والتعامل معها. (ب) الإطار الإقليمي: وهو البيئة الإقليمية الأوسع من الإطار المحلي، وقد يكون بالغ الأهمية، ويفوقه في تأثيره على الظاهرة السياسية. (ج) الإطار العالمي: وهو الإطار الكلي الذي تحدث، أو من المفترض أن تحدث فيه الظاهرة السياسية، وأحيانًا يكون الفاعل الأساسي وغيره في ذلك أقل أهمية، ويجب مراعاة هذه الأطر الثلاثة بدرجات متفاوتة عند تحليل الظاهرة السياسية.

ويضخم بعض المحللين أهمية دور الإطار الثالث، أي الإطار العالمي، والاستراتيجيات الدولية، وهو اتجاه ينبغي اختباره دومًا إزاء التطورات والأحداث المعينة، دون الوقوع في إطار التفسير التأمري للوقائع السياسية المختلفة.

(4) اختلاف طبيعة التحليل وفقًا لطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة وطبيعة تفاعلاتها: ويختلف المدخل التحليلي لفهم الظاهرة السياسية وفقًا لطبيعة النظام السياسي ودوره في دينامياتها المختلفة، ويمكن أن نرصد ثلاثة أنماط من الأنظمة السياسية: التعددية، والتسلطية، والشمولية، وكل نمط منها يلائمه مدخل تحليلي معين؛ فالأنظمة السياسية الشمولية -مثلًا- تناسب في دراستها بعض الأطر المنهجية والتحليلية، وأدوات جمع المعلومات والبيانات دون غيرها، بل إن البعض الآخر لا يصلح نهائيًا. والأنظمة السياسية التسلطية، والتعددية ينطبق عليها نفس الأمر.

ومن ناحية أخرى، للظاهرة السياسية «السلطة السياسية» دورة حياة كاملة، وفق نظرة منهجية باعتبارها كائنًا عضويًا حيًا، يشهد أطوارًا، وقد ذهب إليها ابن خلدون -مثلًا- في دراسته لها، مثل:

الميلاد، والشباب والفتوة، والصعود، والتراجع، والاضمحلال إلخ، وفي هذا الصدد يمكن تحقيق درجة من التكامل من خلال الكثير من الأطر التحليلية.

المرحلة الرابعة: رسم السيناريوهات المستقبلية للسلطة السياسية؛ ويمثل التنبؤ الهدف الذي ينبغي أن يتحقق لنجاح الدراسة العلمية، وليست له أوصاف أو شروط محددة مختلفة عن الشروط التي ينبغي توافرها في التوصيف والتفسير؛ فالتنبؤ حصادهما الأخير، ويعلق كثير من العلماء على أهمية التنبؤ ودوره في إنجاح التوصيف و التفسير، ويرى فريق من العلماء أن الهدف المباشر للتفكير العلمي هو إقامة تنبؤات صحيحة للظواهر، محل الدراسة العلمية، وأن المحك الوحيد لصحة النماذج العلمية التي يقدمها تاريخ العلم أو مجالاته هو التنبؤ الصادق، ويتحقق الصدق التنبؤي predictive validity نتيجة اتباعه أسسًا وقواعد علمية وواقعية سليمة، وتُعدُّ الدراسات المستقبلية إحدى المجالات المهمة المبنية على أسس واقعية للظاهرة السياسية المهمة، وغالبًا ما تكون لها امتداداتها أو تأثيراتها المستقبلية، فلا يقتصر تأثيرها على المدى القصير، بل ربما يمتد لأحقاب وأجيال بعيدة، ومن هنا تأتي أهمية التنبؤ بتطورات الظاهرة السياسية المستقبلية، والتي تبنى على أمرين؛ هما: القسمة العقلية والمنطق الصوري، أي كل ما يمكن أن يتصور العقل حدوثه بدهاء وطبعًا، ونظرية الاحتمالات، ونظرية المباريات، وتطبيقاتها في الدراسات السياسية، ومن المقولات التحليلية في هذا الصدد: كل الاحتمالات واردة، أي لا يوجد احتمال غير وارد مستقبلاً، والمشكلة تكمن في حساب الأوزان النسبية لكل احتمال، ومدى أهميته، وأيهما يُعدُّ أقرب إلى الوقوع والتحقق مقارنةً بالاحتمال الآخر. وهناك مقولة أخرى، وهي: التاريخ يعيد نفسه، أي يمكن أن تتكرر الأحداث والظواهر المختلفة التي حدثت في الماضي حاليًا، وهناك احتمال أكبر أن تتكرر أيضًا في المستقبل المتطور. وهناك مقولة أخرى، وهي مقولة المابعدية، وتعني أن المستقبل لن تكون له صلة بالواقع الحالي، أو بالماضي بدرجة من الدرجات، وهي مقولة تبنى على التجاوز والقطعية التاريخية، والافتراض الواضح يتضمن قطيعة مع كل ما سبقه، مثل: ما بعد الحداثة، وما بعد الدولة القومية، وما بعد السياسة...

الصياغة المنهجية لسيناريوهات المستقبل: يمكن تصور وجود ثلاثة سيناريوهات أساسية يقع بينها كثيرٌ من السيناريوهات الفرعية، وهي:

(1) السيناريو المرجعي الامتدادي، وأحيانًا يُطلق عليه الثابت أو الجامد Status quo ، يقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار المكونات الأساسية للظاهرة السياسية مستقبليًا دون تغيير جوهري، إذ سيحدث التغيير البسيط في المكونات غير الأساسية والجوانب الإجرائية فقط.

وتتمثل العناصر الأساسية القائدة لعمل السيناريو في: المتغيرات الضامنة لحدوثه، والعناصر

المستفيدة منه، واستراتيجياته، وأهدافه، ولحظة بداية السيناريو لحظة رفع الستار عن عمله، والمتغيرات الحاكمة لتطوره ونموه، ولحظة توقف عمل السيناريو لحظة إسدال الستار، وكيفية تحوله إلى سيناريوهات أخرى.

(2) سيناريو التغيير الثوري الجذري: ويقوم هذا السيناريو على فرضية مفادها: أن المكونات الأساسية للظاهرة السياسية ستشهد تغييراً، يشمل كل أبعادها الأساسية، مع استمرار بعض الإجراءات والمظاهر الشكلية، أي المعادلات الأساسية لعمل الظاهرة السياسية ستقلب رأساً على عقب، فوراً أو في فترة زمنية معينة ومحددة.

ويفترض تغير العناصر الأساسية وشروط عمل السيناريو: المتغيرات القيادية للسيناريو، والقوى المساندة والمستفيدة والمعارضة، وكذلك الرؤية والأهداف، وكذا لحظة الوصول إلى السيناريو، ولحظات تحولاته، وإسدال الستار عليه، وكيفية تحوله إلى سيناريوهات أخرى.

(3) السيناريو الإصلاحي التدريجي: ويقع هذا السيناريو موقعاً وسطاً بين السيناريو الأول «الامتدادية والجمود» والسيناريو الثاني «التغيير الثوري»، ويحمل خصائص مشتركة من كليهما، بحيث يتشكل من طيف من السيناريوهات تقترب أو تبتعد عن كليهما بدرجة من الدرجات. ويُعدُّ السيناريو الإصلاحي التدريجي من أكثر السيناريوهات شيوعاً في الواقع، وربما شعبية أيضاً.

ويمكن القول عامة إن السيناريوهات يمكن الدفع بها أو تجنب حدوثها بدرجة من الدرجات، إذ تنتقل في المرحلة التالية «الخامسة» لما يمكن القول: إنه السيناريو المستهدف، والآخر الذي يمكن تجنبه، وذلك السيناريو يجب منع حدوثه.

المرحلة الخامسة: التخطيط المستقبلي للسلطة السياسية؛ ويُعدُّ التخطيط ورسم السياسات أحد الوظائف الرئيسية لمنهجية التحليل، ومن ثم العمل السياسي، فما يميز السياسي عن غيره هو رغبته في الوصول إلى درجة من توجيه الظاهرة السياسية. ويُستخدم التحكم والتنبؤ بمعنى واحد؛ لأن التنبؤ بتكرار وقوع ظواهر معينة يمكّن السياسي من التحكم في ذلك التكرار وضبطه، والتحكم يعني معالجة الظروف المحددة للظاهرة السياسية؛ لكي تحقق تفسيراً معيناً للتنبؤ بمسارها، وفي هذا الإطار يتم الربط بين التحكم وقابلية الموضوعات لذلك، وتطبيق الاستدلالات المنطقية عليها، وتالياً توفير حل للمشكلات السياسية في النهاية. ولعل هذا يعيدنا إلى أساس العمل في رسم السيناريوهات المختلفة للتعامل مع الظاهرة السياسية، من خلال معالجة الظروف التي تؤدي إلى حدوث أو منع حدوثها، في أي من صورها وتجلياتها قدر الإمكان، وهذه وظيفة القيادة والتخطيط السياسي...

وهكذا حاولنا فهم السؤال الأساسي في مسألة المنهج ومناقشتها، وفهم المنهجية ذاتها في إطار

تطبيقها، وإلى أي مدى يمكن اعتبارها تقدم حلولاً لإشكال المنهج، والذي عُدَّ الإشكال الأساسي والمحوري للتعامل مع الواقع، والذي تدور معه بقية إشكالاته وجوداً وعدمًا، ويمكن القول: إننا وصلنا إلى الإقرار بضرورة الفهم للمنهجية، بكون ذلك ضرورة للتعامل العلمي المتوازن مع إشكال المنهج نفسه.

📌 الأستاذ الدكتور عبد الوهاب الأفندي:

عندي ملاحظات؛ الملاحظة الأولى: حول موضوع التحيز، لا شك أن هناك نوعًا من التحيز دائمًا، ولكن الأصل والغرض من المنهجية هو تقليل هذه المساحة، مما يعني محاولة إيجاد شيء مشترك يُحكم عليه.

الملاحظة الثانية: تتعلق بدراسة المنهجية، فقد أثبتت قضية أن المنهجية لم تكن تُدرس في السابق في معظم البلدان، ومن ذلك بريطانيا، ففي الجامعة التي كنت أدرس بها، بدأنا حقيقةً قبل عقد من الزمان، ففي الأول لم تكن قضية المنهجية تثار بصورة واضحة، لكن المجالس العلمية التي يتم التقدم لها للحصول على المنح من قبل الباحثين، والتي تشرف عليها بدأت من مطلع هذا القرن، ونهاية القرن الماضي، بالإصرار على هذا الأمر، أي أنه لابد أن تُدرس المنهجيات، وأن تتضمنها طلبات التقديم لكتابة البحوث العلمية، وفعلاً هذا شيء جديد ومتطور.

📌 الدكتور لؤي خليل:

أود الإشارة إلى قضية مهمة أشار إليها الدكتور الأفندي حول المفاهيم، وأوضح هنا قضية حولها، إن الحديث عن التحيز ليس مقصوداً منه التحيز الأخلاقي، هو التحيز بالمعنى الذي طرحه عبد الوهاب المسيري، بمعنى أن بُنى التفكير تتسرب إلى المنتج الثقافي شيئاً أم أبيناً، هذا هو المقصود، وليس التحيز بالمعنى الأخلاقي الذي يركز على مدى الابتعاد عن بوصلة الصواب، أو بوصلة الحقيقة...

وهناك أمر آخر تعقيباً على ما قاله الدكتور نايف، حين أشار إلى أننا في الشريعة نبحث عن مراد الله من النص، فأنا أرى أن هذا التعبير خطير؛ فهل نحن نبحث عن مراد الله من النص فعلاً؟ أم نبحث عن مراد النص؟ وإلا كل منا سيدعي أنه اكتشف مراد الله من النص، وحينها سندخل في إشكال.

📌 الدكتور نايف بن نهار: هناك اختلاف بين العلماء.

📌 الدكتور لؤي خليل:

نعم هذا الاختلاف في أن كلاً منهم سيدعي أنه اكتشف مراد الله من النص أم مراد النص، فالقضية تحتاج إلى حوار.

الدكتور نايف بن نهار:

أختم بفكرة أنه يجب أن تكون هناك جماعة علمية وأظن أن الدكتوراة أسماء أو الدكتور محمد أو غيرهما ذكر بأنه يجب أن تكون الجماعة مشتركة في الرؤية. وهل يمكن أن تكون هناك جماعة علمية من رؤى مختلفة، ويستطيعون أن ينجزوا شيئاً مشتركاً؟ أم وجود رؤى مختلفة يستلزم عدم وجود عمل مشترك؟ أقصد علمياً. فلو أتينا بأشخاص من رؤى مختلفة، لا يمكنهم أن يتفقوا على تعريف للمنهج. إذن هل المركز يؤسس -مثلاً- جماعة علمية من رؤية واحدة؟ وبعد ذلك يمكن أن يبني عليها كل الضبط المنهجي، أم يقوم بالضبط المفاهيمي للمنهج والمنهجية والنظرية والنسق إلخ؟ أم يمكن تأسيس جماعة علمية متنوعة؟

وقد بدأ المركز بفكرة تأسيس جماعة علمية في علم الاجتماع، وجماعة علمية في علم العلاقات الدولية، لضبط المفاهيم في هذه التخصصات، لكن في المنهج لو أردنا تأسيس جماعة علمية فيه، أعتقد أن الأمر ليس سهلاً، وكما رأينا أن طريقة المنهج في اللسانيات مختلفة تماماً عن طريقة المنهج في الاقتصاد، وهذا يعني أننا نحتاج إلى شخصٍ عابر للتخصصات، فإذن لا يمكن أن تسهم إسهاماً كلياً إلا إذا كنت شخصاً عابراً للتخصصات، فإن لم تعرف ما الذي يجري في اللسانيات وغيرها لا يمكن أن تتكلم عن المنهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وتالياً نحن نحتاج إلى مقترح في هذه القضية، وهي: كيف يمكن أن نؤسس جماعة علمية في قضايا المنهج؟ وفي أسئلة المنهج تحديداً؟

وقد اقتنعتُ في هذه الجلسة بأن من الصعب وجود جماعة علمية؛ لتخرج بمخرجات علمية مشتركة، إذا كانت الرؤى مختلفة، فهل هذا هو المطلوب؟ أي أن تكون الرؤى مختلفة أم لا؟